



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

إستراتيجيات إدارة مخاطرة السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
للفترة (2005-2021)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

قدمتها الطالبة

شهد إبراهيم احمد

بإشراف

أ.د. زينب مكي محمود

2023م

1445هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2)

خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ

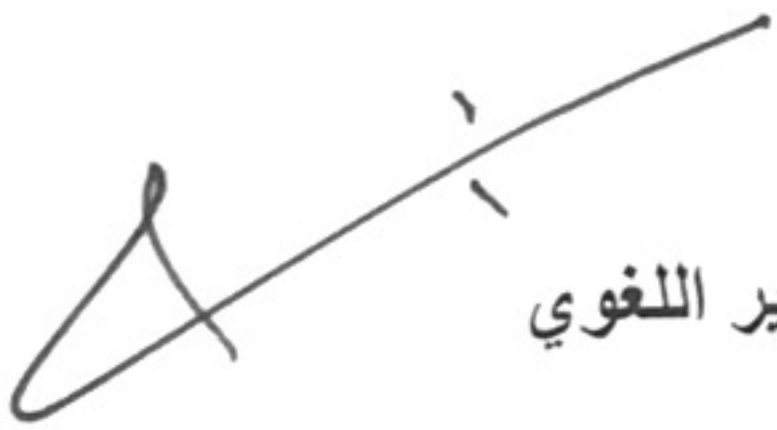
الْبَيَانَ (4)

صدق الله العظيم

سورة الرَّحْمَن (الآيات 1-4)

إقرار الخبير اللغوي

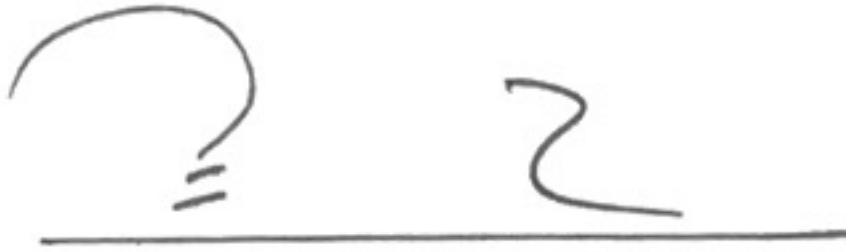
أشهد ان رسالة الماجستير الموسومة بـ (إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة) دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تقدمت بها طالبة الماجستير (شهد إبراهيم احمد) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.


الخبير اللغوي

م.د. محمد سلام مظهر العامري

إقرار المشرف

أشهد ان إعداد رسالة الماجستير الموسومة بـ (إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة) والتي تقدمت بها الطالبة (شهد إبراهيم احمد) قد جرت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .



المشرف : أ.د. زينب مكي محمود

2023 / /

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الأستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .



أ.م.د أمير علي خليل

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2023 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم العلوم المالية والمصرفية للطالبة (شهد إبراهيم احمد) الموسومة بـ (استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة) اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

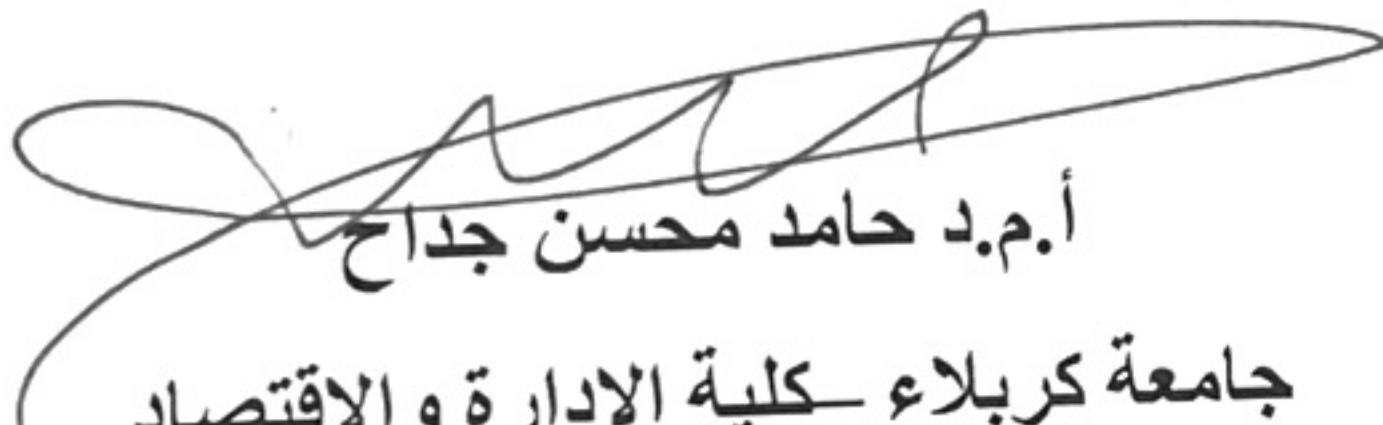
صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة


أ.د محمد حسين كاظم الجبوري


عميد كلية الإدارة والاقتصاد


إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة
بـ) استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة) وقد ناقشنا
الطالبة (شهد إبراهيم احمد) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وجدنا بانها جديرة
لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (امتياز) .


أ.م.د. حامد محسن جداح
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً


أ.د. حيدر يونس كاظم
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
رئيساً


أ.د. زينب مكي محمود
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً و مشرفاً


أ.م.د. فراس فرحان وجدي
جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً

الإهداء

إلى من افضلها عن نفسي .. التي ضحت من اجلي و لم اراها
يوما ما تدخر جهداً في سبيل اسعادي .. ساندتني في طريقي
وعلمتني العطاء.....اليك وحدك امي الحبيبة.

إلى من هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي اشد بهم أزري
وأقوى بهم أخي وأخواتي

دائما ما نسير في دروب الحياة ويبقى معنى من يسيطر على
اذهاننا في كل طريق نسلكه .. إلى كل من وقف بجانبني
وساندني في طريقي ...

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله قبل الإنشاء والآخر بعد فناء الأشياء ، العليم الذي لا ينسى من ذكره ، ولا ينقض من شكره ، ولا يخيب من دعاه ، ولا يقطع رجاء من رجاءه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وسلم ومن تبعه بالإيمان إلى يوم الدين ، وبعد

لابد لي بعد أن أنجزت هذا الجهد العلمي المتواضع أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور **زينب مكي محمود** على ما بذلته من جهد ووقت في الإشراف على رسالتي ومتابعتها بأرائها القيمة وأفكارها الخلاقة .

كما واتقدم بالشكر للأستاذ المساعد الدكتور **أمير علي خليل الموسوي** رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية على كل ما بذله من جهد علمي وإنساني وكل ما قدمه من نصح ومشورة . والأستاذ الدكتور **محمد الجبوري** عميد كلية الإدارة والاقتصاد لجهوده الكبيرة في الاهتمام بطلبة الدراسات العليا ، والسيد معاون العميد الأستاذ الدكتور **علي احمد فارس** لجهوده الحثيثة ، واتقدم بالشكر الجزيل الى المدرس الدكتور **شيماء شاكر** لكل ما بذلته من جهد وتعاون معي خلال مدة الدراسة ، والأستاذ المساعد **احمد كاظم بريس** لكل ما قدمه لي من نصح ومشورة ، وكل وأساتذة كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية كافة وبالأخص من كان لي شرف الدراسة على أيديهم .

وكما أتقدم بالشكر الجزيل والاحترام الكبير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وأقدم شكري إلى الأساتذة الذين راجعوا هذه الرسالة علمياً ولغوياً ، وأتقدم بوافر الشكر للسادة المدراء ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب في المصارف الأردنية عينة الدراسة لتعاونهم معي في تزويدي بالبيانات غير المنشورة من اجل اتمام هذه الرسالة .

وأقدم خالص شكري وتقديري إلى من ساندوني وشجعوني ووقفوا معي من أصدقائي وأحبائي .

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري وتقديري لوالدتي العزيزة ولأخي وأخواتي لمسماعتهم لي على الاستمرار والعطاء وتهيئة الظروف المناسبة للمثابرة في إتمام مسيرتي العلمية .
اللهم إني أسألك علماً نافعاً وعملاً متقبلاً ورزقاً طيباً ...

الباحثة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة الاستراتيجيات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة وتبسيط الضوء على اهم المشاكل التي من الممكن ان تسبب مخاطره سيولة في المصارف من خلال تحليل بعض المؤشرات المالية والفجوات التي تؤثر سلبا على القيمة السوقية المضافة للمصارف بالإضافة الى تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإدارة مخاطرة السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة .

وقد تم الاعتماد في الجانب التطبيقي للدراسة على التقارير والبيانات المالية الثانوية للمصارف عينة الدراسة تم تحليلها ودرستها من خلال اختيار عينة (11) مصرف من بين (24) مصرف من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المدة من 2005 – 2021 وقد تم استخدام البيانات الطولية (Panel Data) لغرض دراسة الاحداث السنوية خلال فترة الدراسة ، وقد تم استخدام برنامج Microsoft Excel والبرنامج الاحصائي (Eviews V.12) ، لبناء وتقدير النماذج المالية وتحليل العلاقة التأثير بين متغير الدراسة المستقل (استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة) ومتغير الدراسة التابع (القيمة السوقية المضافة) .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في القيمة السوقية المضافة ، وختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تقدمت بها الباحثة اهمها (ضرورة إدارة السيولة للمصرف بصورة توائم بين هدف مواجهة طلبات الزبائن وتقليل تكاليف الفرص البديلة ، بالإضافة الى ضرورة تقليل الاعتماد على التمويل بالملكية للحفاظ على القيمة السوقية المضافة والسعي لرفعها) .

الكلمات المفتاحية : إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ، القيمة السوقية المضافة.

قائمة المحتويات

أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ - ز	قائمة المحتويات
ز-ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الاشكال
ك	قائمة الملاحق
2-1	المقدمة
الفصل الأول / منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	
المبحث الأول/ منهجية الدراسة	
4	أولاً : مشكلة الدراسة
5	ثانياً : أهمية الدراسة
5	ثالثاً : اهداف الدراسة
6-5	رابعاً : فرضيات الدراسة
6	خامساً : مجتمع وعينة الدراسة
7	سادساً : أساليب جمع البيانات
8-7	سابعاً : مؤشرات الدراسة
8	ثامناً : الوسائل الإحصائية المستخدمة
المبحث الثاني / الدراسات السابقة	
10-9	أولاً : الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل

13-11	ثانياً : الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع
15-13	ثالثاً : الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير المستقل
17-15	رابعاً : الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير التابع
17	خامساً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثاني / الإطار النظري	
المبحث الأول / إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة	
19	توطئة
21-19	أولاً : مفهوم واهمية السيولة المصرفية
22	ثانياً : اهداف السيولة المصرفية
24-22	ثالثاً : مصادر السيولة المصرفية
25-24	رابعاً : نظريات إدارة السيولة
28-26	خامساً : مخاطرة السيولة المصرفية
29-28	سادساً : إدارة مخاطر السيولة المصرفية
33-29	سابعاً : إستراتيجيات إدارة السيولة المصرفية
35-34	ثامناً : أساليب التعامل مع إدارة مخاطرة السيولة المصرفية
39-35	تاسعاً : مؤشرات استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة
المبحث الثاني / القيمة السوقية المضافة	
40	توطئة
41-40	أولاً : مفهوم القيمة السوقية
42	ثانياً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية
45-43	ثالثاً : القيمة السوقية المضافة
46	رابعاً : أهمية القيمة السوقية المضافة
47-46	خامساً : مزايا القيمة السوقية المضافة
49-48	سادساً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة
50-49	سابعاً : مؤشرات القيمة السوقية المضافة
الفصل الثالث / الجانب التطبيقي	

98-52	المبحث الأول / التحليل المالي لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة
104-99	المبحث الثاني / تحليل المالي للقيمة السوقية المضافة
130-105	المبحث الثالث / اختبار فرضيات الدراسة
الفصل الثالث / الاستنتاجات والتوصيات	
133-132	المبحث الأول / الاستنتاجات
134	المبحث الثاني / التوصيات
151-136	المصادر

قائمة الجداول

قائمة الجداول	
6	الجدول (1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة
10-9	الجدول (2) الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل
13-11	الجدول (3) الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع
15-13	الجدول (4) الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير المستقل
17-15	الجدول (5) الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير التابع
54-53	الجدول (6) نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات
58	الجدول (7) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات
63	الجدول (8) نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات
68-67	الجدول (9) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات
73	الجدول (10) نسبة التوظيف
78	الجدول (11) فجوة التمويل

83	الجدول (12) نسبة فجوة التمويل
88	الجدول (13) فجوة السيولة
93	الجدول (14) نسبة تغطية السيولة
100	الجدول (15) القيمة والسوقية المضافة
106	الجدول (16) تأثير النقد / إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
107	الجدول (17) اختبار Hausman تأثير النقد إلى إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
108	الجدول (18) تأثير الاستثمارات / إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
109	الجدول (19) اختبار Hausman تأثير الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
111	الجدول (20) تأثير الودائع / إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
112	الجدول (21) اختبار Hausman تأثير الودائع إلى إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
113	الجدول (22) تأثير حق الملكية إلى في القيمة السوقية المضافة
114	الجدول (23) اختبار Hausman تأثير حق الملكية إلى إجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة
115	الجدول (24) تأثير نسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة
116	الجدول (25) اختبار Hausman تأثير نسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة
117	جدول (26) تأثير فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة
118	الجدول (27) اختبار Hausman تأثير فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة
119	الجدول (28) تأثير نسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة
120	الجدول (29) اختبار Hausman تأثير نسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة
121	الجدول (30) تأثير فجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة
122	الجدول (31) اختبار Hausman تأثير فجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة
123	الجدول (32) تأثير نسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة

124	الجدول (33) اختبار Hausman تأثير نسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة
125	الجدول (34) تأثير إدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة
126	الجدول (35) اختبار Hausman تأثير إدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة
127	الجدول (36) تأثير إدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة
128	الجدول (37) اختبار Hausman تأثير إدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة
129	الشكل (38) تأثير إدارة الأموال في القيمة السوقية المضافة
122	جدول (39) اختبار Hausman تأثير إدارة الأموال في القيمة السوقية المضافة

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال	
16	الشكل (1) ابعاد السيولة المصرفية
39	الشكل (2) طرق زيادة القيمة السوقية المضافة
42	الشكل (3) العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة
57	الشكل (4) المتوسط السنوي للنقد إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة
61	الشكل (5) المتوسط السنوي لنسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة
62	الشكل (6) مؤشرات استراتيجية إدارة الموجودات
66	الشكل (7) المتوسط السنوي للودائع إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة
71	الشكل (8) المتوسط السنوي لحق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة
71	الشكل (9) مؤشرات استراتيجية إدارة المطلوبات
76	الشكل (10) المتوسط السنوي لنسبة التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة
82	الشكل (11) المتوسط السنوي لفجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة
86	الشكل (12) المتوسط السنوي لنسبة فجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة
92	الشكل (13) المتوسط السنوي لفجوة السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة
96	الشكل (14) المتوسط السنوي لفجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة
97	الشكل (15) مؤشرات استراتيجية إدارة الاموال
98	الشكل (16) مؤشرات استراتيجية إدارة الاموال
103	الشكل (17) مؤشرات القيمة السوقية المضافة
104	الشكل (18) المتوسط السنوي للقيمة السوقية المضافة

قائمة الملاحق

الملحق الأول : النقدية
الملحق الثاني : إجمالي الموجودات
الملحق الثالث : الاستثمارات
الملحق الرابع : الودائع
الملحق الخامس : حق الملكية
الملحق السادس : الموجودات السائلة
الملحق السابع : المطلوبات غير المتوقعة
الملحق الثامن : المطلوبات قصيرة الاجل
الملحق التاسع : القيمة السوقية للاسهم
الملحق العاشر : القيمة الدفترية

المقدمة

يعد موضوع إدارة السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية ، فعندما يكون هناك استخدام اقتصادي لموارد المصارف فإن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان، لذلك فإن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من المواءمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة، ونظرا لحساسية القطاع المصرفي اتجاه الظروف الاقتصادية فإن المصرف يهدف بشكل رئيسي الى زيادة القيمة السوقية لأسهمه ، للوصول لأكبر قدر من الازدهار للمساهمين عند زيادة تلك الاسعار، اذ تمثل القيمة السوقية المضافة المرتفعة دليل على القيمة العالية في المصارف، لذلك انه من الممكن ان تواجه مخاطر مدمرة محتملة ، لكن احتمال حدوثها ضئيل جداً، كما انه لا يمكن ببساطة الاحتفاظ بسيولة كافية في الأوقات العادية لمواجهة الظروف الطارئة.

لذلك فإن جوهر إدارة مخاطرة السيولة هو تقليل مخاطر المصرف إلى المستويات التي تعتبر مقبولة، والحفاظ على القدرة على اكتشاف المشاكل بسرعة والاستعداد لتعزيز السيولة على الفور بمجرد ملاحظة الظروف غير العادية بالطريقة التي من الممكن ان توفر السياسة المناسبة لرفع القيمة السوقية المضافة وبشكل جذاب للمستثمرين، ليس فقط لتحقيق عوائد عالية ولكن لقدرتها على إدارة مخاطرها وامتلاكها استراتيجية سليمة وقيادة قوية، وعلى أساس ذلك تسعى هذه الدراسة الى إيجاد استراتيجية ملائمة ومحكمة للعمل على زيادة القيمة السوقية المضافة للمصارف تحدياً للظروف المحيطة بالمصرف والتي من الممكن ان تقف عقبة في وجه النمو القيمة السوقية للمصرف، وانطلاقاً من المشكلة المتمثلة ب ماهي اهم الإستراتيجيات لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف عينة الدراسة؟، وهل تمتلك المصارف عينة الدراسة قيمة سوقية مضافة؟، و هل تؤثر إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة إجمالاً في القيمة السوقية المضافة؟.

و تبرز أهمية الدراسة في تحديد الاستراتيجيات والاليات السليمة التي تنظم عمل المصارف التجارية لإدارة مخاطرة السيولة المرتبطة بأعمالها، وتقليل المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف نتيجة الإدارة غير السليمة لسيولة المصارف العراقية، كما انها توضح مفاهيم إدارة مخاطر

السيولة للعينة المقصودة بناءً على مجموعة من الفرضيات التي تختبر تأثير إدارة مخاطر السيولة في القيمة السوقية المضافة.

وقد تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول تتمثل بالاتي : الفصل الأول : يتكون من مبحثين ، المبحث الأول : منهجية الدراسة اما المبحث الثاني فيتضمن بعض من الدراسات السابقة .اما الفصل الثاني : ويتكون من مبحثين تتضمن الجانب الفكري لاستراتيجية إدارة مخاطر السيولة والقيمة السوقية المضافة .كما ان الفصل الثالث : يتكون من الجانب التطبيقي الذي يشمل التحليل المالي والاحصائي لعلاقة التأثير بين متغيرات الدراسة ، بينما شمل الفصل الرابع على الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها في نتائج الدراسة .

الفصل الأول

المنهجية وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول : المنهجية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول / منهجية الدراسة

توطئة

تعد منهجية الدراسة بشكل عام هي الطريق الذي يسلكه الباحث لتحقيق ما يهدف اليه ، ولأجل الوصول الى نتائج علمية مقبولة ، ينبغي اعتماد منهجية علمية صحيحة مبنية على أسس علمية .

أولاً : مشكلة الدراسة

ان مشكلة الدراسة تتمحور في كيفية إيجاد استراتيجية ملائمة وفعالة لإدارة مخاطر السيولة لتعظيم القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة .

ان إدارة مخاطر السيولة هي مكوناً أساسياً في الإطار العام لإدارة المخاطر في الصناعة المالية ، فيما يتعلق بجميع المصارف ، فيجب أن يكون لدى المصرف الذي يتم إدارته جيداً آلية محددة ومناسبة لتحديد مخاطر السيولة وقياسها ومراقبتها وتقليلها، وبما ان المصارف بشكل عام ترفض الخطر أياً كان ، فعليها ان تتعرف على مسببات هذا الخاطر والتعرف عليها وتشخيصها وتصنيفها.

وتثار مجموعة من التساؤلات حول معالجة مشكلة الدراسة وكالاتي :

1. ماهي اهم الإستراتيجيات لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف عينة الدراسة؟.
2. هل تمتلك المصارف عينة الدراسة قيمة سوقية مضافة؟ .
3. هل تؤثر إستراتيجية إدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة؟.
4. هل تؤثر إستراتيجية إدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة؟.
5. هل تؤثر إستراتيجية إدارة الأموال في القيمة السوقية المضافة؟.
6. هل تؤثر إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة إجمالاً في القيمة السوقية المضافة؟.

ثانياً : أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال مجموعة من النقاط تتمثل بالاتي :

1. تحديد الاستراتيجيات والاليات السليمة التي تنظم عمل المصارف التجارية لإدارة مخاطرة السيولة المرتبطة بأعمالها .
2. تقديم صورة واضحة حول أهمية القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة.
3. تقليل المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف نتيجة الإدارة غير السليمة لسيولة المصارف العراقية .
4. توضيح مفاهيم إدارة مخاطر السيولة للعينة المقصودة
5. عرض نتائج واستنتاجات الدراسة لغرض استفادة العينة من الدراسة المقدمة .

ثالثاً : اهداف الدراسة

1. قياس وتحليل إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في المصارف عينة الدراسة.
2. قياس وتحليل القيمة السوقية المضافة في المصارف عينة الدراسة.
3. قياس تأثير إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في القيمة السوقية المضافة.
4. تحديد الاستراتيجية المناسبة لإدارة مخاطرة السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.

رابعاً : فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية في معالجتها للمشكلة الحالية من خلال الفرضيات الاتية:

1. الفرضية الأولى : تتباين المصارف في استخدام إستراتيجيات إدارة المخاطر.
2. الفرضية الثانية : تعاني المصارف عينة الدراسة من انخفاض القيمة السوقية المضافة.
3. الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة.
4. الفرضية الرابعة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة.
5. الفرضية الخامسة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الاموال في القيمة السوقية المضافة.

6. الفرضية السادسة : لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات إدارة مخاطرة السيولة في القيمة السوقية المضافة .

خامسا : مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع العينة مجموعة من المصارف العراقية في القطاع الخاص والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من 25 مصرف ، وقد تم اختيار عينة الدراسة والتي شملت 11 مصرف وللمدة من 2005-2020 .

الجدول (1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المدفوع
1.	مصرف بغداد	1992	250000000000
2.	التجاري العراقي	1992	250000000000
3.	الشرق الاوسط	1993	250000000000
4.	الاستثمار العراقي	1993	250000000000
5.	المصرف المتحد	1994	300000000
6.	المصرف الاهلي	1995	250000000000
7.	مصرف الائتمان	1998	250000000
8.	مصرف بابل	1999	250000000000
9.	مصرف الاقتصاد	1999	252000000000
10.	مصرف سومر	1999	250000000000
11.	مصرف الخليج	1999	300000000000

المصدر : إعداد الباحثة

سادسا : أساليب جمع البيانات والمعلومات

اعتمدت الباحثة على عدة أساليب لجمع البيانات والمعلومات للدراسة الحالية ولغرض اكمال الجانب الفكري والعملي وكما يلي :

1. الجانب الفكري

اعتمدت الباحثة في تاثير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل والاطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية

2. الجانب العملي

جمعت الباحثة البيانات من التقارير السنوية الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية وهيئة العراق للأوراق المالية ، بعد مراجعة ما توفر من تلك البيانات في المواقع الرئيسية للمصارف على شبكة المعلومات الدولية ، واعتمدت الباحثة على البيانات والكشوفات المالية ابرزها الميزانية العمومية المسموح بها في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة .

سابعا : مؤشرات الدراسة

استندت الدراسة على استخدام مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وتم التطرق اليها في الجانب النظري لغرض بيان علاقتها بالقيمة السوقية المضافة ، ان مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة اليها ومراجعتها عند استعراض الاطار التطبيقي ، وقد تم اعتماد المؤشرات الآتية :

1. مخاطرة السيولة ويمثل المتغير المستقل ويتم قياسه بمؤشرات السيولة

1. استراتيجية ادارة الموجودات

- نسبة النقد الى الموجودات = النقد / اجمالي الموجودات
 - نسبة الاستثمارات الى الموجودات = الاستثمارات / اجمالي الموجودات
- #### 2. استراتيجية ادارة المطلوبات

- نسبة الودائع الى الموجودات = الودائع / اجمالي الموجودات
- نسبة حق الملكية الى الموجودات = حق الملكية / اجمالي الموجودات

3. استراتيجية ادارة الأموال

- نسبة التوظيف = القروض والتسليفات / اجمالي الودائع
 - فجوة التمويل = معدل القروض – معدل الودائع
 - نسبة فجوة التمويل = فجوة التمويل – اجمالي الموجودات
 - فجوة السيولة = صافي الموجودات السائلة – المطلوبات غير المتوقعة
 - نسبة تغطية السيولة = الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل
2. القيمة السوقية المضافة: يمثل المتغير التابع ويتم قياسه بالمعادلة التالية :

$$MVA = MVE - BVE$$

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية الاجمالية للاسهم - القيمة الدفترية لحق الملكية

ثامنا : الوسائل الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الاساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق برنامج (Eviews V.12) و (Microsoft Excel) .

الأساليب الإحصائية

1. الوسط الحسابي

2. الإنحدار باستخدام Data Panal

المبحث الثاني / بعض الدراسات السابقة

توطئة

يتم عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تساعد في بلورة الجانب الفكري للرسالة ووضع المعالم والمرتكزات الأساسية للجانب الفكري للدراسة ، تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بأحد متغيرات الدراسة والى ماذا توصلت الدراسة لنتمكن من المواصلة من حيث انتهوا ، وقد تم تقسيم الدراسات كما يلي :

أولاً : الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل

الجدول (2)الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل

1. دراسة (المرسومي ، 2017)	
أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية	عنوان الدراسة
تمثلت عينة الدراسة ب14 مصرف تجاري مدرج في سوق العراق للأوراق المالية	عينة الدراسة
تم استخدام الوسط الحسابي ، معامل الارتباط البسيط و المتعدد ، معامل الانحدار البسيط والمتعدد ، معامل التحديد R2 ، اختبار (t) ، اختبار (F) ، P-Value	الأساليب الإحصائية المستخدمة
معرفة وتقييم الاثار المباشرة لكل من مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرفي على الأداء المالي في المصارف عينة الدراسة	هدف الدراسة
تبين من نتائج الدراسة ان هناك سيولة كبيرة في المصارف غير مستغلة او مستثمرة بصورة ملائمة ومتطلبات الموائمة بين الربحية والسيولة بينما كان هناك تذبذب كبير في نسبة القروض الى الودائع .	نتائج الدراسة

أوجه التشابه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أخذت الدراسة إدارة مخاطر السيولة كمتغير مستقل الا انها اخذت كفاية الراس المال كجزء من المتغير المستقل بالإضافة الى مخاطر السيولة بينما اخذت الدراسة الحالية مخاطر السيولة متغير مستقل غير مجزأ
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق
2. دراسة (بركات ، 2022)	
عنوان الدراسة	واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية
عينة الدراسة	بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات والتعرف على كيفية إدارة مخاطر السيولة في المصرف وقد تم استخدام المسح المكتبي لجمع البيانات والمعلومات
هدف الدراسة	تبيان واقع إدارة مخاطر السيولة في BADR وتحديد أهم أدوات إدارة السيولة المستخدمة
نتائج الدراسة	يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى دعم الخزينة العمومية والبنك المركزي في حالة مواجهة مشاكل السيولة
أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية	اختلفت الدراسات في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة وقد اخذت الدراسة واقع إدارة المخاطر المصرفية بينما اخذت الدراسة الحالية تأثير إدارة المخاطر المصرفية
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

ثانيا : الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع

الجدول (3)الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع

1. دراسة (صلاح و جريد ، 2019)	
عنوان الدراسة	تأثير القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة على أسعار اسهم مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية
عينة الدراسة	الشركات الكبرى المدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر
الأساليب الإحصائية المستخدمة	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي للتوصل الى نتائج الدراسة
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على قدرة القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في تفسير التغير في أسعار الاسهم
نتائج الدراسة	أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية المضافة وبين التغير في أسعار أسهم شركات مؤشر EGX30
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أخذت الدراسة القيمة السوقية المضافة كمتغير مستقل بينما أخذت الدراسة الحالية القيمة السوقية المضافة كمتغير تابع
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق
2. دراسة (جوان ، 2021)	
عنوان الدراسة	تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة

عينة الدراسة	كانت العينة 10 شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استخدام البرنامج الإحصائي AMOS, V.23
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى اختبار مدى تأثير ومساهمة محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة
نتائج الدراسة	هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لعدد من محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر توسط الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اختلفت الدراستان في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة وقد استخدمت الدراسة متغير وسيط بخلاف الدراسة الحالية
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق
3. دراسة (الذبحاوي ، 2021)	
عنوان الدراسة	القروض المتعثرة واثرها على القيمة السوقية المضافة
عينة الدراسة	شملت العينة 6 مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
الأساليب الإحصائية المستخدمة	استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي . spss v25
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تحديد علاقة الارتباط والاثربين القروض المتعثرة والقيمة السوقية المضافة
نتائج الدراسة	أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط واثربين القروض المتعثرة والقيمة السوقية المضافة

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	اختلفت الدراستان في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة وقد اخذت الدراسة القروض المتعثرة كمتغير مستقل بينما اخذت الدراسة الحالية ادارة مخاطر السيولة كمتغير مستقل
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

ثالثاً : الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير المستقل

الجدول (4) الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير المستقل

1. دراسة (Engida, 2015)	
عنوان الدراسة	Determinants of Banks Liquidity and Their Impact on Profitability محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الربحية
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة 8 من المصارف التجارية الاثيوبية
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استخدام المنهج التجريبي
هدف الدراسة	استكشاف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على السيولة المصرفية وبيان تأثيرها على الربحية
نتائج الدراسة	أظهرت النتائج ان حجم المصرف ونمو القروض كان لهما تأثير ذو دلالة إحصائية سلبية على سيولة المصرف المقاسة بنسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات كما معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اختلفت الدراستان في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة كما اخذت الدراسة الربحية كمتغير تابع بينما اخذت الدراسة الحالية القيمة السوقية المضافة كمتغير تابع
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

2.دراسة (Ogilo et al. , 2018)	
The Relationship between Liquidity Risk and Failure of Commercial Banks in Kenya العلاقة بين مخاطر السيولة وفشل البنوك التجارية في كينيا	عنوان الدراسة
المصارف الفاشلة في كينيا	عينة الدراسة
تم استخدام برنامج Eviews 9.5	الأساليب الإحصائية المستخدمة
سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة وفشل البنوك التجارية في كينيا	هدف الدراسة
أن السيولة الزائدة في المصارف زادت من احتمالية الفشل	نتائج الدراسة
كانت الفئة المستهدفة في المجتمع هي المصارف الفاشلة بينما اخذت الدراسة الحالية المصارف التجارية بصورة عامة	أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الإفادة من الدراسة
3. دراسة (Chen & Shen , 2018)	
Bank Liquidity Risk and Performance مخاطر السيولة المصرفية والأداء	عنوان الدراسة
تكونت عينة الدراسة من 12 مصرفاً تجارياً من الاقتصادات المتقدمة	عينة الدراسة
تم استخدام انحدار المتغيرات الآلية لبيانات اللوحة ، باستخدام مقدرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2 SLS) لتقدير مخاطر السيولة المصرفية ونموذج الأداء	الأساليب الإحصائية المستخدمة

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام مقاييس بديلة لمخاطر السيولة إلى جانب نسبة السيولة ، والتحقق في أسباب مخاطر السيولة	هدف الدراسة
أظهرت النتائج أن مخاطر السيولة مرتبطة بشكل سلبي بأداء البنك في النظام المالي القائم على السوق. ومع ذلك ، ليس له أي تأثير على أداء البنك في النظام المالي القائم على البنوك	نتائج الدراسة
تناولت الدراستان مخاطر السيولة المصرفية الا انها اختلفت في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة	أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الإفادة من الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

رابعاً : الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير التابع

الجدول (5) الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمتغير التابع

1. دراسة (Niresh , 2014)	
The Association between Economic Value Added, Market Value Added and Leverage	عنوان الدراسة
العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والرافعة المالية	
تم استخدام 104 شركة هندية و 582 شركة أمريكية و89 شركة صناعية في جنوب إفريقيا	عينة الدراسة
تم استخدام أساليب الارتباط والانحدار	الأساليب الإحصائية المستخدمة
لتحديد العلاقة بين الرافعة المالية و القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة وتحديد تأثيرات الرافعة المالية و القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة السوقية المضافة	هدف الدراسة

نتائج الدراسة	كشفت النتائج ان القيمة الاقتصادية المضافة والرافعة المالية ليس لهما تأثير عميق على القيمة السوقية المضافة للبنوك الخاصة المدرجة المختارة في سريلانكا.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اختلفت الدراستان في مجتمع و عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة وقد اخذت الدراسة ثلاث متغيرات ودرست تأثير بين المتغيرات الثلاثة
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق
2. دراسة (Pandya, B., 2016)	
عنوان الدراسة	An empirical analysis of market value added and economic profits with reference to listed public sector enterprises in India تحليل تجريبي للقيمة السوقية المضافة والارباح الاقتصادية مع الإشارة الى المؤسسات القطاع العام المدرجة في الهند
عينة الدراسة	تم اجراء الدراسة على 20 شركة من القطاع العام الهندي
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استعمال الإحصاء الوصفي لتحليل الأداء العام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث القيمة المضافة والربح الاقتصادي وقد تم استخدام اختبارات t لاختبار الفرضيات
هدف الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى قياس ثروة المساهمين باستعمال القيمة السوقية المضافة والارباح الاقتصادية في سياق مؤسسات القطاع العام المدرجة في السوق
نتائج الدراسة	أظهرت النتائج انه لم يكن أداء جميع ال20 شركة جيد من خلال مقياس القيمة السوقية المضافة بالرغم من ان متوسط القيمة السوقية المضافة للمصارف لم يتقلب بشكل كبير بينما متوسط الربح الاقتصادي تقلب بشكل كبير
أوجه التشابه و الاختلاف مع الدراسة الحالية	اخذت الدراسة القيمة السوقية المضافة والارباح الاقتصادية كمقاييس في الدراسة بينما اخذت الدراسة الحالية دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة)
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق
3. دراسة (Nurhayati , 2020)	

Pengaruh Return On Asset, Earnings Per Share, Economic Value Added, Market Value Added, Dan Debt To Equity Ratio Terhadap Return Saham تأثير العائد على الأصول ، والأرباح لكل سهم والقيمة الاقتصادية المضافة ، والقيمة السوقية المضافة ، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية على عائد الأسهم	عنوان الدراسة
العينة في هذا البحث هي شركات القطاع الزراعي المسجلة في بورصة إندونيسيا	عينة الدراسة
أسلوب التحليل المستخدم في هذا البحث هو الانحدار الخطي المتعدد.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
هدف هذا البحث إلى معرفة تأثير العائد على الأصول، والعائد على السهم، والقيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة ، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية على عوائد الأسهم	هدف الدراسة
تظهر نتائج أن العائد على الأصول له تأثير إيجابي على عائد الأسهم ، وعائد السهم ، والقيمة الاقتصادية المضافة ، والقيمة السوقية المضافة في السوق ، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية ليس لها أي تأثير على عائد الأسهم	نتائج الدراسة
أخذت الدراسة القيمة السوقية المضافة كمتغير مستقل بينما أخذت الدراسة الحالية القيمة السوقية المضافة كمتغير تابع	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الإفادة من الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

خامساً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالرغم من تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في جوانب معينة الا انها تميزت بالاتي:

1. الجمع بين إدارة مخاطر السيولة والقيمة السوقية المضافة ، وقد استخدمت عينة من مجموعة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 – 2021 .
2. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمراجعتها النظرية وتحليلها المالي والاحصائي من الجانب التطبيقي .
3. كما ان الدراسة الحالية تحاول تحليل اثر إدارة مخاطر السيولة المصرفية في القيمة السوقية المضافة .

الفصل الثاني

الاطار النظري

المبحث الأول : إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة

المبحث الثاني : القيمة السوقية المضافة

المبحث الأول

إدارة مخاطر السيولة

توطئة

ان للسيولة المصرفية دور حيوي في نجاح العمل المصرفي ، أي يجب توفير سيولة كافية في المصرف ، و التنبؤ باستمرار باحتياجاته من السيولة ، فاكثر الموجودات سيولة هي النقد والذي يمكن استخدامه لتلبية الطلبات المباشرة للمودعين بسحب أموالهم ، بالرغم من أن المصارف تخفض موجوداتها النقدية لتحقيق الفائدة .

إن حالات السحب اليومية تكون أمراً متوقفاً ، ومن الطبيعي للمصرف أن يقتض أموالاً إضافية لتلبية أي حالات نقص في النقد من أسواق النقد والأسواق المالية ، كما قد يلجأ المصرف الى بيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة ، ومن الممكن ان ينتج عن هذا الامر خطر سيولة .

أولاً : مفهوم و أهمية السيولة المصرفية

احد اهداف المصارف التجارية المهمة والاساسية التي لا يمكن اهمالها هي توفير السيولة ، ففي الوقت الذي يمكن للمؤسسات من تأجيل سداد أي من التزاماتها لا يمكن ذلك للمصرف إذ ان إشاعة خبر عدم توفر سيولة في المصرف يدفع المودعين سحب أموالهم والذي ممكن أن يؤدي في نهاية المطاف الى افلاس المصرف ، فسيولة المصرف تمثل قدرة محفظة الموجودات على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة (المولى ، 2004 : 12) ، ويرى (الاسدي ، 2005 : 4) بانها قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية قصيرة الاجل عن طريق ما هو متوفر من موجودات متداولة نقدية ، او هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها ، دون تكبد خسائر غير مقبولة (Scannella , 2016 : 5)، كذلك عرفها (باقر ، 2017 : 9) على أنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب .

ان تعريف السيولة فقط "رصيد" من النقود لا يعطي السيولة حقها إذ ان بالإمكان القول بأن السيولة وسيلة لشراء الوقت (الشمري ، 2019 : 54) . إذ تُشير السيولة إلى السهولة والسرعة التي يمكن بها تحويل الموجودات إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة (rose et. al , 2019 : 22) ، فالمدراء في المصارف يكونون دائماً متلهفين لإيصال معلومة للسوق بخصوص إمكاناتهم المالية لتعزيز سمعة المصرف فالسيولة تمثل قدرة المصرف للحصول على نقد عند الحاجة (الخفاجي ، 2020 : 67)، وقد عرفت على إنها قدرة البنك على تلبية متطلبات التمويل

للزيادات في الأصول والوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد تكاليف لا يمكن تحملها (Mohammad 3 : 2020 , et al.) . وتمثل احتفاظ المصرف جزء من موجوداته في شكل سائل بدرجات متفاوتة ، لمواجهة الزيادة في سحب الودائع إذ يتمكن المصرف في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له ربح مع احتفاظه بنقود كافيته تمكنه من مقابله طلبات السحب دون ادنى تأخير (بركات ، 2022 : 10) . أوهي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد (Winarta & kuntadi , 2022 : 433) . وبمعنى أوسع هي قدرة المصرف على الوفاء الفوري بالنقد والشيكات والتزامات السحب الأخرى والطلب الجديد على القروض مع الالتزام بمتطلبات الاحتياطي الحالية (العبودي ، 2022 : 63) ، وأشار (زايد واخرون ، 2023 : 15) بانها قدرة المصرف على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر .

ومما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية على إنها قدرة المصرف على تسييل موجوداته فوراً لمواجهة أي التزام مالي مفاجئ قد يواجهه بطريقة تحميه من أي خسارة ممكنة .

وقد زادت أهمية السيولة المصرفية نتيجة تطور المعاملات المالية التي توجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها ، بالإضافة الى تذبذب أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتطور التكنولوجيا ، إذ انها تقلل من المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف ، بالتالي فإن إدارة السيولة بكفاءة عالية يحمي المصرف من حدوث فائض أو عجز في السيولة (الكور ، 2010 : 6)

وتزداد أهمية السيولة المصرفية في كل الجوانب الاقتصادية ، وذلك لما توفره من أدوات الدفع اللازمة لاتمام المعاملات المصرفية كما وتعتبر جزء من السيولة العامة الاقتصادية من منطلق ان النظام النقدي في المصارف هو جزء أساسي من النظام الاقتصادي ككل (جاسم ويعقوب ، 2023 : 375) . وتأتي أهمية السيولة من خلال ما يلي : (الموسوي ، 2011 : 3) (الامام و حسن ، 2019 : 129)

1- انها تساعد في تعزيز الثقة لدى المودعين والمقترضين، ولتأكيد إمكانية المصرف على الوفاء بمتطلباتهم والتزاماتهم وتعهداتهم في أي وقت.

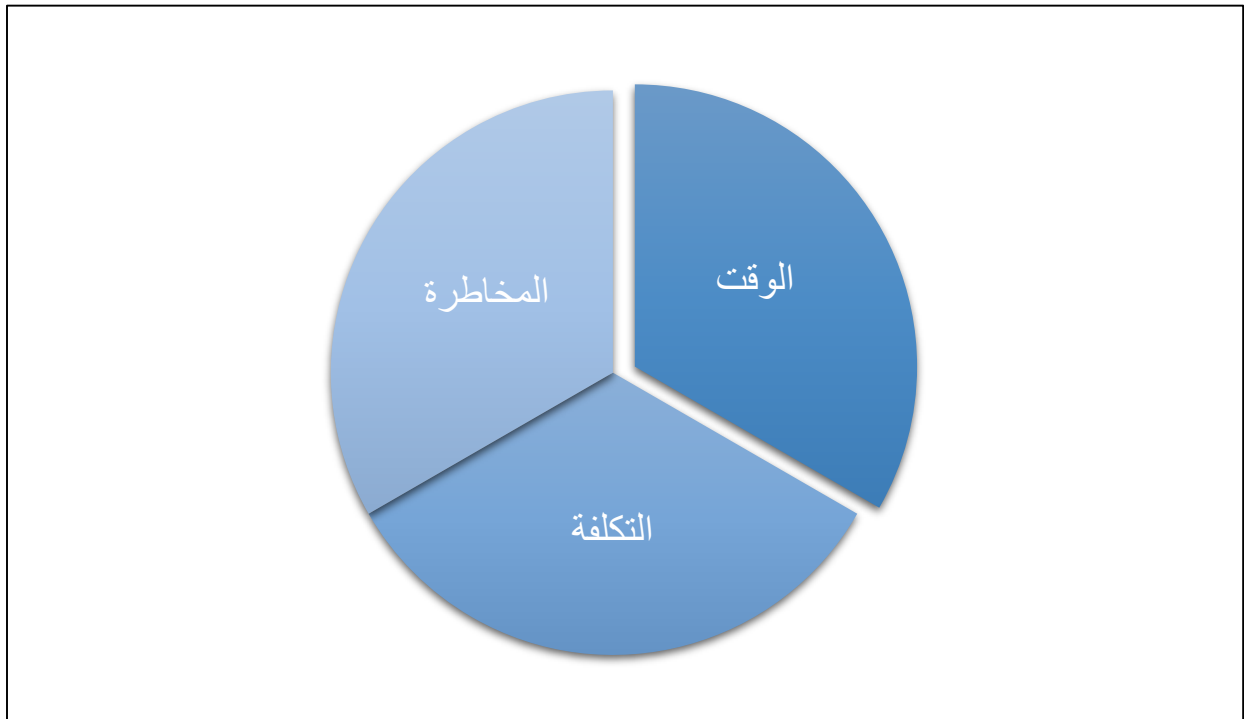
2- تعد السيولة مؤشراً حيوي و إيجابياً لكل الأطراف من سوق المالية، المحليين، المودعين و الإدارة ، والظهور امامهم بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر المصرفية فهي تمثل عنصر الأمان والحماية بعيدا عن مخاطر الإفلاس .

3- تجنب بيع الموجودات بصورة جبرية بأقل من قيمتها وما قد تجلبه من سلبيات والتي قد تؤدي الى خسائر كبيرة في الموجودات المصرفية بالإضافة الى تجنب الكلف العالية في حصول على الأموال لتمويل استثماراته وتلبية احتياجاته المالية.

5- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي والمصارف الاخرى والاقتراض منها لانها قد تؤثر سلبا على سمعة المصرف المالية والذي من الممكن ان يؤدي الى سحب الزبائن ودائعهم منه.

وقد أشار (الصباغ ، 2021 : 28) (Howells & Bain,2000:8) الى ابعاد السيولة والتي تشمل :

- 1- الوقت :هو السرعة تحويل الموجودات إلى نقد.
- 2-المخاطرة :وهي احتمال هبوط قيمة الموجود والتي تسبب خسائر مصرفية كبيرة
- 3-التكلفة :هي التضحيات المالية والتضحيات الاخرى الكامنة وراء وجود سيولة في المصرف . (الخفاجي، 2019 : 68) ، وكما في الشكل (1)



شكل (1) ابعاد السيولة المصرفية

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر اعلاه

ثانياً : أهداف السيولة المصرفية

و تتمتع السيولة المصرفية بعدة أدوار فهي تساعد على مواجهه السحوبات المفاجأة والغير المستقرة و فيمكن سحب الودائع بدون مقدمات او مؤشرات تمكن الإدارة من تدبير السيولة الكافية فهي تحمي المصرف من اللجوء الى الاقتراض او دفع تكاليف إضافية وبيع موجوداته بأقل من قيمتها (الاسدي ، 2005 : 6).

ان من اجل قيام المصرف بدوره الفعال والرئيس في الاقتصاد بوصفة وسيطاً مالياً ينبغي تلبية التزاماته التي تعتمد على توفير سيولة سواء من خلال بيع موجوداته او من خلال الاقتراض (Hempel et al.,1994:157).

وقد أشار (الخفاجي ، 2019 : 72) بان هناك مجموعة من الأهداف التي تتمتع بها السيولة المصرفية وهي:

1. توفر السيولة الملائمة للمصرف القدرة على تمويل الاستثمارات المالية والحقيقية وبالإضافة الى الاختيار بين الأساليب والطرق الملائم لدفع المصاريف والاستحقاقات الأخرى التي يدين بها المصرف وتمنحه الإمكانيات اللازمة للاستمرار في عملياته المصرفية.
2. تمكن المصرف من الاستفادة من الخصم النقدي الذي من الممكن ان يحصل عليه في حال سداد الالتزامات المالية في وقت مبكر.
3. استغلال الفرص كتقلبات الاسعار في تحقيق العوائد الإضافية مثل حدوث انخفاض غير عادي في أسعار الموجودات المالية التي يتعامل بها المصرف التجاري.
4. بناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف لدى الافراد المتعاملين والبنك المركزي والمصارف الأخرى وذلك من خلال الالتزام بمواعيد السداد مما يمكنها من الحصول على القروض و بشروط ميسرة.
5. تمكين المصرف من مواجهة السحوبات غير المتوقعة و الالتزامات بحسب نوعها، وكذلك مقدرتها على التوسع والنمو.

ثالثاً : مصادر السيولة المصرفية

يمكن تحديد مصادر السيولة في المصارف التجارية على النحو الاتي :

1 . احتياطات السيولة

الاحتياطات الأولية متمثلة بما يمتلكه المصرف من نقدية في الصندوق وودائع لدى المصارف الأخرى و البنك المركزي والاحتياطات القانونية، فالموجودات التي يمكن بيعها بسهولة وبدون خسائر وبشكل موثوق تدعى احتياطات السيولة . وهي عبارة عن أوراق مالية وتجارية يمكن تحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر (عباس)

، 2021 : 42) . يُمكن للمستثمرين أن يتوقعوا بشكل معقول امكانية بيع الأصل إذا كانت هناك حاجة إلى السيولة، فإن هذه الأدوات تتصدر معظم قوائم الموجودات السائلة. غالبًا ما تركز احتياطات السيولة على الموجودات التي يمكن تسويقها بسهولة وقصيرة الأجل، وليس فقط على الموجودات القابلة للتسويق بسرعة ، وبالرغم من قصر اجل الاستحقاق وعوائدها الضعيفة انها تسهم بشكل فعال في تدعيم الاحتياطات الأولية (الصباغ ، 2021 : 30). بالتأكيد ، كذلك الموجودات طويلة الأجل يمكن بيعها بسهولة في سوق ثانوية نشطة وبالتالي فهي سائلة مثل الأسهم العادية والممتازة إذ تفضل بعض الإدارات اللجوء الى المصادر المملوكة أولا في توفير سيولتها النقدية ، ومع ذلك ، قد لا يكون السعر دائمًا جذابًا وقد يكون غير جذاب لدرجة أنه يمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق النقد المتاح من بيع الأصل (الموسوي ، 2016 : 40) .

2. الأموال المقترضة

يكون التمويل بالأسهم في بعض الأحيان صعب إذ تلجأ المصارف الى الاقتراض من المصارف الأخرى او من سوق المال، كما ان احد الأسباب التي تجعل المصارف تميل الى الاقتراض عندما يكون اقتراض الأموال أرخص مصدر للسيولة وأكثرها مرونة وسرعة (الموسوي ، 2016 : 42) .

ربما تكون الأموال المشتراة بين عشية وضحاها هي النوع الأكثر شيوعًا من بين طرق الاقتراض و غالبًا ما يتم تلبية احتياجات التمويل طويلة الأجل منخفضة الخطورة من خلال شهادات الإيداع المحلية والودائع لأجل باليورو وشهادات الإيداع باليورو. كذلك الودائع المضمونة والأموال المقترضة بموجب اتفاقيات إعادة شراء و الأوراق المالية هي أيضًا مصادر شائعة للسيولة وقد تكون أيضًا مصادر متاحة لتلبية احتياجات التمويل الأكثر حدة (الخفاجي ، 2019 : 75) .

3. التدفقات النقدية التشغيلية

تتمثل التدفقات النقدية التشغيلية بالنقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية مثل مبيعات الموجودات والاقتراضات والتي تعرف بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة والقروض الجديدة و سحبوات الودائع بالتدفقات النقدية الخارجة (تجانية و العبسي ، 2021 : 310). يُمكن استخدام التدفقات النقدية الداخلة لتمويل التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة ، كما يمكن الاحتفاظ بالتدفقات النقدية الداخلة لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة، ان نمط توزيع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية غير المتطابق تشكل مخاطر السيولة، كما ان التغييرات في أنماط التدفقات النقدية للتقليل من مخاطر السيولة من أهم مصادر السيولة (Leonard & peter , 2007: 106) .

يقيس التدفق النقدي التشغيلي (المعروف على أنه الأرباح قبل الفائدة مضافاً إليها الإهلاك مطروحاً منه الضرائب) ، النقد الناتج من العمليات التي لا تحتسب الإنفاق الرأسمالي أو متطلبات رأس المال العامل، والتي عادة ما تكون إيجابية ، إذا كان سالباً تواجه المصرف مشكلة إذا بقي التدفق النقدي التشغيلي سالباً لفترة طويلة لأن المصرف في هذه الحالة لا يولد إيرادات كافية لدفع تكاليف التشغيل. (Rose & Hudgins , 2008 : 31) .

من منظور آخر يمكن تفصيل مصادر السيولة المصرفية الى عدة نقاط و كالاتي : (الموسوي ، 2016: 79)
(الخفاجي ، 2019 : 68)

- الموجودات : يتم بيع جزء من الموجودات في بعض الأحيان لتوفير السيولة.
- الاقتراض : بغض النظر من كونها قروض قصيرة أو طويلة الأجل.
- رأس المال الممتلك : هو رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) ، الأسهم الممتازة ، الأرباح محتجزة والاحتياطيات.
- إيرادات المبيعات : تغطي إيرادات المبيعات الجانب الأكبر من تمويل المصرف .
- الودائع: وبالخصوص الودائع الجارية التي تعتبر اهم مصدر للمصرف في خلق النقود.

رابعاً : نظريات إدارة السيولة

ان لإدارة السيولة المصرفية عدة نظريات أهمها :

1- نظرية القروض التجارية

وتسمى أيضاً بالنظرية التقليدية وتركز على ضرورة استثمار النقد في الموجودات التي تولد أرباح بشكل أدوات ائتمانية قصيرة الأجل ناتجة عن المعاملات التجارية والصناعية قصيرة الامد (الموسوي ، 2016 : 86) إذ يقوم المنتجين بشراء السلع والخدمات ودفع المستحقات لأغراض موسمية ، و تركز هذه النظرية على استخدام الموارد النقدية في قروض قصيرة الأجل لدعم رأس المال التشغيلي لتمويل عمليات الشراء أو التخزين ، و يعتقد أنصار هذه النظرية أنه يمكن توفير سيولة مصرفية كافية إذا كانت الموجودات في المصرف على هيئة أوراق مالية و حوالات خزينة قصيرة الأجل وأوامر دفع ، فعلى المصارف الاستثمار في القروض التجارية قصيرة الأجل وفي الموجودات سريعة التحويل إلى نقد وبدون خسارة ، تناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية ، إذ ان اغلب زبائن المصرف هم تجار و بحاجة التمويل لصفقات محددة و امد قصير. (عباس ، 2021 : 47) .

ان هذه النظرية تنظر الى اجل استحقاق القروض التجارية مصدراً للسيولة، بالإضافة الى قروض راس المال العامل والتي يتم تسديد بعضها ذاتيا (المرسومي ، 2017 : 54) .

2- نظرية تفضيل السيولة

تشير هذه النظرية الى أن المصرف يعمل على تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة للتحويل الى النقد عند الحاجة ، أي إمكانية تحويلها إلى نقد بسرعة ، يقوم المصرف بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية إلى نقد، أو يبيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، وبالتالي يمكن أن تتوفر سيولة نقدية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية ، ويتصف الموجود بهذه الخاصية قابلية التحويل إذا كان بإمكان المصرف أن يجد له مشترياً سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بالتالي فان المصرف لن يتأثر بطلبات السحب المفاجأة إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل و بيع أو تسييل بعض الموجودات للحفاظ على سيولته ودعم مركزه المالي (عباس ، 2021 : 47) .

3- نظرية الدخل المتوقع

تبين هذه النظرية بان القروض طويلة الأجل والمتوسطة الممنوحة من المصرف يتم تسديدها بشكل دفعات من دخل المقترض مما يوفر انسياب الأموال الى المصرف بشكل دوري ومنتظم من أقساط القروض المستحقة ، إذ يوفر سيولة نقدية لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة ، كما أن القروض الممنوحة قصيرة الأجل ليست مضمونه ، فقد تكون القروض طويلة الأجل متوقع نجاحها أكثر من قروض قصيرة الأجل ، بالتالي لا يوجد سبب يوجب أن يكون المنح مقتصرًا على القروض التجارية قصيرة الأجل .

و تشجع هذه النظرية المصارف التجارية على القروض طويلة الأجل للمستثمرين والمستهلكين ولأغراض مختلفة أن ثقة المصرف بأن القروض الممنوحة سوف يتم تحصيلها في مواعد استحقاقها يجعله يحتفظ بسيولة اقل مما لو كان يتوقع تعثر هذه القروض (المرسومي ، 2017 : 54) .

4- نظرية إمكانية التحويل

ترتكز هذه النظرية على فكرة ان المصرف لا يمتلك مخاطر سيولة طالما انه يمتلك موجودات يمكن تحويلها الى نقد بسرعة ، فإذا احتاج المصرف الى سيولة فإنه يستطيع تحويل جزء من احتياطياته الثانوية كالأوراق المالية والتجارية الى نقد بسرعة وبدون أي خسائر وبالتالي يفي بالتزاماته مع المودعين (الموسوي ، 2016 : 87) .

خامساً : مخاطرة السيولة المصرفية

تنطوي الاعمال المصرفية على مجموعة من المخاطر والتي تحدث وفقا لطبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف والتي أصبحت الشغل الشاغل للإدارات المصرفية والباحثين بهدف تقليل تأثيرها على الاعمال المصرفية وبالتالي على ثروة المساهمين فقد عرفت على انها مقياس عدم التأكد عن المردود المستقبلي من الاستثمار (Schoenholtz,2011:139). ويمكن تعريف المخاطر المصرفية بانها ذلك الجزء الغير متوقع من العائد الناتج من المفاجآت وهو الخطر الحقيقي لاي استثمار (Ross,et.al,2014:360) ، او هي حدث محتمل من شأنه ان يغير بشكل سيئ قدرة المصرف على القيام بمهامه (Sairani,2014:148) ، بينما عرفها (Cecchetti,2015:10) ، بأنها مقياس لعدم اليقين بشأن المردود المستقبلي للاستثمار ، ويتم تقييمها على مدى الأفق الزمني ومقارنتها بالمعايير المرجعية ، إذ ان توفر السيولة في المصرف يمثل حاجز لحماية المصرف من خطر قد يواجهه في حال تطلب الامر سحب نقدي مفاجأ ، إذ ان وجود سيولة كافية كفيل بزرع الثقة لدى الافراد المتعاملين معه (المولى ، 2004 : 12) .

تنشأ مخاطر السيولة لسببين: اما بسبب جانب المطلوبات ، و يحدث سبب جانب المطلوبات عندما يسعى المودعين أو حاملي وثائق التأمين ، إلى المطالبة بأموالهم على الفور، عندما يطالب الزبائن بالنقد عن طريق سحب الودائع ، سوف يحتاج المصرف اقتراض أموال إضافية أو بيع الموجودات للوفاء بالتزاماته ، كما ان أكثر الموجودات سيولة هو النقد ، تستخدم المصارف النقد لتسديد التزاماتها ومع ذلك ، فهي تميل إلى تقليل ما لديها من احتياطات نقدية كموجودات كونها لا تدر عائد .

السبب الثاني لمخاطر السيولة هو مخاطر السيولة من جانب الموجودات هو مدى القدرة على تمويل القروض ، فعندما يطلب الزبون قرض من المصرف يجب على المصرف تمويل القرض بسرعة ، هذا يخلق طلباً على السيولة ، يمكن تلبية مثل هذه الحاجة للسيولة عن طريق خفض موجوداتها النقدية ، أو بيع الموجودات السائلة الأخرى ، أو اقتراض أموال إضافية (Saunders & Cornett , 2007 :496) ، فوقاً للبنك الحكومي الباكستاني SBP ، تم وصف مخاطر السيولة بأنها " احتمال خسارة مؤسسة ما ، إما بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة (Anees 184 : 2012 , & Arif) . او هو الخطر المتمثل في الزيادة المفاجئة وغير المتوقعة في عمليات سحب الالتزامات التي قد تتطلب الوسيط المالي لتصفية الموجودات في فترة زمنية قصيرة جداً وبأسعار منخفضة (Saunders & Cornett , 2012 : 576) ، بينما عرفها (السويفي ، 2012 : 64) على انها خطورة عدم

توفر نقدية عند الاحتياج اليها لتلبية السحب للمودعين والطلبات الائتمانية للزبائن فضلا عن الحاجات النقدية الطارئة .

وقد تكون احد اسباب هذه المخاطر هو شدة المنافسة بين المصارف الذي يزيد من تقلبات حركة الودائع و بالتالي يسبب مشاكل السيولة في المصرف (الحمداني ، ص 39 ، 2013) .

ان مخاطر السيولة هو خطر الشح في الموارد المالية لدى المصرف إذ يمكن ان يقع المصرف في ازمة سيولة او نقص في الموارد المالية ، مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة وذلك نتيجة اتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية ، او سوء تسير الموارد المتوفرة لديهما مما يؤدي على عدم توافق زمني في اجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و اجال استحقاق الودائع لدى المصرف (حامي و غفال ، 2016 : 20) . فقد عرفها Leykun على انها مقياس لقدرة المصرف على توفير النقد وسهولة تسييل موجوداته بهدف الوفاء بالتزاماته بالوقت المناسب وبدون خسائر (Leykun,2016: 47-50) . ووفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية ، مخاطر السيولة تنشأ من حالة عدم قدرة المصرف على استيعاب الانخفاض المفاجئ في المطلوبات أو زيادة تمويل في الموجودات، إذ لا يمكنه الحصول على أموال كافية الا من خلال زيادة المطلوبات أو من تسييل الموجودات على الفور ، بتكلفة معقولة ، مما يؤثر على ربحيته (Shen & chen, 2018: 3) ، فمخاطر السيولة من أهم المخاطر التي يتعامل معها القطاع المصرفي إذ تنشأ في حال يمول المصرف مجموعة من المشاريع المتعثرة ، فمن الصعب تلبية طلب المودعين إذ يسهم تقصير المقترضين في سداد قروضهم في مضاعفة مخاطر السيولة، كما من المتوقع للمصرف مواجهة "تدافعاً بنكيًا" على سحب الودائع في حال ساءت الاوضاع الاقتصادية، والذي يؤدي بدوره على سيولة المصرف (Kabir & Ashraf Khan , 2018 , 4) ، وقد عرفت على انها مقياس عدم التأكد عن المردود المستقبلي من الاستثمار بمعنى ان المخاطرة هي الأثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة التي تؤثر على ربحية المصرف و رأسماله (الخفاجي ، 2018 : 16) او بمعنى ابسط توقع المصرف حدوث الخسارة نتيجة لقلّة النقد او ما يعادله (Fredrick,et al.,2018: 7)

ان هذا النوع من المخاطر يحدث في حال حدوث انخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي المصرفي وعدم القدرة على توفير موارد بتكلفة اقل سواء عن طريق بيع الموجودات او الاقتراض عن طريق اصدار أدوات دين مما يجعل المصرف عاجز عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها ، فمخاطر السيولة هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المادية بشكل فوري خلال مدة زمنية محددة (الشمري ، 2019 : 30) ، فبمجرد أن يرى مديرو مخاطر السيولة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، يمكنهم رؤية إدارة السيولة بصورة أوسع ، فتصبح الاجراءات التي تؤجل التدفقات النقدية الخارجة مصدر للسيولة. كما تصبح الإجراءات التي تسرع التدفقات النقدية الفعلية

الداخلة مصادر للسيولة ، إذ تعمل الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة على تحسين استخدام مصادر السيولة المتوفرة على جانبي الميزانية العمومية ، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بها والتكاليف المرتبطة بكل نوع من مصادر السيولة. (Leonard & peter , 2007 : 106) .

وأشار كل من (Anees & Arif , 2012:184) و (الخفاجي ، 2018 : 29) ان هناك بعدين رئيسيين لمخاطر السيولة هي : (1) تصفية الموجودات عند الاقتضاء ، و (2) بقيمة سوقية عادلة. وتشمل مخاطر السيولة ثلاثة انواع رئيسية هي كما يأتي : (Fredrick,et. al.,2018: 8)

1. **مخاطر السيولة التمويلية** : وتنتج هذه المخاطر عن عدم قدرة المصرف على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة، وغير المتوقعة او تسوية الديون على الفور دون ان يؤثر ذلك على معاملاته اليومية او وضعه المالي.

2. **مخاطر السيولة السوقية** : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد موجوداته او رهنه بسرعة وفق سعر السوق السائد دون تكبد خسائر او لعدم امكانية تسهيلها بالسوق (الخفاجي ، 2018 : 29) .

3. **مخاطر السيولة العرضية** : ينشأ هذا النوع من المخاطر عن استخدام بعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحوبات المفاجئة للودائع من قبل الزبائن (المرسومي ، 2017 : 44) .

سادساً : إدارة مخاطر السيولة المصرفية

ان إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه المدراء في المصارف وذلك لحالات عدم التأكد من التدفقات النقدية الخارجة والداخلة في المستقبل والتي من الممكن ان تتأثر بظروف وازمات اقتصادية والتي تسبب في بعض الاحيان صعوبة في معالجة ازمة توفير سيولة الامر الذي قد يؤدي الى افلاس المصرف (الاعرج ، 2012: 112).

تعد إدارة مخاطر السيولة جزء أساسي ومهم من إدارة المخاطر في الصناعات المالية ، إذ يجب أن يمتلك المصرف آلية محددة جيداً لتحديد مخاطر السيولة ومراقبتها وقياسها والتصدي لها ، إذ ان النظام الراسخ يساعد المصرف في تشخيص مصادر مخاطر السيولة في الوقت المناسب وتحديد طرق التصدي لها : (Anees & Arif , 2012 : 185) ، فالزيادة الكبيرة في السيولة لا تحمي المصرف من خطر انخفاض الأرباح لذلك لابد من الموازنة بين الربحية والسيولة ، لذلك فان المصرف يجب ان يحتفظ بارصدة نقدية موجبة لمواجهة التزاماته المالية ، وفي حال لم يستطع المصرف توفير ارصدة موجبة سوف يتعرض المصرف الى عسر مالي سواء كان عسر فني (البسيط)

او عسر حقيقي (خطير) . وهذا النوع من الاعسار يكون فيه القيمة السوقية لموجودات المصرف اقل من قيمة ديونه المستحقة ، من ناحية أخرى فان زيادة السيولة المالية (او الأرصدة النقدية المعطلة) سوف يزيد من تكاليف المصرف ويقلل العوائد التي من الممكن ان يحصل عليها المصرف إذا ما استثمر هذه الأرصدة (الموسوي ، 2016 : 75) ، لذلك ان إدارة مخاطر السيولة هي "اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم و توقيت التدفقات النقدية الداخلة و تحديد الفائض او العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف و اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهه (المرسومي، 2017 : 37) ، لذلك فان احد الدوافع المهمة للمصارف لتدبير مخاطر ها هو تخفيض التباين في الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة ثم الحماية من العسر المالي المصاحب لانخفاض التدفقات النقدية الى اقل مستوى (الخفاجي ، ص22 ، 2018) .

سابعاً : استراتيجيات إدارة مخاطره السيولة المصرفية .

ويقصد بها التشغيل الفعال لمصادر واستخدامات الأموال في المصرف، بالإضافة الى المنتجات المالية ، ان أهمية دور إدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية تظهر في شموليتها باعتباراتها تشكل كل العناصر الموجودة في قائمة المركز المالي (ال شبيب ، 2012 : 150) . فالإطار العام لإدارة خطر السيولة يتكون من ثلاثة أوجه قياس هي إدارة صافي متطلبات الأموال، ونمو السوق، وخطة الطوارئ للتنبؤ بالأحداث ، وهو الجزء الأهم لإدارة خطر السيولة وتحليل ، ويتوجب على المنظمين حساب التدفقات النقدية . وتقييم كفاية السيولة وقد وردت ثلاث استراتيجيات لمعالجة مخاطر السيولة المصرفية تتضمن تزويد السيولة من الموجودات السائلة والثانية تتعلق بالاقتراض لمواجهة الطلب وأخيراً الموازنة بين الموجودات والمطلوبات (نور، 2015 : 23) وكما يلي :

1- إستراتيجية إدارة الموجودات

تستند هذه الإستراتيجية إلى فكرة أن اغلب ما يحتاجه المصرف من سيولة يمكن ان يلبىها من خلال بيع الأوراق المالية الحكومية، وبيع الموجودات ذات القابلية التسويقية العالية (عباس ، 2021 : 51) ، ان الموجودات في المصرف تتكون من موجودات مغللة (وهي القروض والاستثمارات) والتي تعتبر اهم انواع الموجودات إذ تستخدم إيراداتها في تغطية الفوائد المستحقة للودائع والجزء المتبقي يظهر بشكل توزيعات ارباح ، بالإضافة الى الموجودات غير المغللة (وهي الأرصدة النقدية والموجودات الثابتة) وتعتبر الأرصدة النقدية الجزء الأهم في مواجهه السحوبات اليومية (ال شبيب ، 2012 : 152) . إذ ان تحويل الموجودات السائلة إلى نقد بسرعة وياقل تكلفة لتقليل مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقد وإذون الخزانة وسندات الخزانة ، فالنقص

في السيولة يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء المصرف بالتزاماته. والتي من الممكن ان تؤثر سلبًا على المصارف الأخرى ، كما ان الموجودات السائلة غالبًا ما تحمل عوائد منخفضة تعكس طبيعتها الخالية من المخاطر ، الا ان المصرف قد يواجه تكاليف فرص بديلة إذا قام بذلك ، بالتالي يجب أن يحتفظ المصرف بالموجودات غير السائلة لتعود عليه بعوائد إضافية لتعويض عن المخاطر الأخرى المتوقعة ، فالاحتفاظ بكميات صغيرة من الموجودات غير السائلة قد يؤدي إلى زيادة السيولة وزيادة مخاطر تدفقات البنوك ، لذلك فقد فرض المنظوم حدود معينه من متطلبات احتياطي الموجودات السائلة والتي تختلف في طبيعتها ونطاقها لمختلف المصارف والدول (Saunders & Cornett, 2008 : 520-521).

ان إستراتيجية إدارة الموجودات تعني ان المصارف يجب ان تتقبل المخاطر النسبية على موجوداتها لتقليل حالات عدم وفاء زبائنها بالتزاماتهم و سداد الأموال التي اقترضوها من المصرف ، ويمكن تخفيض المصرف نسبة المخاطرة من خلال تنويع موجوداته ولان المصرف يسعى لتعظيم ربحيته فان إدارة المصرف تبحث عن الاستثمار بالأوراق المالية و الإقراض لتحقيق اعلى العوائد باقل مخاطرة ممكنة (رباط ، 2016 : 26)

يحدد المصرف كمية الاحتياطيات التي يحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية ، و من ثم يستثمر نسبة من موجوداته في بعض الأدوات المالية ذات العائد والمخاطرة القليلة والبعض الاخر في الاستثمارات والقروض عالية العائد و المخاطرة (362 : 2000 , Sannders) . و بالرغم من اهمية الموجود النقدي في مواجهة السحوبات اليومية ، إلا أنه لا يدر عائد للمصرف . لذلك قد تلجا المصارف إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل لشرائها لتحقيق العائد وتوفير السيولة في آن واحد وذلك لسرعة تسيلها ، كما في حوالات الخزينة والاحتياطيات الثانوية الأخرى، الا انها ذات عائد منخفض مقارنة بالقروض والموجودات ذات المخاطر مرتفعة ، او السيولة المنخفضة كالاستثمارات طويلة الأجل و القروض. لذلك تلجا المصارف إلى أساليب أخرى تحقق منها عائداً و درجة مقبولة من السيولة كالقروض الليلية و القروض التي تسدد خلال أيام قليلة ، كما ان استخدام المحافظ الاستثمارية العائدة للمصرف هو احد تقنيات إستراتيجية إدارة الموجودات والتي تكون أوراق مالية حكومية هو الجزء الأكبر من مكوناتها، فإذا شهد المصرف نمو كبير في الودائع أو الطلب على القروض اقل من المتوقع فسيكون فائضا في احتياطيات السيولة ، بالتالي يتطلب خطة لاستثمار هذا الفائض لرفع إيرادات المصرف، وعادة تستثمر المصارف جزء ليس بالقليل من هذه الموارد في أوراق مالية طويلة الأجل (المرسومي ، 2017: 54) ، وتتأثر درجة سيولة الاستثمارات بمجموعة من العوامل منها (الموسوي ، 2016 : 88) :

■ قابلية تحويلها إلى نقد إذ تكون لها أسواق جاهزة.

■ موجودات ذات أسعار مستقرة

■ إمكانية استرداد كلفتها عند البيع

تركز إستراتيجية إدارة الموجودات على الأجل الطويل في موجوداتها عن طريق توزيع الموارد القابلة للإقراض في الموجودات طويلة الأجل كالشراء بالتقسيط والايجار (رباط ، 2016 : 26).. وكلما كانت السوق المالية نشطة تمكن المصرف من استغلال جزء كبير من أمواله ، مع الاخذ بنظر الاعتبار معالجة المخاطر عند تقييم قرارات الاستثمار ، والتركيز على التنويع لتكون الاستثمارات ذات آجال استحقاق مختلفة و مصادر متعددة ، كما أن التحوط يمكن المصارف من استخدام الأوراق المالية ذات الأجل الطويل في إدارة السيولة دون أن تتأثر بتقلبات أسعار هذه الأوراق خلال تلك الفترة ، وينبغي أن تتم هذه العمليات وفقاً لسياسات محددة تراعي الهدف المنشود من الاستثمار في الأوراق المالية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم المخاطر التي يتحملها المصرف والعائد المطلوب والتنسيق بين السيولة والربحية ، و من ثم إذا وجد المصرف نفسه بحاجة إلى السيولة فيجب ان يسعى إلى بيع ما يملك من الأوراق المالية بدلاً من المطالبة بقروضه القابلة للاسترداد ، لان المطالبة من الممكن أن يكلف المصرف خسارة الزبون ، اما إذا كان هنالك فائض من الأموال فيجب على المصرف استثمارها في الأوراق المالية بدلاً من تخفيض القيود على منح القروض والتساهل في الضمانات من المقترضين ، لما ينطوي عليه من خطر على المصرف والسوق ككل ، كما في أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة التي حدثت بسبب تخلف المقترضين عن سداد القروض العقارية الممنوحة بضمانات غير كافية ، وبالتالي تكون خسارة كبيرة للمصارف ، مما ينعكس ذلك على المستثمرين وبذلك تزداد دائرة الخوف جغرافياً إلى خارج الولايات المتحدة ، إذ دفع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية إلى مساعدة المصارف المتضررة وضخ سيولة مالية فيها لإخماد الأزمة الائتمانية التي تهدد الاقتصاد الأمريكي و العالمي (المرسومي ، 2017 : 56-57) .

2 - إستراتيجية إدارة المطلوبات

ترتبط إدارة السيولة وإدارة المطلوبات ارتباطاً وثيقاً فأحد جوانب التحكم في مخاطر السيولة في تراكم المستوى الاحترازي للموجودات السائلة. يتمثل الجانب الآخر في إدارة هيكل المطلوبات لتقليل الحاجة إلى كميات كبيرة من الموجودات السائلة للوفاء بسحب المطلوبات. بالإضافة إلى إن الاستخدام المفرط للأموال المشتريات في هيكل المطلوبات يمكن أن يؤدي إلى أزمة سيولة إذا فقد المستثمرون الثقة في المصرف (Saunders & Cornett ، 2008 : 532) . تهدف إستراتيجية إدارة المطلوبات في المصرف إلى توفير المصادر تمويل لإيفاء بالتزاماته

وبسبب المنافسة السائدة على ايداعات الزبائن فيتوجب على المصرف توفير مصادر أموال أخرى ، إذ اني رحلة البحث والسعي لتوفير مصادر تمويل بدأت من استغلال الاحتياطي الفائض عن حاجة المصارف ثم اصدار شهادات ايداع قابلة للتداول وعمليات السوق المفتوح وبيع القروض واللجوء لسوق اليورودولار. ان كل تلك المصادر تجعل المصرف يعيد تقييم استراتيجيته في اختيار المصادر الأنسب لتمويله (ال شبيب ، 2012 : 152) ، لذلك يمكن ان يواجه المصرف ازمة سيولة فعلية عندما تكون الاحتياطيات المقررة اقل من السحوبات الفعلية ، فعندها يمكن للمصرف أن يسيطر على استقراره من خلال الاقتراض من المصارف الأخرى أو البنك المركزي ، إذ يمكنه أن يوفر متطلبات السيولة من خلال إدارة الموجودات بدلا من الاعتماد على مطلوباتها ، فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال يمكنه شراء النقد من السوق عند الحاجة (عباس ، 2021 : 51) .

ان أهمية إستراتيجية إدارة المطلوبات مرتبطة بتحقيق التكامل بين مسارين أحدهما تحقيق التوازن بين إدارة المطلوبات و إدارة الموجودات لتوفير التمويل اللازم للأنشطة المصرفية وتحقيق الارباح المستهدفة ، والأخر هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهو أساس عمل المصرف (صالح و ثجيل ، 2022 : 361) .

ويمكن خلال هذه الإستراتيجية تطوير مصادر السيولة من خلال شراء الأموال واستغلالها في مجالات تدر عائدا بما يسمح لها بالتقليل من احتياطياتها الثانوية واستثمار هذه الاموال لتدر لها عوائد أعلى كالقروض والاستثمارات طويلة الأجل ، إذ يمكن اقتراض النقد من خلال عدة طرائق منها اتفاقيات إعادة الشراء وشهادات الإيداع القابلة للتداول ذات القيمة المالية الكبيرة وإعادة خصم الأوراق التجارية والاقتراض المباشر من البنك المركزي وحوالات الخزينة لدى البنك المركزي وإصدارات القبولات المصرفية ، لذلك فقد تمكنت المصارف من تقليل اعتمادها على الموجودات ذات الربحية المنخفضة وتوفير ما تحتاجه من السيولة من سوق النقد ، ويشترط استخدام هذه الإستراتيجية وجود تنسيقات بين المصارف لتسهيل عملية طلب السيولة من خلال التسويات التي تجري في نهاية كل يوم بما يسهل تبادل التسهيلات فيما بينها بما يساعدها على توفير احتياجاتها من السيولة وفق آلية يتم الاتفاق عليها إذ يقرض فيها المصرف نقده الفائض نظيره من المصارف لديه عجزا "نقديا" ما يحتاجه من السيولة بسعر الفائدة السائد بين البنوك (المرسومي ، 2017 : 58) .

ان الطلب على القروض خلال فترة انتعاش السوق يميل للارتفاع ، ومصادر النقدية تكون قليلة ومكلفة وقد تكون ثقة السوق في قدرة المصارف على تسديد التزاماته ضعيفة ، وغالبا ما يعمد المصرف الذي يعاني من أزمة سيولة إلى اقتراض الأموال من البنك المركزي وإذا ما انتشر خبر هذه الأزمة بين المودعين سيدفعهم إلى سحب ودائعهم منه وبالتالي مضاعفة الازمة (الموسوي ، 2016 : 88) .

3- إستراتيجية إدارة الأموال

تستند هذه الإستراتيجية الى المزج بين إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات فيأخذ في الاعتبار درجة المخاطرة و التكلفة النسبية . ان الغرض من الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي هو حماية المصرف من العجز المفاجئ في السيولة او لمواجهة طلبات القروض والسحوبات اليومية اذ بإمكانه الاحتفاظ بأدنى حد من الاحتياطي آخذا بنظر الاعتبار إمكانية استعادة القروض الممنوحة او الاقتراض من البنك المركزي او المصارف الأخرى إذا تطلب الامر ، فهذا التناسق في إدارة الموجودات والمطلوبات معا يجعل المصرف قادراً على مواجهة الضغوط على الودائع والقروض من خلال تكوين محافظ تتضمن الموجودات والمطلوبات وحق الملكية بما يحقق أهداف المصرف(عباس ، 2021: 51) .

ويستند هذا المدخل على قاعدة مفادها:

- تزداد السيولة عندما تزداد ودائعه وتنخفض قروضه الممنوحة .
- تنخفض السيولة عندما تنخفض ودائعه وتزداد قروضه الممنوحة .

و لإدارة الموجودات والمطلوبات بصورة متناسقة ومتكاملة لا بد من وجود خطة طوارئ تمكن المصرف من تشخيص مبكر لاحتياجاته المالية، وتلبيتها اما عن طريق زيادة المطلوبات أو بيع الموجودات ، و يجب أن تكون هذه الخطة قادرة على استغلال النقدية الفائضة في مرحلة الركود الاقتصادي وتنسيق اجال الاستحقاق للمصرف مع الفترات التي يتوقع أن تزداد فيها حاجته للنقد وذلك بهدف الوفاء بالتزاماته المختلفة ، كما ويمكن للمصرف الاستفادة في هذه الإستراتيجية من عمليات التوريق في التغيير من الأعمال التقليدية إلى أسواق الأوراق المالية ، إذ يلجأ المصرف عادة إلى التوريق عندما تنخفض أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل فيستفيد من هامش الفرق بين الفائدة المحصلة من المقترضين والفائدة المستحقة إلى اصحاب السندات المصدرة على أن يتوافق أجل ودفعات القروض المورقة من جهة وأجل السندات المصدرة وتواريخ قسائمها من جهة أخرى (المرسومي ، 2017 : 44-59) .

ثامناً : أساليب التعامل مع إدارة مخاطرة السيولة المصرفية

هنالك ست خطوات يمكن لإدارة المصرف إتباعها في عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي :

- (1) تحديد نسبة السيولة الموجودة لدى المصرف لقياس قدرته على توفير السيولة بأسرع وقت (خلال 30 يوماً) و بأدنى الخسارة و باقل تكلفه هو ما يعرف بالسيولة الأساس .
- (2) تحديد ما يحتاجه المصرف فعلا من السيولة ودراسة التغيرات المتوقعة على ميزانية المصرف وما هي درجة التأثير لهذه التغيرات على وضع السيولة .
- (3) تطوير نظام تنبيه مبكر لتنبيه الإدارة عن حالات الخطر او نقص السيولة التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف إذ من الضروري تطوير نظام لإرشادات ومؤشرات المخاطر للتصدي لها في وقت مبكر (الاعرج , 2010 : 12).

- (4) إجراء الاختبارات والبحوث لتحديد الاحتياجات المصرفية من السيولة وطرق توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والمصروفات ونسبة المخاطر عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة .
- (5) تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية إذ لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في المصرف يكون من مهامها رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة داخل المصرف التجاري بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية.

- (6) توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري وبعكس ذلك تفقد كافة هذه الإجراءات قيمتها ويعد التوثيق وصفاً كاملاً لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استعمال بعض مقاييس المخاطر ومؤشراتها (المرسومي ، 2017 : 45) (بوعبدلي و عمان ، 2016 : 318) .

وهناك خطوات أخرى لإدارة مخاطر السيولة وهي (Leonard & peter , 2007 : 106) :

1. تحديد أنواع البيئات التي تتطلب السيولة باستمرار ودرجات تأثيرها بالظروف الخارجية فالمصارف الصغيرة قد تتأثر بظروف السوق المستمرة مثل الازمات الخاصة بالمصرف ، اما المصارف الكبيرة فتتأثر بمخاطر السوق ، وظروف الاقتصاد الكلي للبلاد (مخاطر نظامية) ، كما يمكن أن ينشأ ازمات للسيولة من عوامل داخلية وخارجية.
2. تحديد حجم السيولة التي من الممكن للمصرف ان يحتاجها حسب الظروف المتوقعة فمثلا في الحالات العادية لا يحتاج المصرف الى تمويل بسيولة كبيرة ، بينما في حالة حدوث ازمة في السوق ، قد يتعين تمويل خطوط الائتمان الاحتياطية

3. تحديد حجم ونوع مصادر السيولة لكل بيئة ، ففي ظل اضطراب السوق ، يجب أن تكون جميع أدوات الاستثمار تقريباً قابلة للتسويق بسهولة.
4. اختيار الأجل الزمنية المناسبة ودرجة احتياجات السيولة في المصرف .
5. تحديد الحد الأقصى لنسبة السيولة المطلوبة من كل مصدر لجميع البيئات المحددة.
6. تحديد مقدار الحد الأقصى الذي سيتم الاحتفاظ به. ربما ترغب أفضل البنوك المدارة في التوصل إلى هذا القرار في سياق مستويات أو مراحل بيئية محددة على وجه التحديد. غالباً ما يتم تحديد مراحل الأزمة في خطط طوارئ السيولة .
7. تقييم حجم احتياطي السيولة المستهدف في ضوء مدى السرعة التي ستمكن من خلالها من تنفيذ خطط الطوارئ للحصول على أموال جديدة.
8. اختيار مزيج مناسب من مصادر السيولة لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من السيولة ، ويجب إيجاد توازن بين تنويع المصادر وتقليل الكلفة وموثوقية أكبر .
9. تقدير كمية السيولة ثم الحصول على كمية إضافية لتكون بمثابة وسادة حكيمة.
10. استغلال الأوقات المناسبة لبناء السيولة عندما تكون تكاليفها منخفضة أو متوفرة بسهولة.

تاسعاً : مؤشرات استراتيجيات إدارة مخاطره السيولة

يمكن من خلال عدد من المؤشرات الخاصة بإستراتيجية إدارة السيولة قياس السيولة المصرفية ، إذ تمثل هذه نسب الخاصة بالسيولة القدرة على وفاء المصرف بالالتزامات المالية في إطار زمني محدد إذ يلجأ المصرف التجاري في قياس كفاية السيولة النقدية على النسب المالية (544 : 2022 ، Effendie & A. Manafe)،

1. مؤشرات إستراتيجية إدارة الموجودات

يمكن قياس إستراتيجية إدارة الموجودات من خلال عدة مؤشرات ، إذ تشير نسبة النقد / اجمالي الموجودات الى انخفاض مخاطر السيولة المصرفية فهي تعكس ارتفاع الرصيد النقدي في الصندوق وبالتالي فهي توفر تامين للمصرف من خطر السحوبات المفاجأة وكما يلي (الحمداني ، 2020 : 77) :

النقدية

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{نسبة النقد الى اجمالي الموجودات}$$

(الحمداني ، 2013 : 82)

اما نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات لقدرة إدارة المصرف على توظيف موجوداتها في الأوراق المالية والتي توفر للمصرف عائد على موجوداته الا انها تقلل من السيولة الموجودة لديه ويمكن قياسها من المعادلة الآتية (سوادي ، 2014 : 166) :

الاستثمارات

$$\frac{\text{الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات}$$

ان السيولة المنخفضة في المصرف تعتبر مؤشر ايجابي أي ان كل سيولة المصرف مستثمرة وهذا يعود على المصرف بأرباح كبيرة ، الا انه مؤشر سلبي في حال بقي النقد في المصرف ولم يستثمر أي سوف تزداد تكاليف الفرصة البديلة للمصرف (المياح ، 2019 : 47) .

2. مؤشرات استراتيجية أداة المطلوبات

تتضمن إستراتيجية إدارة المطلوبات عدد من النسب أهمها نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات ونسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات ، فتشير نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات الى مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل موجوداته في المصرف وكما يلي :

الودائع

$$\frac{\text{الودائع}}{\text{اجمالي الموجودات (المطلوبات + حق الملكية)}} = \text{نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات}$$

(Subalakshmi et al, 2018: 701) (Abuzarqa, 2019 : 5)

اما نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات فتقيس مدى اعتماد إدارة المصرف على رأسمالها في تمويل موجوداتها وتحاول إدارة المصرف الحفاظ على هذه النسبة ثابتة ومستقرة الى حد ما لا ارتفاع النسبة يعني ان وضع المصرف المالي جيد ويحمي المودعين لدى المصرف اما ارتفاعها بنسبة اكبر من المطلوب فهذا يعني انخفاض العائد على حق الملكية وهو يتعارض مع رغبات إدارة المصرف والمستثمرين، ويمكن قياسها كما يلي :

حق الملكية

$$\text{ث. نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

(الحمداني ، 2013 : 84) (الحمداني ، 2020 : 79)

3. مؤشرات استراتيجية إدارة الاموال

ان لإستراتيجية إدارة الأموال عدة نسب يمكن قياسها بها منها نسبة التوظيف ، فجوة التمويل ، نسبة فجوة التمويل ، فجوة السيولة ونسبة تغطية السيولة :

تمثل نسبة التوظيف العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات (الدوري و عداي ، 1991:202) ، ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية :

القروض و التسليفات

$$\text{ج. نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

(المرسومي، 2017 : 35)

و يمكن قياس مخاطرة السيولة من خلال تحديد فجوة التمويل للمصرف ، إذ إن الودائع تحت الطلب يمكن سحبها بسرعة إلا أن ذلك لا يحدث في الظروف العادية ، فمن الطبيعي ان يضع الزبائن ودائع تحت الطلب في المصرف لفترة طويلة، إذ إن الودائع تحت الطلب احد المصادر رئيسية للسيولة في المصارف التي من خلالها يستطيع المصرف تمويل قروضه ومن خلاله تتحدد فجوة التمويل وهي كالآتي :

$$\text{ج. فجوة التمويل} = \text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}$$

(Saunders & Cornett ,2008 : 503)

أن زيادة الفجوة التمويلية تؤدي إلى فقدان توازن الاموال في المصرف، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الاموال لذلك يجب على المصرف استخدام الموجودات السائلة او زيادة التمويل الخارجي لتلبية الطلب على الاموال مما يزيد كلفة التمويل بالتالي يؤدي إلى تقليل ربحية المصرف (Shen & chen , 2018 : 3).

وكلما ازدادت فجوة التمويل زادت تعرض المصرف إلى مخاطرة السيولة ، إلا إذا كانت موجودات السيولة السائلة قادرة على تعديل الفجوة (Tis,2018: 14) .

وبقسمة فجوة التمويل على مجموع موجوداته نحصل على نسبة فجوة التمويل إذ تؤخذ القيمة النسبية بدلاً من القيمة المطلقة في قياس مخاطر السيولة ، فإذا كانت النسبة سالبة فإن مخاطر سيولة منخفضة اما إذا كانت النسبة موجبة فتكون خاطر السيولة كبيرة وكالاتي (المياح ، 2019 : 36) :

$$\text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}$$

$$\text{ح. نسبة التوظيف} = \frac{\text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{إجمالي الموجودات}$$

(Cornett &Saunders , 2018 :366)

كما ان فجوة السيولة هو الاسلوب الاكثر شيوعاً في المصارف لقياس السيولة إذ تعرف فجوة السيولة بأنها الفرق ما بين صافي الموجودات السائلة والمطلوبات غير متوقعة . (Saunders & Cornett,2008:503)

(الشمري ، 23 ، 2022) :-

فجوة السيولة = صافي الموجودات السائلة – المطلوبات غير المتوقعة

فإذا كانت فجوة السيولة سالبة فإن المصارف بحاجة للحصول على الاموال لسد النقص في الموجودات السائلة. (Casu et. al, 2006:297-298).

يحدد المصرف احتياجاته من الأموال المشتركة والمقترضة من خلال قياس الودائع والقروض مضاف اليه الموجودات السائلة إذ ان اغلب المصارف تحتفظ بسيولة واصول نقدية لمواجهة السحوبات اليومية ، وعندما تزداد الارصدة النقدية والموجودات السائلة عن المطلوبة في الودائع أو القروض يتم استثمار هذه الاموال في مشاريع مدرة للارباح ، من جهة اخرى فجوة التمويل المتزايدة تحذر من احتمال حدوث مشكلة السيولة مستقبلا كونها تشير إلى الزيادة في السحب وزيادة القروض بالتالي على المصرف التقليل من الموجودات السائلة او اللجوء إلى الاقتراض من السوق النقدي (Saunders& Cornett,2011:525).

كما ان نسبة تغطية السيولة LCR هو جزء من إصلاحات بازل 3 والهدف من متطلبات LCR هو التأكد من أن البنوك لديها مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة او التي يمكن تحويلها بسهولة وعلى الفور إلى نقد في الأسواق الخاصة لتلبية احتياجات السيولة الخاصة بهم خلال مدة 30 يوم في ظل سيناريوهات ضغط محددة ، وتتكون الصيغة العامة لنسبة تغطية السيولة من جزأين ، البسط ويشمل الموجودات السائلة عالية الجودة ، اما المقام فيتضمن المطلوبات قصيرة الاجل ويتم حسابه كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات قصيرة الاجل}} \leq 100\%$$

(العبودي ، 2022 : 8)

المبحث الثاني

القيمة السوقية المضافة

توطئة

تعتبر القيمة السوقية المضافة احد اهم مؤشرات الأداء المصرفي ، إذ يعد افضل مؤشر لإيجاد قيمة المساهمين بمرور الوقت ، فعندما يرغب احد المساهمين لمعرفة مستوى أداء المصرف فانه يلجأ الى القيمة السوقية المضافة ، فهي تعتبر اكثر واقعية من القيمة الدفترية، كما انها تعكس كل المتغيرات والمعلومات التي من شأنها ان تغير سعر السهم ، وتعتبر القيمة السوقية المضافة عن الربح الاقتصادي الذي يرفع من قيمة المصرف فهو يمثل هدف أساسي للمصرف في توظيف أموال في استثمارات مالية من شأنها ان ترفع من قيمة المضافة للمصرف .

وتعتبر القيمة السوقية المضافة من اكثر أساليب التقييم الحديثة شيوعا وخاصةً بعد ما أصبحت الأساليب المتعارف عليها اقل فاعلية في تقييم الأداء الخارجي للمصرف في ظل البيئة المصرفية الحديثة مما جعل من الضروري استخدام مؤشرات جديدة تلائم التطور المصرفي وتمكنهم من متابعة أداء المصرف بهدف تحقيق اعلى قيمة لمساهميهم .

أولا : مفهوم القيمة السوقية

تعتبر القيمة السوقية واحدة من اهم واقدم المفاهيم في عالم التجارة المصرفية فالمصارف التجارية تخلق هذه القيمة لمساهميها عندما تكون أرباح راس المال المستثمر اكبر من تكلفة الفرصة البديلة & Fiordelis (Molyneux,2010:0119) .

و تتمثل القيمة السوقية بالسعر الذي يتم تداول الأسهم على أساسه في السوق ، والتي تكون اعلى او ادنى من القيمة الدفترية لحق الملكية (المياح ،2019 : 44) . او هي القيمة المالية المدفوعة في مدة زمنية معينة والتي تحدد بناءا على العرض والطلب في سوق الأوراق المالية (عبدالله واخرون ، 2022 : 198) . وتحدد القيمة السوقية للمصرف في ضوء توازن قوى العرض والطلب، وكثيرا ما تعكس البيئة الاقتصادية والسياسة (عبد الرسول ، 2015 : 213)، او هي سعر السهم الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية (عذاب ومحمود،2021 : 48) ، فالقيمة السوقية في الواقع لا تساوي القيمة الدفترية فهي تقاس بقيم الأسهم في السوق في الوقت الانني والتي تتغير

بمرور الزمن ، بينما تقاس القيمة الدفترية بالقيم التاريخية للمصرف (Brealey et al . , 2007 : 53) ، ويعبر عنها بأنها قيمة السهم في سوق الأوراق المالية والتي قد تفوق القيمة الاسمية او تقل عنها ، وهي المؤشر الذي يعتمد عليه في قرارات البيع او الشراء (برغيدة واخرون ، 2021 : 22) ، فهي القيمة الفعلية التي يتم التداول بها بيعا وشراء (العرود ، 2013 : 234) .

ان قيمة المصرف أساسا هي القيمة المضافة لسوق الأسهم بقيمة الديون طويلة الاجل ، وتنتج عن هذه الزيادة في القيمة السوقية ثقة اكبر من قبل الزبائن وبالتالي فانهم سوف يبنون توقعات و سيدفعون المزيد في الأسواق للحصول على عوائد اكبر (عبدالله ، 2020 : 178) . لذلك فإنها تعبر عن سعر السهم خلال التداول في السوق الثانوية الذي يخضع لظروف العرض والطلب، والتي تكون اكبر او اصغر من القيمة الاسمية (هناد وبوهالي ، 2020 : 39) ، كما ان القيمة السوقية هي نتيجة لإداء المصرف ونجاح استراتيجياته وهي العنصر الأساس الذي يجري على أساسه تقييم أداء المصرف نظرا لما جاء تحقيقه وانجازه من هذه الأهداف (السويبي واخرون ، 2017 : 106) ، وتبرز أهمية القيمة السوقية بإعتبارها من اهم القيم من وجهه نظر المستثمرين ، فهي تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين و تساعد الإدارة المالية في تحديد قيمة المصرف وتعظيم ثروته من خلال زيادة القيمة السوقية لأسهمه لذلك تعد قيمة السهم السوقية هي المقياس الأفضل لقيمة المصرف (عذاب ومحمود ، 2021 : 48) ، كما ان هدف تعظيم القيمة السوقية من الممكن ان يواجه العديد من التحديات يمكن تفصيلها بما يلي (الموسوي وجواد ، 2021 : 172) :

1. يرى البعض ان الهدف الرئيس للمصرف يجب ان يكون مجرد إرضاء المساهمين وليس تحقيق ثروة لهم فالإدارة الجيدة يجب ان تسعى لإرضاء المساهمين بالأرباح والعوائد التي تتوزع لهم .
 2. الصعوبة في تقدير تدفقات الأرباح المتوقعة والاصعب منها هو محاولة تقدير المخاطر المرتبطة بهذه التدفقات مما يعقد عملية التحليل واتخاذ القرار في الواقع العملي
 3. من الممكن ان يتعارض هدف تعظيم القيمة السوقية مع بعض الاعتبارات الأخلاقية و القانونية فقد لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للمجتمع .
- ويمكن إيجاد القيمة السوقية للمصرف من خلال ضرب سعر السهم الواحد في عدد أسهمه والتي تكون متقلبة بحسب العرض والطلب في السوق (عبدالعباس ، 2021 ، 83) .

ثانيا: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية

تتأثر القيمة السوقية في المصرف بمجموعة من العوامل (رشوان وناصر، 2021 : 122) (غالي، 2017 : 176) أهمها :

1. حجم الأرباح المقدرة المستقبلية التي من الممكن ان يحققها المصرف.
2. إستراتيجية توزيع الأرباح في المصرف ، وتحديد الأرباح المحتجزة.
3. طبيعة وحجم الاستثمارات وطرق تمويلها والمخاطر المرتبطة بها.
4. التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية المرتبطة بالمصرف
5. قدرة المصرف على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر
6. التغييرات الحاصلة في البلد من الظروف السياسية والاقتصادية وأسعار الصرف .

ومن وجهه نظر أخرى يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في القيمة السوقية فهناك عوامل تؤثر في المصرف نفسه وهناك أخرى تتعلق بالعوامل المالية والاقتصادية ويتم تفصيلها على النحو الآتي : (شبحان وامين، 2021 : 192) (عبدالله ويوسف ، 2019 : 170)

1. **العوامل الداخلية** تتمثل العوامل الداخلية بتاريخ المصرف وحجم تداول الخاص به والتدفقات النقدية المتوقعة له بالإضافة الى معدل الخصم ، وهي عوامل يمكن للمصرف ادارتها والتحكم بها من خلال مجموعة من القرارات المصرفية الرشيدة التي تتخذها الإدارة السليمة والقوية .
2. **العوامل الخارجية** اما العوامل الخارجية فهي لا تخص المصرف بصورة مباشرة مثل معدلات التضخم النقدي وارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية التي من الممكن ان تواجه البلد بالإضافة الى التشريعات والقوانين ، وهي عوامل لا يستطيع المصرف التحكم بها او تغييرها لأنها تكون خارج ارادته .
3. **العوامل غير المالية** ويقصد بالعوامل غير المالية بانها عمليات التلاعب بالأسعار والاختلاسات التي قد تحدث والسرقات بالإضافة الى التداول غير المصرح به ، وهي عوامل قد تسبب مشاكل كبيرة في القطاع المصرفي ككل .

ثالثاً : القيمة السوقية المضافة

تؤكد الإدارة المالية الحديثة على أهمية السعي إلى تعظيم قيمة المساهمين ، ولا يمكن إنشاء القيمة إلا عندما يمهّد نمو المصرف الطريق لقيمة سوقية إضافية تتجاوز رأس المال المصرفي المقدم ويحدث ذلك إذا استثمر المديرون في مشاريع ذات قيم صافية موجبة (Niresch & Alfred , 2014 :127).

بدأت القيمة السوقية المضافة كمعيار ثاني للنجاح المالي عندما تم طرحها من قبل شركة Stern & Steward بالإضافة للقيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء المالي (العسكري واخرون ، 2019 : 684) . إذ هي المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به (العسكري ومحمد ، 2019 : 27) ، فالقيمة السوقية المضافة تعرف بانها الفرق بين القيمة السوقية للاسهم وحقوق الملكية المقدم الى المصرف من قبل المساهمين Sani, A., & (Irawan, I. , 2021 : 598)، او هو الفرق بين ما يحصل عليه المستثمرون من بيع الأسهم حسب السعر السائد وبين ما يستثمره حملة الأسهم في المصرف. فهي توضح قدرة المصرف على استخدام موارده المتاحة والرقابة على عملياته و الحفاظ على مركزه التنافسي (الجعفري والبطاط ، 2019 : 219) ، كما عرفها Safitr على انها أداة استثمار فعالة تمثل تقييم السوق لأداء الشركة. (3 : 2021 ، Safitr)، كما أن القيمة السوقية المضافة تمثل تقييم سوق الأوراق المالية لصافي القيمة الحالية في فترة زمنية معينة و لكل المشاريع الرأسمالية السابقة والحالية والمتوقعة لمعرفة ما إذا كان قد تم إنشاء القيمة أو إتلافها. (42 : 2018 ، Quintiliani) ، ان وجود قيمة سوقية مضافة لأي مصرف تعتبر ميزة جذابة للمستثمرين لان ذلك دليل على تحقيقها عوائد إيجابية بالإضافة الى امتلاكها قيادة قوية ناجحة و حوكمة سليمة وإدارة تستخدم موجوداتها في تكوين ثروة للمساهمين (جوان، 2021 : 94) ، كما ان القيمة السوقية المضافة مؤشر للأداء الخارجي للمصرف بالإضافة الى كونها مقياس لقدرة المصرف على تعظيم ثروته (بوكرومة ، 2019 : 206)، او هي مقياس يستخدم لقياس النجاح في تعظيم ثروة المساهمين من خلال تخصيص المصادر المناسبة (Nurhayati et al , A. , 2019 : 262). من خلال الفرق بين الثروة التي يضحها المستثمرون وما يمكنهم تحقيقه (4 : 2022 ، Ilmiah) ، وقد عرفها (Brigham, 2011:67) القيمة السوقية المضافة بانها المقياس التراكمي لعوائد راس المال المساهم به ، و يمكن القول انها مقدار الثروة التي صنعتها الإدارة بالإضافة الى استثماراتها ، إذ ان الإدارة الفعالة والقوية تزيد من القيمة المصرف (Sareewiwatthana & Wanidwaran, 2019:66) ، وأشار (عيسى، 2017: 492) على انها القيمة الناشئة من تجاوز القيمة السوقية لرأس المال القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، واكد كل من (AI Awawdeh & Al Sakini , 2018:45) على أنها الفرق بين القيمة السوقية الإجمالية للشركة ورأس المال الاسمي الاقتصادي او رأس المال المستثمر ، ويرى (Yusbardini , 2017:1683) انها الفائض من القيمة

السوقية مع القيمة الدفترية لراس المال المستثمر ، أي يمكن القول ان القيمة السوقية المضافة تقارن قيمة سعر السهم في السوق برأس المال المستثمر (Johan , 2018 : 28) .

و مما سبق يمكن القول ان القيمة السوقية المضافة هي المقياس بين ما تم ضخه من أموال في السوق وبين ما تم استرداده وتحقيقه من ثروة للمساهمين.

تتمثل القيمة السوقية للسهم بالسعر الذي يتداول به البائعين والمشتريين للسهم في السوق (Ross, 2017 : 22) . او هي القيمة التي يتم تداول السهم بموجبها ، وبمعنى اخر هي ثروة حامل السهم وعادةً ما يتم ذلك في السوق الثانوية ، وهو سعر غير ثابت إذ انه قابل للانخفاض او الارتفاع بسبب معلومة قد تدخل السوق (الحلبي وكنجو ، 2020 : 162) . ويمكن توقع التدفق النقدي المستقبلي للسهم عن طريق قيمته في السوق مع افتراض ثبات باقي المتغيرات فهو يمثل مؤشر قوي لنجاح او فشل المصرف من خلال سلامته المالية وسيولته ، فزيادة قيمة السهم ليس بالأمر السهل بالنسبة للمصرف إذ ان هناك عوامل ليست بالقليلة من شأنها تغيير هذا السعر و من أهمها توقعات المستثمرين والمضاربة والظروف الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي تسبب تغيير مستمر في السعر (عذاب ومحمود ، 2021 : 49) . كما ان المساهمين غالباً ما يشعرون بالقلق حيال انخفاض القيمة السوقية لأسهمهم فالمدير الذي يرغب في الحفاظ على مساهميه يركز على القيمة السوقية وليس الدفترية (عبدالستار وذياب ، 2016 : 166) .

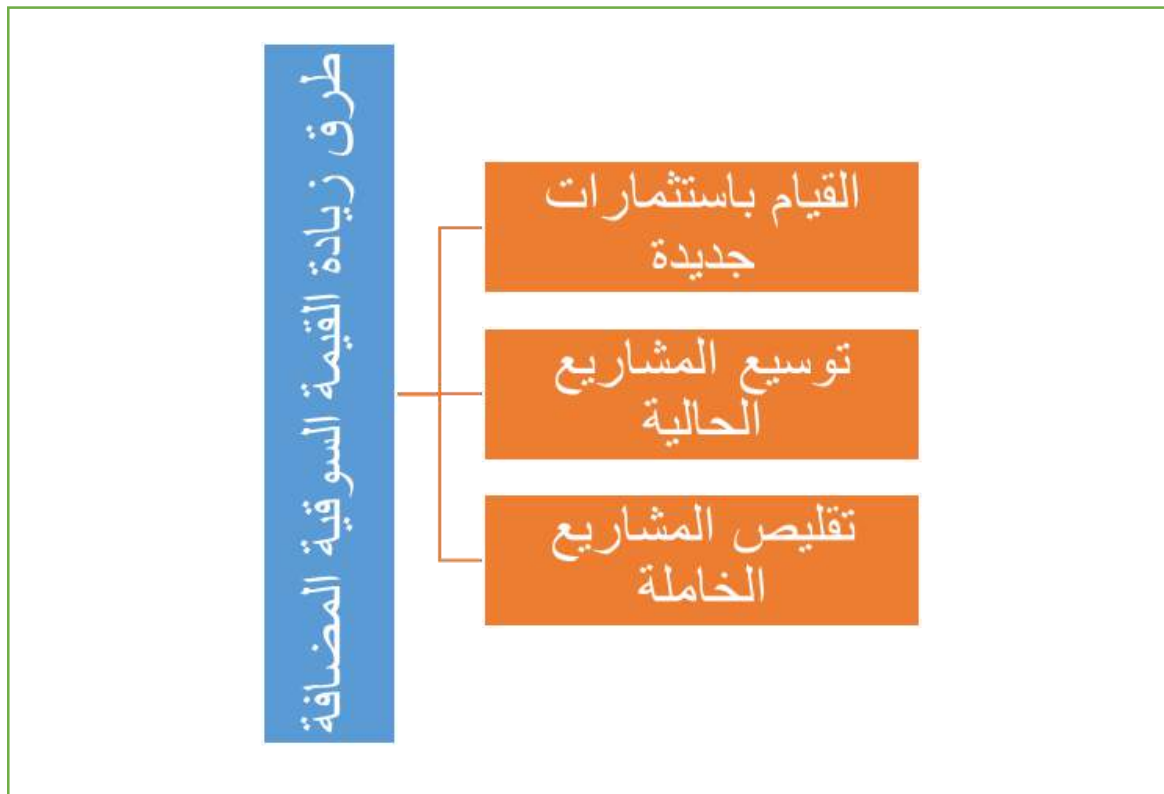
اما القيمة الدفترية فهي القيمة المدونة في السجلات بمعنى اقرب هي حق الملكية للمساهمين في المصرف ، ويتم الحصول عليها إذا بيعت جميع الموجودات في المصرف بقيمته الدفترية وتم تسديد كل التزامات المصرف ونتيجة لزيادة أسعار الأسهم فان القيمة الدفترية بازياد مستمر (العكيلي ، 2021 : 10) ، إن التعرف على القيمة الدفترية للسهم ليس فقط لتحديد كفاءة سعر السهم ، و انما أيضاً استخدامه كمعيار في تحديد ما إذا كان سعر السهم في السوق معقولاً أم لا (Bawono et al., 2020: 48) .

ان المهمة الأساسية للإدارة هو خلق قيمة اعلى للسهم تتجاوز القيمة الدفترية لحق الملكية (Ross, 2017 : 22) ، وعادتا ما تقيم الأسهم بمبالغ اقل او اعلى من قيمتها في الميزانية العمومية فالمؤسسات التي تنشط في القطاعات الأكثر ابتكاراً تقيم أسهمها في السوق بأسعار مرتفعة نسبياً ، و من أجل تحديد أسهم القيمة والنمو يستخدم المستثمرون بعض المؤشرات مثل (السعر الى الأرباح) ، (السعر إلى التدفقات النقدية) ، (السعر / القيمة الدفترية) (Gagliolo& Cardullo,2020:7) ، يختار بعض المستثمرون الأسهم التي تقيم بأسعار مرتفعة باعتقادهم انها ذات أرباح كبيرة ، بينما يختار مستثمرون اخرون الأسهم التي تقيم باقل من قيمتها وذلك لاعتقادهم ان أسعارها

سوف ترتفع بأعلى من قيمتها الحقيقية وتنمو في المستقبل في الأمد البعيد (جوان ، 2021 : 85) ، كما ان الاقتصاديين يفضلون القيمة السوقية اكثر من القيمة الدفترية باعتقادهم انها الأفضل ، على عكس المحاسبون الذين يرون من وجهه نظرهم ان القيمة الدفترية افضل من القيمة السوقية وذلك لان القيمة السوقية غالبا ما تكون عرضة للتغير بسبب تقلبات السوق والوضع السائد (المياح ، 2019 : 44) .

و يرى (Quintiliani , 2018 : 29) بأن هناك ثلاث طرق فقط يمكن من خلالها زيادة قيمة القيمة المضافة الخاصة بها :

1. من خلال القيام باستثمارات مالية جديدة في المشاريع تدر عائد الإيجابي للمصرف .
2. توسيع المشاريع المصرف الحالية التي تحقق قيمة إيجابية.
3. عن طريق تقليص أو القضاء على مشاريع المصرف الحالية التي لها قيمة سلبية .وكما في الشكل (2)



الشكل (2) طرق زيادة القيمة السوقية المضافة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المثبتة اعلاه

رابعاً : أهمية القيمة السوقية المضافة

تعتبر القيمة السوقية المضافة مقياساً لإداء الإدارة المصرفية فهو يعكس الكفاءة والفاعلية الإدارية للمصرف وبالتالي التوجهات المستقبلية للمصرف ، كما انها تضع تصور للمستثمرين والتي تنعكس في الأسعار، ويمكن تلخيص أهمية القيمة السوقية المضافة بالاتي أسهمه (سعيد ومظلوم ، 2021 : 293) :

1. تأخذ القيمة السوقية المضافة على انها مقياساً للمقارنة لأداء إدارة المصرف بين الماضي والحاضر في تعظيم ثروة المساهمين، ومدى كفاءته وقدراته التشغيلية القوية في توظيف أموال المصرف لتحقيق عوائد إضافية وزيادة رأس المال المصرفي والتخطيط للأداء المستقبلي.
2. ان الهدف الأساسي للإدارة المصرفية هو تعظيم ثروة مساهميه وزيادة راس المال المستثمر فان الزيادة الموجبة في القيمة السوقية المضافة يمثل زيادة في قيمة راس المال المصرف وثروة المساهمين (نايف و كردي ، 2023 : 569) .

ان القيمة السوقية المضافة هي المؤشر الأهم والاصدق في معرفة أداء الخارجي للمصرف والذي يعتبر وسيلة جذب للمستثمرين لأنها تدل على امتلاك المصرف لحوكمة سليمة وإدارة ناجحة في توظيف موجودات المصرف (عبدالكريم و محمد ، 2022 : 779) . كما انها لا تعكس فقط ثروة المساهمين بل تعكس ايضاً تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للمصرف ككل بالإضافة الى انها تعد بمثابة مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري للمصرف ويوضح مدى نجاحه في توزيع موارده من اجل تعظيم ثروة المساهمين (المصراي ، 2018 : 861).

خامساً : مزايا القيمة السوقية المضافة

ان للقيمة السوقية المضافة مجموعة من الميزات التي تميزت بها والتي جعلت منها من اهم المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المصرفي في تعظيم قيمة مساهميه سيتم ايجازها فيما يلي:

1. هي مقياس يستخدم لقياس مدى نجاح المصرف في تعظيم ثروة المساهمين من خلال إدارة موجوداتها ومطلوباتها وراس المال (Nurhayati et al ,2019:198-202).اذ ان تطبيق صافي القيمة الحالية في قياس الاداء رغم إيجابياتها الا انها تخضع للمشاكل المحاسبية في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية

- ونسبة الخصم لذلك فان استخدام القيمة السوقية المضافة اقرب الى صافي القيمة الحالية وبالتالي هو يتجنب كافة المشاكل المحاسبية (الزبيدي ومحمود ، 2014 : 102).
2. تتفوق القيمة السوقية المضافة على باقي المقاييس في تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية الداخلة باعتبارها تمثل تكلفة راس المال و حقوق المساهمين المستثمر (تويج والذبحاوي ، 2021 ، 31) .
3. تتفوق القيمة السوقية المضافة على نسبة تويين كذلك لوجود قصور في تقييم الموجودات غير الملموسة ، فالقيمة السوقية المضافة تحدد خلق القيمة بدون أي قصور (السويفي ، 2020 : 91) .
4. تعكس القيمة السوقية المضافة مدى قدرة المصرف على تخصيص الأموال ، و تحليل عوائد الأسهم باستخدام القيمة السوقية المضافة إذ يمكن التحكم في تخصيص الأموال بحيث تحصل على تدفق نقدي صافٍ كبير ، و عوائد الأسهم أعلى (Nurhayati et al ,2019:198-202) .
5. تعتبر نتيجة متراكمة لأداء المصرف من مجموعة استثمارات قام بها بالتالي فأن تعظيم القيمة السوقية المضافة هو لازدهار المساهمين إلى أقصى حد (Nurhayati et al ,2019:198-202) .
6. انه نظام يوفر معايير عادلة لتحديد الرواتب والمكافآت والأجور (الشنطي ، 2016 : 92-93) .
7. تعتبر القيمة السوقية المضافة بيئة صالحة لتطبيق نظم المحاسبة ومسانلة الإدارة وتوفير المؤشرات اللازمة في اعداد الموازنة التخطيطية واتخاذ القرارات الإستراتيجية للمصرف (الشنطي ، 2016 : 92-93) .
8. يوفر بيانات ذات مصداقية ودقة عالية مقارنة مع البيانات المحاسبية التقليدية التي تعاني من جوانب قصور عديدة أهمها ثبات وحدة النقد (الشنطي ، 2016 : 92-93) .

سادساً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تمثل القيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية وتتأثر بالعديد من العوامل أهمها ما يلي (Masyiyan et al ,2019:202) :

1. معدل النمو

وتتمثل بالعلاقة بين نمو الإيرادات في المصرف ورأسماله المستثمر ، ولجعل القيمة السوقية المضافة موجبة يجب ان يكون النمو في الإيرادات اكبر من راس مال المصرف المستثمر (الزبيدي و محمود، 2014 : 102) .

2. كثافة راس المال المستثمر

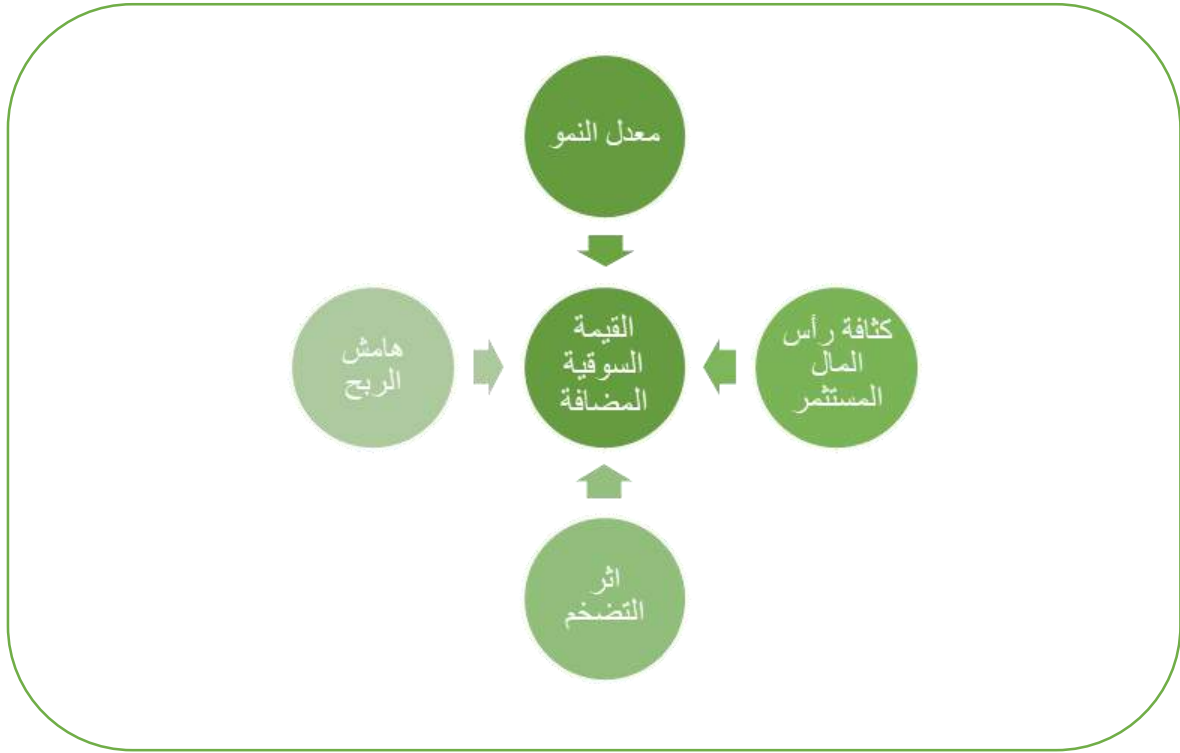
وهو المقدار المطلوب من راس المال المستثمر في المصرف لتحقيق وحدة نقدية واحدة ، فكلما انخفض رأس المال المستثمر الذي يحقق وحدة نقدية زادت القيمة السوقية المضافة للمصرف وذلك لانخفاض تكاليف رأس المال (الزبيدي و محمود، 2014 : 102) .

3. هامش الربح

وهي الحد الأدنى لهامش الربح الذي يحققه المصرف لزيادة قيمة حملة الأسهم فكلما انخفض هامش الربح المطلوب لزيادة حق الملكية تزداد القيمة السوقية المضافة للمصرف (محمد وعبدالكريم، 2022 : 779) .

4. اثر التضخم

ان ارتفاع نسبة التضخم تؤدي الى زيادة القيمة السوقية المضافة للمصرف إذ إن مع زيادة التضخم يزداد تداول الأسهم والطلب عليها وبالتالي ارتفاع أرباح المصرف ، فإن ارتفاع الأسعار يدفع المستثمرين الى الهروب من ضريبة التضخم من خلال استثمار الأسهم بدل الاحتفاظ بالنقود وانخفاض قيمتها (محمد وعبدالكريم، 2022 : 779) ، وكما في الشكل (3) .



الشكل (3) العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

المصدر : اعداد الباحثة

سابعا : مؤشرات القيمة السوقية المضافة

ويمكن الحصول على القيمة السوقية المضافة من خلال إيجاد الفرق بين القيمة السوقية لاسهم المصرف والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين وكما في المعادلة الآتية :

$$1. \text{ القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية لاسهمهم} - \text{القيمة الدفترية لحق الملكية}$$

(صلاح وجريد ، 2019 : 298) (ايمن ، 2021 : 34) (الجعفري ، 2022 : 11)

فإذا كانت القيمة السوقية المضافة $MVA > 0$ أي ذات قيمة موجبة (Johan , 2018 : 24) ، فهذا يشير إلى أن الإدارة قد حققت قيمة إضافية لرأس المال، وزيادة لثروة المساهمين (Ali,2018 :94).

اما إذا كانت القيمة السوقية المضافة $MVA < 0$ أي لها قيمة سالبة (Ilmiah , 2022: 4) ، فهذا يعني أن الإدارة فشلت في زيادة قيمة رأس المال المستثمر (Masyiyan et al ,2019:204) .

اما إذا كان القيمة السوقية المضافة = صفرًا ، اثبت ذلك بان الإدارة لم تكن قادرة على زيادة الثروة للمساهمين أي عدم وجود سجل للأداء المصرفي يدل على ربحيتها (الدهلكي ، 2018 : 153) .

يحتاج المستثمر الى تحقيق قيمة سوقية موجبة والتي تشير الى الزيادة في القيمة المصرف التي يحققها مستقبلا والتي تعظم ثروة المساهمين (صلاح وجريد ، 2019: 299) ، كما ان القيمة السوقية المضافة السالبة تمثل مقدار ما يهدره الانسان من رأس المال المستثمر (Alipour&Pejman , 2015 : 6)

فالسهم الذي يحقق قيمة سوقية مضافة موجبة اما ان يكتسب خاصية زيادة السيولة وذلك نتيجة مضاربة المستثمر لتحقيق عوائد رأسمالية قصيرة اجل ، او انه يفقد هذه الخاصية بسبب احتفاظ المستثمر بالسهم ولمدة قد تكون طويلة بانتظار الفرصة لتحقيق عوائد ، فطبيعة العلاقة بين السيولة والقيمة السوقية المضافة تعتمد على كفاءة السوق مالي والاستراتيجيات التي تتبع للاحتفاظ بالسهم (الجعفري والبطاط ، 2019 : 219) .

بالرغم من أن حساب القيمة السوقية المضافة يستخدم القيمة الدفترية لحق الملكية ، والذي يخضع للتشوهات التضخمية ، إلا أنه مقياسًا ممتازًا لقدرة المصرف على تعظيم الثروة (Nakhaei , 2016: 440) ، كما ان هنالك اغلب الدراسات السابقة التي استخدمت MVA كبديل لأداء تقييم للقيمة في السوق اثبتت أنه قوي لمختلف الفترات الزمنية (Akgun& et all , 2018:108).

الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الأول : التحليل المالي لاستراتيجية إدارة مخاطر السيولة

المبحث الثاني : التحليل المالي للقيمة السوقية المضافة

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

التحليل المالي لاستراتيجية إدارة مخاطر السيولة

توطئة

قبل اجراء التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة لابد من التعرف على طبيعة اتجاه المتغير من خلال حساب النسب المالية لكل استراتيجية وتحليل أسباب ارتفاعها وانخفاضها في المصارف عينة الدراسة والتعرف على اعلى و ادنى قيمة يحققها كل مصرف خلال فترة الدراسة التي امتدت من 2005 – 2021 .

يناقش هذا المبحث تحليل مؤشرات قياس المتغير المستقل (استراتيجية إدارة مخاطر السيولة) والمستخرجة من القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

أولاً : تحليل مؤشرات استراتيجية إدارة مخاطر السيولة

يعد تحليل إدارة مخاطرة السيولة امر بالغ الأهمية وذلك للدور الكبير الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد ، اذ تعتبر إدارة مخاطرة السيولة مكوناً أساسياً في الإطار العام لإدارة المخاطر في الصناعة المالية ، فيما يتعلق بجميع المصارف ، يجب أن يكون لدى المصرف الذي يتم إدارته جيداً آلية محددة ومناسبة لتحديد مخاطر السيولة وقياسها ومراقبتها وتقليلها يساعد النظام الراسخ للمصارف في التعرف على مصادر مخاطر السيولة في الوقت المناسب لتجنب الخسائر.

1. تحليل استراتيجية إدارة الموجودات

وتتضمن مجموعة من المؤشرات وهي :

أ. نسبة النقدية / اجمالي الموجودات

ب. نسبة الاستثمارات / اجمالي الموجودات

أ. النقدية الى اجمالي الموجودات

تعد النقدية في المصرف جزء أساسي ومهم للمعاملات المصرفية اليومية ولحماية المصرف ضد الصدمات والسحوبات المفاجأة ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{النقدية} = \frac{\text{نسبة السيولة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة النقد الى اجمالي الموجودات لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

جدول رقم (6) نسبة النقد الى اجمالي الموجودات

النقدية الى اجمالي الموجودات												
السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	مصرف المتحد	الاهلي العراقي	الائتمان	بابل	اقتصاد	سومر التجاري	الخليج التجاري	المتوسط السنوي
2005	51.30%	69.88%	32.71%	34.32%	73.43%	66.19%	63.13%	53.59%	59.25%	20.11%	42.90%	51.53%
2006	56.62%	19.36%	46.29%	30.30%	70.40%	64.62%	45.41%	30.07%	42.93%	17.12%	38.21%	41.94%
2007	44.25%	18.54%	42.86%	62.58%	77.07%	76.92%	46.68%	53.74%	50.74%	37.26%	35.55%	49.65%
2008	37.71%	23.83%	38.17%	69.13%	73.08%	59.94%	49.52%	63.93%	63.06%	59.74%	28.90%	51.55%
2009	59.55%	11.12%	63.81%	80.54%	66.92%	55.80%	44.14%	76.13%	42.28%	23.21%	22.42%	49.63%
2010	59.50%	20.96%	59.28%	60.73%	40.56%	47.13%	35.20%	69.76%	33.85%	46.41%	27.91%	45.57%
2011	52.26%	44.02%	55.34%	47.55%	20.89%	59.56%	44.08%	54.47%	38.02%	38.08%	28.12%	43.85%
2012	62.46%	46.83%	56.65%	41.79%	30.59%	76.40%	27.98%	70.81%	7.15%	55.11%	37.68%	46.68%
2013	57.49%	57.28%	54.52%	44.46%	15.07%	70.62%	32.61%	27.46%	6.88%	59.83%	47.19%	43.04%
2014	54.30%	29.96%	51.20%	63.63%	6.54%	66.50%	32.26%	19.06%	18.13%	58.99%	44.72%	40.48%
2015	66.24%	37.50%	48.19%	69.34%	20.34%	58.13%	47.70%	21.35%	6.80%	55.87%	30.06%	41.96%
2016	68.16%	27.77%	46.81%	73.80%	10.16%	63.44%	33.40%	24.29%	6.02%	60.97%	38.35%	41.20%
2017	69.43%	27.18%	55.12%	67.26%	11.19%	66.14%	34.34%	12.83%	12.71%	67.25%	37.43%	41.90%
2018	70.83%	35.10%	59.32%	58.49%	1.60%	71.98%	82.59%	7.24%	6.43%	73.21%	42.89%	46.33%
2019	60.96%	53.01%	49.65%	57.29%	1.30%	56.14%	86.64%	2.17%	5.61%	67.94%	47.03%	44.34%
2020	72.86%	65.00%	48.98%	62.59%	3.63%	49.40%	97.35%	4.44%	4.24%	75.16%	45.91%	48.14%
2021	57.66%	34.90%	51.52%	49.57%	5.59%	33.50%	92.49%	0.81%	13.36%	80.56%	50.26%	42.75%

	37.97%	52.75%	24.56%	34.83%	52.68%	61.32%	31.08%	57.26%	50.61%	36.60%	58.92%	المتوسط السنوي
	50.26%	80.56%	63.06%	76.13%	97.35%	76.92%	77.07%	80.54%	63.81%	69.88%	72.86%	MAX
	22.42%	17.12%	4.24%	0.81%	27.98%	33.50%	1.30%	30.30%	32.71%	11.12%	37.71%	MIN
	0.0792	0.1887851	0.20252	0.25638	0.222972	0.107102	0.2835001	0.135528	0.0766426	0.165715	0.090776	SD

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

يوضح الجدول (6) تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد والتي تتراوح بين 72.86% و 37.71% وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2008 وذلك لزيادة اجمالي الموجودات بالنسبة للنقدية اما سنة 2020 فقد حققت اعلى قيمة نتيجة لنمو الودائع لدى المصرف خلال العام، بالإضافة الى اثر تغير سعر صرف الدينار العراقي ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 58.92% وبانحراف معياري بلغ 0.090776 .

2. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (6) حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2005 وقد بلغت 69.88% ، بينما كانت ادنى نسبة لسنة 2009 وقد بلغت 11.12% ، كما بلغ المتوسط السنوي 36.60% و بانحراف معياري قدره 0.165715 .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

تشاهد من خلال الجدول (6) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2009 وبنسبة 63.81% ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2005 بلغت 32.71% نتيجة لزيادة الاستثمارات المصرفية على حساب السيولة النقدية وقد بلغ المتوسط السنوي 50.61% وبانحراف معياري 0.0766426 .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (6) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2009 اذ بلغت 80.54% وذلك للزيادة الكبيرة في اجمالي النقد بالإضافة الى الموجودات بالمقارنة مع ادنى نسبة التي كانت في سنة 2006 بلغت 30.30% بسبب زيادة بالنقد بصورة بطيئة بالنسبة لأجمالي الموجودات ، وقد بلغ المتوسط السنوي 57.26% و بانحراف معياري قدره 0.135528 .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (6) ان اعلى نسبة كانت %77.07 في سنة 2007 نتيجة زيادة النقد مقابل الموجودات الاجمالية بينما تراجع النسبة في سنة 2019 لتصبح ادنى نسبة يحققها المصرف خلال السنوات المبحوثة نتيجة لانخفاض النقد مقابل الزيادة الملحوظة في اجمالي الموجودات اذ بلغت النسبة %1.30 ، وقد بلغ المتوسط السنوي %31.08 وبانحراف معياري 0.2835001 .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (6) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2007 إذ بلغت %76.92 ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2021 وقد بلغ %33.50 بسبب الارتفاع الكبير الملحوظ في اجمالي الموجودات ، وقد بلغ المتوسط السنوي %61.32 وبانحراف معياري 0.107102 .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (6) اعلى نسبة كانت %97.35 في سنة 2020 وذلك للزيادة الحاصلة في اجمالي النقد لدى المصرف ، بينما كان لانخفاض النقد في سنة 2012 مقابل زيادة الموجودات سببا لتحقيق ادنى نسبة لتكون %27.98 ، كما بلغ المتوسط السنوي %52.68 وانحراف معياري بلغ 0.222972 .

8. مصرف بابل

من الجدول (6) يلاحظ اعلى نسبة في سنة 2009 بلغت %76.13 وذلك لزيادة النقد المصرفي بنسبة اكبر من الزيادة الحاصلة في اجمالي الموجودات ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2021 اذ بلغت %0.81 بسبب انخفاض النقد بصورة كبيرة وواضحة مما يعرض المصرف لخطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي %34.83 و بانحراف معياري 0.25638 .

9. مصرف الاقتصاد

يبين الجدول (6) ان المصرف حقق اعلى نسبة في 2008 اذ بلغت %63.06 وهذا يدل على ارتفاع الموجودات النقدية لدى المصرف ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2020 وقد بلغت %4.24 مما

جعل المصرف عرضة لمخاطر السيولة ، وبلغ المتوسط السنوي %24.56 وبانحراف معياري 0.20252 .

10.مصرف سومر التجاري

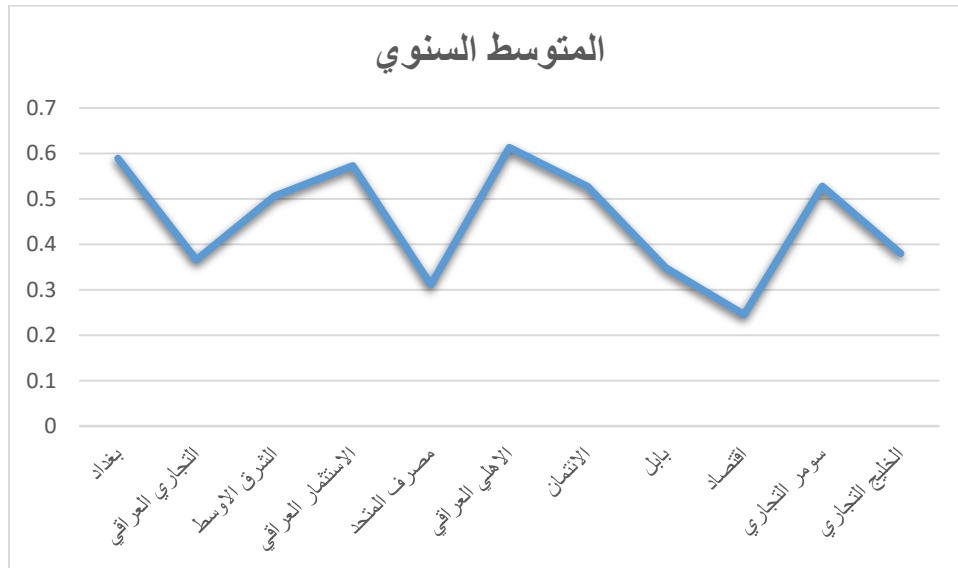
نشاهد من خلال الجدول (6) ان المصرف حقق اعلى نسبة بلغت %80.56 في سنة 2021 وهي اعلى نسبة يحققها المصرف خلال السنوات المبحوثة ، بينما ادنى نسبة كانت سنة 2006 بلغت %17.12 ، وقد بلغ المتوسط السنوي %52.75 والانحراف المعياري 0.1887851 .

11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (6) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2021 والبالغة %50.26 ، اذ نلاحظ ارتفاع الموجود النقدي لدى المصرف في هذه السنة ، وكانت ادنى نسبة %22.42 في سنة 2009 ، وكان المتوسط السنوي %37.97 وبانحراف معياري 0.0792 .

بالاستناد الى ما سبق ومن خلال الشكل (4) نستنتج ان ادنى نسبة للنقد الى اجمالي الموجودات حققها المصرف المتحد خلال السنوات والتي كانت في سنة 2019 بلغت %1.30 بينما حقق مصرف الائتمان اعلى نسبة في عام 2020 والتي بلغت %97.35 .

كما وقد حقق مصرف الاقتصاد اقل متوسط الحسابي والذي بلغ %24.56 بينما حقق المصرف الأهلي العراقي اعلى متوسط الحسابي بلغت %61.32 :



الشكل (4) المتوسط السنوي للنقد الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة
المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

ب . الاستثمارات الى اجمالي الموجودات

ان الاستثمارات المصرفية هي احدى المصادر المهمة التي تولد ارباح للمصرف و جزء أساسي ومهم للمصرف ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

جدول رقم (7) نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات

الاستثمارات الى اجمالي الموجودات												
المتوسط السنوي	الخليج التجاري	سومر التجاري	اقتصاد	بابل	الانتمان	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	السنة
15.56%	17.64%	1.16%	2.35%	0.05%	19.70%	25.78%	2.68%	22.63%	50.00%	6.30%	22.85%	2005
22.08%	21.95%	10.06%	0.47%	2.44%	42.08%	16.22%	4.63%	39.31%	32.92%	56.81%	16.00%	2006
20.64%	41.69%	4.73%	1.07%	4.21%	43.35%	0.86%	6.69%	0.82%	37.13%	63.11%	23.36%	2007
25.21%	54.13%	5.67%	1.99%	3.31%	42.54%	21.71%	12.66%	0.68%	32.93%	61.73%	40.00%	2008
21.56%	52.40%	1.16%	1.73%	1.02%	47.57%	20.98%	0.75%	0.75%	13.82%	76.58%	20.34%	2009
17.96%	40.50%	1.00%	1.21%	0.92%	59.96%	10.73%	1.23%	1.54%	1.50%	65.43%	13.48%	2010
15.58%	37.70%	0.42%	1.08%	1.12%	50.95%	8.85%	1.64%	0.99%	0.79%	46.64%	21.19%	2011
11.98%	4.22%	0.37%	0.23%	1.00%	55.11%	0.58%	2.04%	0.89%	5.31%	43.61%	18.39%	2012
12.98%	8.29%	0.32%	0.23%	0.91%	64.94%	6.04%	1.87%	0.82%	2.46%	33.70%	23.24%	2013
15.67%	9.54%	0.24%	0.39%	0.54%	65.38%	2.38%	1.99%	0.68%	3.93%	62.38%	24.90%	2014
14.36%	20.61%	0.48%	0.27%	0.47%	49.58%	0.47%	0.79%	3.08%	6.31%	59.26%	16.70%	2015
16.47%	17.48%	0.24%	0.14%	0.29%	83.12%	0.44%	1.28%	2.94%	6.07%	68.74%	0.49%	2016
9.24%	13.71%	0.45%	4.42%	0.30%	3.77%	0.42%	0.81%	4.14%	4.33%	68.90%	0.43%	2017
9.54%	11.52%	0.62%	2.14%	0.27%	7.60%	5.14%	0.67%	4.27%	4.16%	60.34%	8.18%	2018
7.36%	11.00%	0.49%	2.27%	0.23%	0.02%	9.21%	0.54%	0.83%	5.01%	42.32%	9.04%	2019
6.44%	11.92%	0.61%	1.26%	0.23%	0.17%	8.09%	0.44%	0.77%	5.09%	30.37%	11.88%	2020
7.79%	12.84%	0.83%	0.37%	0.23%	0.17%	6.91%	0.72%	1.53%	5.46%	56.35%	0.29%	2021
	22.77%	1.70%	1.27%	1.03%	37.41%	8.52%	2.44%	5.10%	12.78%	53.09%	15.93%	المتوسط السنوي
	54.13%	10.06%	4.42%	4.21%	83.12%	25.78%	12.66%	39.31%	50.00%	76.58%	40.00%	MAX
	4.22%	0.24%	0.14%	0.05%	0.02%	0.42%	0.44%	0.68%	0.79%	6.30%	0.29%	MIN
	0.15545	0.02578	0.01093	0.01148	0.25981	0.07923	0.03005	0.09939	0.14769	0.16985	0.10069	SD

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضحت تحليل نسبة المؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (7) والتي تتراوح بين 0.29% و 40.00% وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2021 بسبب وذلك نظرا لتباطؤ حاد في نمو الاستثمارات ، اما سنة 2008 فقد حققت اعلى قيمة نتيجة زيادة الاستثمارات، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 15.93% وبانحراف معياري بلغ 0.10069 .

2. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (7) إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2009 وقد بلغت %76.58 ، الا ان ادنى نسبة كانت لسنة 2005 وقد بلغت %6.30 ، وقد بلغ المتوسط السنوي %53.09 وبانحراف معياري قدره 0.16985 .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (7) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2005 وبنسبة %50.00 ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2011 إذ بلغت %0.79 بسبب ضعف الاستثمار وعدم جدواه فقد ازداد تركيز المصرف خلال هذه السنة على الائتمان النقدي ، وقد بلغ المتوسط السنوي %12.78 وبانحراف معياري 0.14769.

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (7) ان مصرف الاستثمار حقق اعلى نسبة في 2006 اذ بلغت %39.31 بسبب تضعف المبلغ المستثمر وهي اعلى نسبة يحققها المصرف خلال السنوات المبحوثة، اما ادنى نسبة في سنة 2014 إذ بلغت %0.68 وذلك لان المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلاد ، وقد بلغ المتوسط السنوي %5.10 وبانحراف معياري قدره 0.09939 .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (7) ان اعلى نسبة كانت %12.66 في سنة 2008 وهذا بسبب تضاعف في الاستثمارات مقابل اجمالي الموجودات ، ثم بدأت الاستثمارات بالتذبذب لتكون ادنى نسبة كانت له في سنة 2020 إذ بلغت %0.44 ، وقد بلغ المتوسط السنوي %2.44 وبانحراف معياري 0.03005 .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (7) حقق المصرف الأهلي العراقي اعلى نسبة في سنة 2005 إذ بلغت %25.78 نتيجة لزيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ كما وان ادنى نسبة كانت في سنة 2017 وقد بلغ %0.42 بسبب زيادة اجمالي الموجودات مع ثبات مبلغ الاستثمارات تقريبا ، وقد بلغ المتوسط السنوي %8.52 وبانحراف معياري 0.07923 .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (7) اعلى نسبة كانت %83.12 في سنة 2016 وهي اعلى نسبة يسجلها المصرف خلال السنوات المبحوثة ، وقد بلغت ادنى نسبة %0.02 كانت سنة 2019 وذلك بسبب انخفاض مبلغ الاستثمارات بشكل كبير وملحوظ ، كما وبلغ المتوسط السنوي %37.41 وانحراف معياري بلغ 0.25981 .

8. مصرف بابل

من الجدول (7) كانت اعلى نسبة في سنة 2007 وقد بلغ %4.21 ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2005 وبلغت %0.05 إذ كان ادنى مبلغ يستثمره المصرف خلال السنوات المبحوثة ، وقد بلغ المتوسط السنوي %1.03 و بانحراف معياري 0.01148 .

9. مصرف الاقتصاد

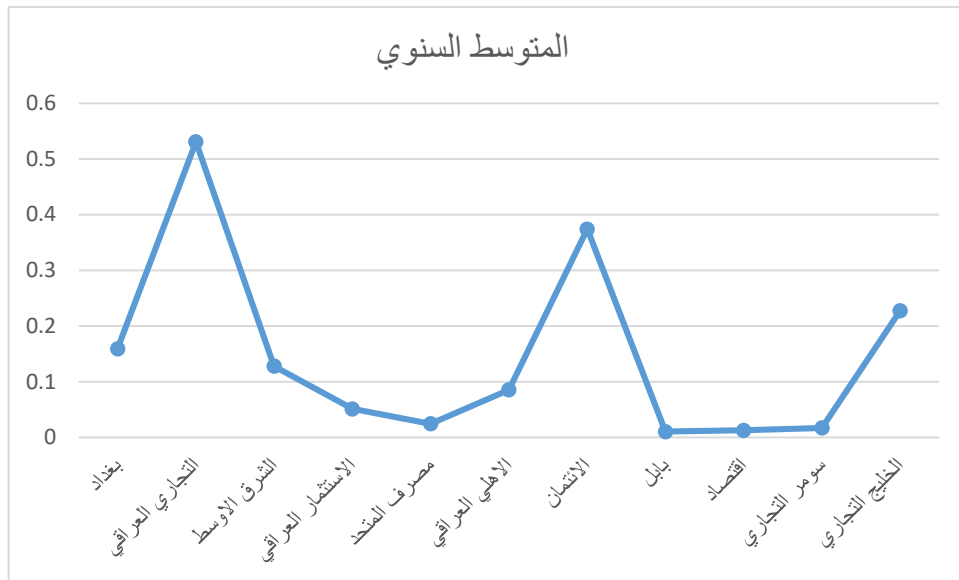
يبين الجدول (7) ان المصرف حقق ادنى نسبة في سنة 2016 وقد بلغت %0.14 نتيجة انخفاض مبلغ الاستثمار لدى المصرف ، بعد ذلك ارتفع المبلغ في السنة التالية لها 2017 بشكل واضح ليحقق اعلى نسبة له خلال السنوات المبحوثة ، اذ بلغت %4.42 ، وبلغ المتوسط السنوي %1.27 و بانحراف معياري 0.01093 .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (7) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2006 إذ بلغ %10.06 ونلاحظ تذبذب مبلغ الاستثمار خلال السنوات المبحوثة فكانت ادنى نسبة كانت سنة 2016 وقد بلغت %0.24 الانخفاض الملحوظ في الاستثمارات ، وقد بلغ المتوسط السنوي %1.70 والانحراف المعياري 0.02578 .

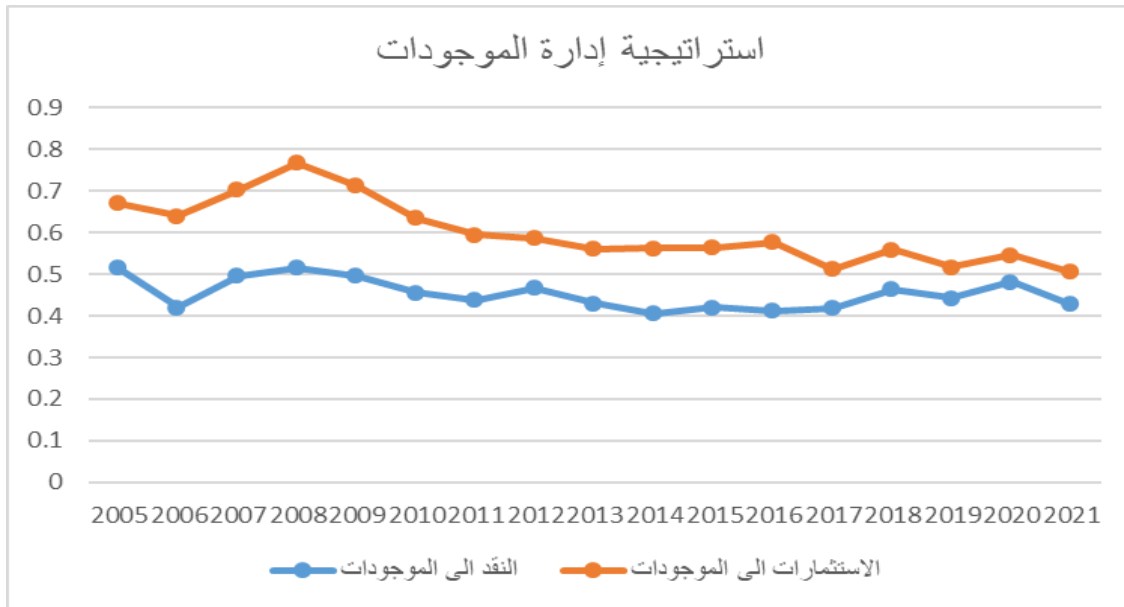
11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (7) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2008 والبالغة % 54.13 بينما كانت ادنى نسبة % 4.22 في سنة 2012 ، وكان المتوسط السنوي % 22.77 وبانحراف معياري . 0.15545



الشكل (5) المتوسط السنوي لنسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة
المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف الائتمان قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2019 وقد بلغت %0.02 بينما حقق اعلى نسبة بين المصارف في 2016 بلغت %83.12 ، اما الوسط الحسابي فقد جاء المصرف التجاري في مقدمة المصارف ليحقق اعلى قيمة والبالغة % 53.09 وقد بلغ ادنى وسط حسابي %1.03 لمصرف بابل وكما في الشكل (5).



الشكل (6) مؤشرات استراتيجية إدارة الموجودات

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول أعلاه

من الجدول (7) والشكل (6) يظهر متوسط حسابي لنسبة النقد الى الموجودات كانت في سنة 2008 إذ بلغ 51.55% بينما كانت ادنى نسبة في سنة 2014 وبلغت 40.48% ، اما نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات فقد كانت ادنى نسبة لها سنة 2020 بلغت 6.44% ، بينما كانت اعلى نسبة لها سنة 2008 بلغت 25.21% .

2. استراتيجية إدارة المطلوبات

وتتضمن استراتيجية إدارة المطلوبات مجموعة من المؤشرات وتتمثل (بالودائع / اجمالي الموجودات)

و (حق الملكية / اجمالي الموجودات)

أ. الودائع الى اجمالي الموجودات

تعد الودائع المصرفية مصدر تمويل أساسي ومهم في المصرف لتمويل القروض والاستثمارات والسحوبات المفاجأة لهذه الودائع مما يجعل المصرف معرض لخطر السيولة ، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية :

الودائع

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الودائع}}{\text{اجمالي الموجودات (المطلوبات + حق الملكية)}}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

جدول رقم (8) نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات

الودائع الى اجمالي الموجودات												
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	المتحد	الاهلي	الائتمان	بابل	اقتصاد	سومر	الخليج	المتوسط
2005	73.57%	50.00%	81.23%	55.76%	56.27%	42.70%	78.77%	49.06%	70.59%	15.79%	36.85%	55.51%
2006	69.99%	42.61%	72.87%	64.20%	52.54%	29.83%	81.39%	47.11%	30.37%	29.76%	51.25%	51.99%
2007	65.19%	43.40%	79.84%	43.30%	58.23%	37.22%	66.68%	53.39%	25.47%	25.24%	58.58%	50.59%
2008	70.04%	41.66%	71.00%	46.13%	43.55%	49.45%	58.99%	63.76%	47.48%	18.37%	53.48%	51.26%
2009	79.97%	38.31%	77.96%	57.17%	19.61%	40.11%	57.63%	64.93%	39.53%	21.00%	72.48%	51.70%
2010	81.07%	35.61%	77.25%	50.58%	35.61%	46.03%	71.08%	48.28%	47.93%	27.13%	69.85%	53.67%
2011	57.32%	30.77%	71.12%	49.46%	29.57%	39.53%	56.08%	59.12%	56.68%	19.17%	55.58%	47.67%
2012	62.07%	34.97%	72.67%	46.26%	18.68%	42.31%	49.81%	61.56%	16.01%	24.28%	54.68%	43.94%
2013	69.85%	26.15%	67.76%	51.34%	18.02%	50.86%	60.78%	49.17%	14.72%	24.07%	48.24%	43.72%
2014	73.62%	25.63%	49.84%	42.94%	13.87%	39.15%	28.61%	33.93%	43.99%	18.16%	51.12%	38.26%
2015	51.74%	23.01%	46.86%	45.62%	25.21%	32.40%	23.31%	24.95%	26.56%	23.28%	46.03%	33.54%
2016	62.67%	27.78%	38.34%	43.96%	12.43%	25.73%	35.24%	16.62%	29.00%	19.23%	53.27%	33.11%
2017	62.75%	29.14%	42.11%	42.88%	20.00%	30.59%	30.25%	11.34%	25.95%	23.01%	44.06%	32.92%
2018	70.24%	30.31%	53.60%	39.30%	14.21%	36.10%	32.62%	18.43%	20.58%	19.72%	40.28%	34.13%
2019	70.73%	32.46%	42.42%	39.82%	11.49%	39.59%	39.87%	29.61%	19.40%	17.89%	36.71%	34.54%
2020	75.54%	44.21%	41.17%	47.07%	21.77%	46.83%	41.27%	34.50%	19.33%	16.39%	35.39%	38.50%
2021	75.17%	31.23%	43.51%	37.79%	35.64%	62.88%	34.09%	35.87%	18.33%	12.93%	38.06%	38.68%
المتوسط	68.91%	34.55%	60.56%	47.27%	28.63%	40.66%	49.79%	41.27%	32.47%	20.91%	49.76%	
MAX	81.07%	50.00%	81.23%	64.20%	58.23%	62.88%	81.39%	64.93%	70.59%	29.76%	72.48%	
MIN	51.74%	23.01%	38.34%	37.79%	11.49%	25.73%	23.31%	11.34%	14.72%	12.93%	35.39%	
SD	0.075627	0.074652	0.155917	0.067199	0.152264	0.08733	0.17722	0.16636	0.15529	0.042553	0.105853	

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

يتبين من خلال تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (8) والتي تتراوح بين 81.07% و 51.74% وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2015 على رغم من ان الودائع شكلت الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف لهذه السنة اما سنة 2010 فقد حققت اعلى قيمة وهو مؤشر إيجابي لتفضيل الزبائن التعامل مع المصرف وثقتهم به ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 68.91% وبانحراف معياري بلغ 0.075627 .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (8) اذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2005 وقد بلغت 50.00% في حين كانت ادنى نسبة لسنة 2015 وقد بلغت 23.01% ، كما بلغ المتوسط السنوي 34.55% وبانحراف معياري قدره 0.74652.

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (8) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة في سنة 2005 وبنسبة 81.23% وذلك لزيادة الوعي المصرفي لدى الزبائن وزيادة الودائع المصرفية، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2016 إذ بلغت 38.34% اذ بدأت الودائع المصرفية بالانخفاض وقد بلغ المتوسط السنوي 60.56% وبانحراف معياري 0.155917 .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (8) المصرف الاستثمار والذي حقق اعلى نسبة في 2006 اذ بلغت 64.20% بسبب الزيادة الملحوظة في اجمالي الودائع التي يودعها الزبائن في المصرف ، وقد كان هناك تذبذب في اجمالي الودائع خلال السنوات المبحوثة، وقد كانت ادنى نسبة في سنة 2021 اذ بلغت 37.79% اذ كانت هناك انخفاض في الودائع مع زيادة في اجمالي الموجودات ، وقد بلغ المتوسط السنوي 47.27% وبانحراف معياري قدره 0.067199 .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (8) ان اعلى نسبة لمصرف المتحد كانت %58.23 في سنة 2007 ، بينما كانت ادنى نسبة له خلال سنوات المبحوثة في سنة 2019 إذ بلغت %11.49 بسبب انخفاض الودائع مقابل الزيادة في اجمالي الموجودات، وقد بلغ المتوسط السنوي %28.63 وبانحراف معياري 0.152264.

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (8) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت %62.88 نتيجة الزيادة الكبيرة والملحوظة في اجمالي الودائع وهذا يدل على ثقة المودعين بالمصرف وهو مؤشر إيجابي للمصرف، اما ادنى نسبة قد كانت في سنة 2016 وقد بلغ %25.73 إذ كان هناك انخفاض في الودائع التي يحتفظ بها الزبائن في المصرف بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد ، وقد بلغ المتوسط السنوي %40.66 وبانحراف معياري 0.08733 .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (8) اعلى نسبة لمصرف الائتمان كانت %81.39 في سنة 2006 بسبب الزيادة الملحوظة في اجمالي الودائع التي يحتفظ بها الزبائن في المصرف ، بينما بلغت ادنى نسبة %23.31 وقد كانت سنة 2015 ، وقد كانت هناك تذبذب واضح في الودائع الى اجمالي الموجودات خلال السنوات المبحوثة نتيجة تأثرها بالوضع السياسي والاقتصادي الغير المستقر للبلد ، كما وبلغ المتوسط السنوي %49.79 وانحراف معياري بلغ 0.17722 .

8. مصرف بابل

من الجدول (8) كانت اعلى نسبة لمصرف بابل في سنة 2009 وقد بلغ %64.93 ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2017 وبلغت %11.34 ، كان هناك تذبذب في الودائع المصرفية واجمالي الموجودات للمصرف خلال السنوات المبحوثة ، وقد بلغ المتوسط السنوي %41.27 وبانحراف معياري 0.16636 .

9. مصرف الاقتصاد

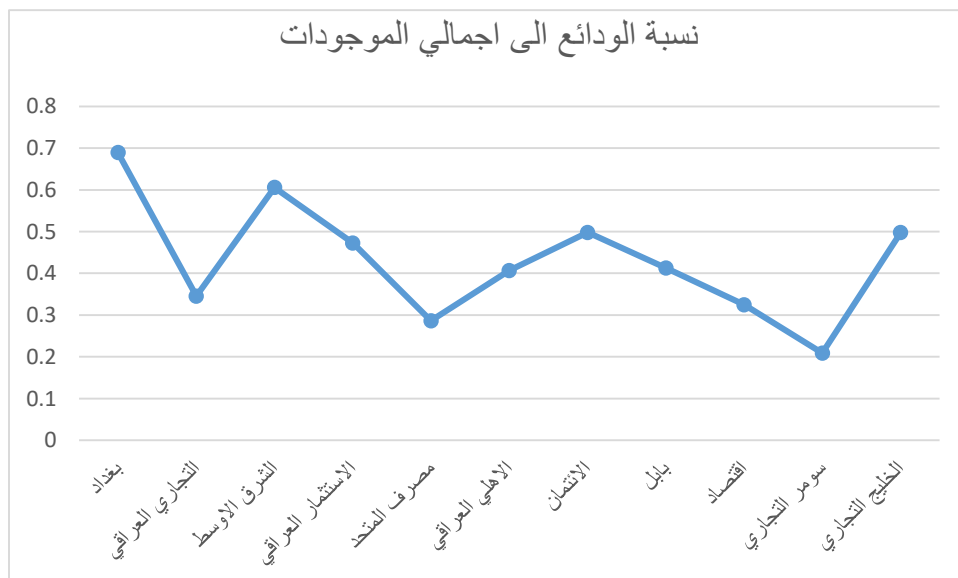
يبين الجدول (8) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2005 اذ بلغت % 70.59 ، اما ادنى نسبة في سنة 2013 وقد بلغت % 14.72 لانخفاض الودائع المصرفية بنسبة اكبر من انخفاض الموجودات ، وبلغ المتوسط السنوي % 32.47 وبانحراف معياري 0.15529 .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (8) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2006 إذ بلغ % 29.76 بسبب زيادة الودائع المصرفية ، بينما انخفضت الودائع بالنسبة لإجمالي الموجودات سنة 2021 وقد كانت ادنى نسبة خلال السنوات المبحوثة اذ بلغت % 12.93 وقد بلغ المتوسط السنوي % 20.91 والانحراف المعياري 0.042553 .

11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (8) ان مصرف الخليج حقق اعلى نسبة في سنة 2009 وبالباغة % 72.48 ونلاحظ ارتفاع الودائع بالإضافة الى ارتفاع الموجودات ، وكانت ادنى نسبة % 35.39 في سنة 2020 ، وكان المتوسط السنوي % 49.76 وبانحراف معياري 0.105853 .



الشكل (7) المتوسط السنوي لنسبة للودائع الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف بابل قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2017 وقد بلغت 11.34% بينما حقق مصرف الائتمان اعلى نسبة بين المصارف في 2006 بلغت 81.39% ، ويظهر من خلال الشكل (7) الوسط الحسابي فقد جاء المصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق اعلى قيمة وبالغة 68.91% وقد بلغ ادنى وسط حسابي 20.91% لمصرف سومر .

ب. حق الملكية الى اجمالي الموجودات

وتقاس بنسبة التمويل بالملكية من خلال قسمة حق الملكية على اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت نسبة حق الملكية دل على ارتفاع نسبة التمويل بالملكية ، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية :

حق الملكية

نسبة السيولة =

اجمالي الموجودات

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

الجدول (9) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات

السنة	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	المتحد	الاهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج	المتوسط
2005	17.58%	40.27%	8.56%	22.14%	30.23%	42.35%	14.48%	46.65%	17.98%	66.48%	26.50%	30.29%
2006	17.96%	38.75%	11.95%	18.59%	33.25%	60.01%	9.43%	47.61%	32.26%	57.41%	29.52%	32.43%
2007	20.92%	34.19%	12.40%	24.46%	29.47%	54.59%	21.67%	42.84%	28.41%	57.25%	20.04%	31.48%
2008	17.19%	32.76%	11.21%	23.89%	37.90%	44.05%	27.54%	32.37%	28.09%	64.17%	17.11%	30.57%
2009	13.61%	40.40%	13.55%	32.64%	25.62%	55.05%	30.75%	32.85%	40.81%	62.38%	22.89%	33.69%
2010	12.36%	46.31%	14.50%	35.94%	35.48%	49.20%	22.71%	29.73%	30.74%	63.31%	76.22%	37.86%
2011	15.95%	54.63%	20.64%	35.73%	37.73%	57.09%	34.22%	39.41%	31.00%	63.05%	34.38%	38.53%
2012	15.93%	48.80%	22.92%	31.19%	43.92%	45.86%	26.94%	36.87%	8.06%	58.74%	35.10%	34.03%
2013	16.50%	58.71%	26.19%	35.80%	44.89%	31.07%	32.68%	49.04%	11.79%	63.27%	38.90%	37.17%
2014	16.00%	63.30%	44.95%	50.79%	58.31%	42.76%	46.41%	60.94%	32.98%	61.93%	42.37%	47.34%
2015	17.33%	70.35%	41.02%	50.83%	55.35%	48.60%	48.80%	68.23%	39.18%	71.35%	39.66%	50.06%
2016	23.56%	66.52%	43.75%	50.15%	57.31%	49.64%	60.45%	77.00%	45.54%	75.94%	39.62%	53.59%
2017	25.40%	63.35%	35.15%	49.34%	57.27%	47.31%	66.18%	81.78%	48.07%	68.56%	53.19%	54.15%

53.18%	54.38%	65.54%	53.68%	72.52%	62.99%	49.04%	58.92%	46.63%	33.40%	63.96%	23.95%	2018
52.14%	55.85%	76.91%	54.79%	63.91%	56.86%	40.56%	50.22%	49.19%	40.61%	60.46%	24.16%	2019
44.35%	60.14%	21.08%	56.27%	60.04%	55.73%	34.40%	43.43%	46.42%	40.89%	49.88%	19.61%	2020
43.59%	56.51%	29.10%	55.45%	59.02%	61.87%	17.34%	36.94%	40.42%	41.39%	61.40%	20.08%	2021
	41.32%	60.38%	36.18%	52.99%	39.98%	45.23%	43.31%	37.89%	27.24%	52.59%	18.71%	المتوسط
	76.22%	76.91%	56.27%	81.78%	66.18%	60.01%	58.92%	50.83%	44.95%	70.35%	25.40%	MAX
	17.11%	21.08%	8.06%	29.73%	9.43%	17.34%	25.62%	18.59%	8.56%	32.76%	12.36%	MIN
	0.156487	0.14049	0.14577	0.15888	0.17953	0.10123	0.108298	0.10794	0.130942	0.117206	0.03702	SD

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

يتضح من خلال الجدول (9) لمصرف بغداد ان النسب خلال السنوات تتراوح بين (25.40%) و (12.36%) وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2010 ويوضح ذلك بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد ، اما سنة 2017 فقد حققت اعلى قيمة وهو مؤشر انعكس بشكل إيجابي على السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (18.71%) وبانحراف معياري بلغ (0.03702) .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (9) اذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2015 وقد بلغت (70.35%) بدأ المصرف بزيادة رأس ماله بشكل هائل مستوفيا متطلبات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس الأموال للمصارف العراقية وقد كانت ادنى نسبة سنة 2008 وقد بلغت (32.76%) ، وبالرغم من زيادة رأس المال الا انه بسيط مقارنةً بارتفاع اجمالي الموجودات كما بلغ المتوسط السنوي (52.59%) وبانحراف معياري قدره (0.117206) .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (9) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2014 وبنسبة (44.95%) بسبب انخفاض التمويل بالودائع وذلك بسبب ضعف ثقة المودعين وذلك لان المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلد اذ يلاحظ ان النسب تتفاوت خلال السنوات المبحوثة الا ان ادنى نسبة كانت في سنة 2005 إذ بلغت (8.56%) وهو مؤشر إيجابي لربحية المصرف وقد بلغ المتوسط السنوي (27.24%) وبانحراف معياري (0.130942) .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (9) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2015 اذ بلغت (50.83%) بسبب الأوضاع التي مر بها البلد من عدم الاستقرار المصرفي والمالي والأمني ، اما ادنى نسبة في سنة 2006 اذ بلغت (18.59%) كان المصرف يتبع سياسة متحفظة في زيادة رأس ماله مع ارتفاع الموجودات المصرفية وقد بلغ المتوسط السنوي (37.89%) وبانحراف معياري قدره (0.10794).

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (9) ان اعلى نسبة لمصرف المتحد كانت (58.92%) في سنة 2018 ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2009 إذ بلغت (25.62%) ، وقد بلغ المتوسط السنوي (43.31%) وبانحراف معياري (0.108298) .

6. مصرف الأهلي العراقي

يتبين من خلال الجدول (9) حقق المصرف الاهلي اعلى نسبة في سنة 2006 إذ بلغت (60.01%) ، اما ادنى نسبة في سنة 2021 وقد بلغ (17.34%) وقد كان هناك تفاوت بين سنة وأخرى في النسبة بسبب عدم استقرار الأوضاع في البلد ، وقد بلغ المتوسط السنوي (45.23%) وبانحراف معياري (0.10123) .

7. مصرف الائتمان العراقي

ضوء الجدول (9) بلغت ادنى نسبة (9.43%) وقد كانت سنة 2006 ،وقد بدأت النسبة بالارتفاع لتكون اعلى نسبة له كانت (66.18%) في سنة 2017 بسبب الزيادة في راس المال للمصرف أي زيادة إصدارات جديدة للاسهم ،كما وبلغ المتوسط السنوي (39.98%) وانحراف معياري بلغ (0.17953) .

8. مصرف بابل

من الجدول (9) كانت اعلى نسبة في سنة 2017 وقد بلغ (81.78%) وذلك لزيادة حق الملكية مقابل انخفاض في اجمالي الموجودات ، بينما كانت ادنى نسبة كانت سنة 2010 وبلغت (29.73%) إذ

زادت الموجودات الاجمالية بشكل كبير وملحوظ ، وقد بلغ المتوسط السنوي (52.99%) و بانحراف معياري (0.15888).

9. مصرف الاقتصاد

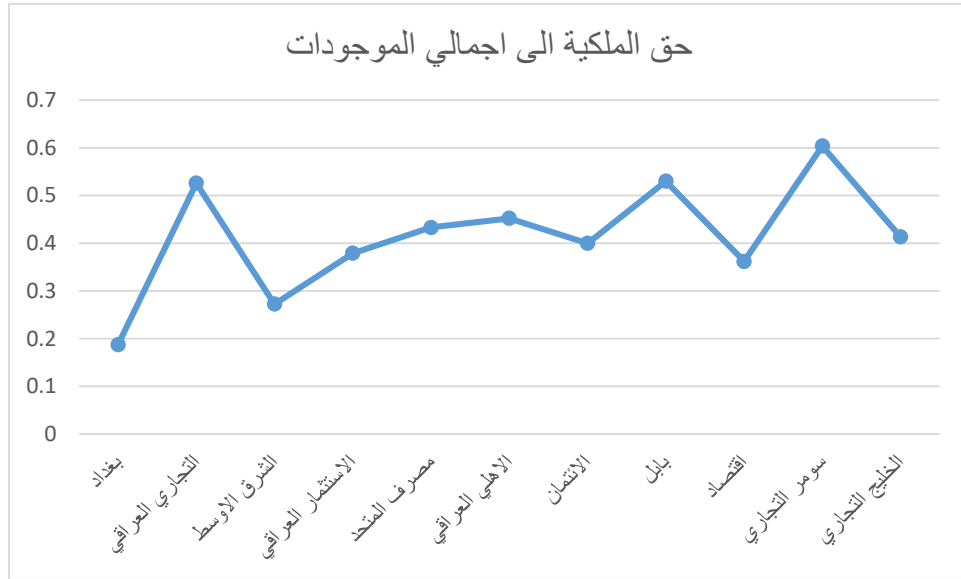
يبين الجدول (9) اذ حقق المصرف ادنى نسبة له خلال السنوات المبحوثة في سنة 2012 بلغت (8.06%) من ثم بدأت النسبة بالارتفاع لتصبح (56.27%) في سنة 2020 وهي اعلى نسبة للمصرف خلال سنوات البحث وهو مؤشر ايجابي على التطور المستمر للمصرف ، وبلغ المتوسط السنوي (36.18%) و بانحراف معياري (0.14577) .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (9) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2019 إذ بلغ (76.91%) وهو يدل على كفاءة الإدارة المصرفية في زيادة أموالها وبالتالي زيادة سيولتها ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2020 وقد بلغت (21.08%) بسبب الازمات التي يمر بها البلد وخاصة عند انتشار وباء (كوفيد 19)، وقد بلغ المتوسط السنوي (60.38%) والانحراف المعياري (0.14049) .

11. مصرف الخليج التجاري

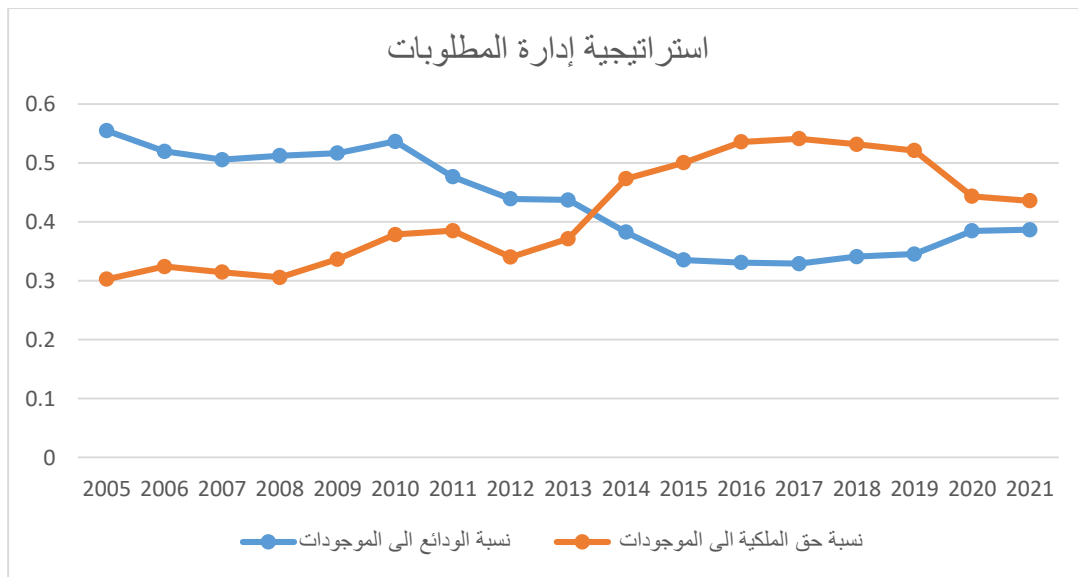
نعرض من خلال الجدول (9) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2010 والبالغة (76.22%) ، وكانت ادنى نسبة (17.11%) في سنة 2008 ، كما وتفاوتت النسبة بين سنة وأخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلد مما يؤثر على السيولة النقدية للمصرف ، وكان المتوسط السنوي (41.32%) و بانحراف معياري (0.156487) .



الشكل (8) المتوسط السنوي لحق الملكية الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف الاقتصاد قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2012 وقد بلغت 8.06% بينما حقق مصرف بابل اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2017 بلغت 81.78%، ويظهر من خلال الشكل (8) الوسط الحسابي فقد جاء المصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة والبالغة 18.71% وقد بلغ اعلى وسط حسابي 60.38% لمصرف سومر .



الشكل (9) مؤشرات استراتيجية إدارة المطلوبات

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من الشكل (9) أعلاه يظهر ان أعلاه متوسط حسابي لنسبة الودائع الى الموجودات كانت في سنة 2005 اذ بلغ %55.51 بينما كانت ادنى نسبة في سنة 2017 وبلغت %32.92 ، اما نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات فقد كانت ادنى نسبة لها سنة 2005 بلغت %30.29 ، بينما كانت اعلى نسبة لها سنة 2017 بلغت %54.15 .

ج. استراتيجية إدارة الأموال

وتتضمن استراتيجية إدارة الاموال مجموعة من المؤشرات وتتمثل (بنسبة التوظيف ، فجوة التمويل ، نسبة فجوة التمويل ، فجوة السيولة ، نسبة تغطية السيولة) وكما يلي :

أ. نسبة التوظيف

تعد نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية لأنها تهتم بالقروض التي تمنحها المصارف التجارية دون غيرها من نسب السيولة وتقيس هذه النسبة المقدار الذي تستطيع به الودائع من تغطية طلبات الائتمان المختلفة وخاصة القروض للمنشآت والافراد ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة اجمالي القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف على الودائع ، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الاتية :

القروض و التسليفات

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

الجدول (10) نسبة التوظيف

نسبة التوظيف												
المتوسط	الخليج	سومر	الاقتصاد	بابل	الانتمان	الاهلي	المتحد	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة
28.22%	45.86%	17.08%	5.21%	74.14%	16.34%	12.66%	10.02%	64.59%	9.66%	27.92%	26.94%	2005
37.80%	33.90%	128.45%	9.20%	65.73%	7.87%	53.62%	13.65%	39.59%	9.17%	35.89%	18.68%	2006
26.87%	17.13%	99.51%	16.37%	39.97%	7.80%	36.73%	7.93%	14.36%	5.51%	28.08%	22.21%	2007
21.82%	13.89%	117.59%	33.14%	9.79%	2.40%	27.02%	3.06%	5.45%	3.84%	11.88%	11.99%	2008
51.99%	16.92%	235.51%	82.39%	7.39%	5.28%	43.47%	127.06%	18.74%	14.68%	8.34%	12.10%	2009
55.00%	18.56%	150.54%	91.53%	11.08%	3.09%	72.01%	141.85%	60.87%	31.77%	0.49%	23.20%	2010
65.69%	35.13%	234.54%	67.85%	21.96%	3.87%	67.20%	144.38%	77.82%	39.75%	1.09%	29.03%	2011
68.70%	72.07%	113.89%	54.39%	17.02%	2.26%	47.30%	293.65%	102.70%	33.16%	2.25%	17.00%	2012
87.57%	63.93%	140.86%	61.40%	106.93%	0.67%	41.88%	395.44%	91.36%	39.42%	4.52%	16.89%	2013
107.41%	58.82%	187.26%	55.91%	156.98%	0.69%	68.56%	506.04%	68.97%	55.19%	6.21%	16.85%	2014
83.33%	75.14%	135.15%	77.05%	165.03%	0.05%	106.04%	221.25%	49.12%	47.39%	10.95%	29.43%	2015
115.66%	67.31%	159.71%	103.93%	241.55%	1.64%	83.61%	494.26%	40.71%	45.15%	8.41%	25.93%	2016
96.68%	76.85%	105.64%	98.77%	281.26%	2.51%	72.73%	316.69%	48.26%	30.89%	8.62%	21.29%	2017
95.79%	73.62%	97.75%	126.77%	137.96%	2.19%	40.48%	465.41%	59.12%	22.04%	7.66%	20.71%	2018
89.26%	71.75%	122.56%	144.27%	78.14%	3.88%	67.44%	363.22%	69.45%	34.65%	7.84%	18.67%	2019
54.26%	70.26%	84.31%	115.67%	66.05%	3.44%	75.92%	78.07%	51.61%	31.47%	6.91%	13.21%	2020
55.60%	54.65%	68.50%	142.55%	68.80%	4.36%	75.67%	50.55%	88.58%	30.49%	16.96%	10.51%	2021
	50.93%	129.34%	75.67%	91.16%	4.02%	58.37%	213.68%	55.96%	28.48%	11.41%	19.68%	المتوسط
	76.85%	235.51%	144.27%	281.26%	16.34%	106.04%	506.04%	102.70%	55.19%	35.89%	29.43%	MAX
	13.89%	17.08%	5.21%	7.39%	0.05%	12.66%	3.06%	5.45%	3.84%	0.49%	10.51%	MIN
	0.227832	0.533769	0.42591	0.7903	0.0375	0.22586	1.766816	0.262696	0.1491	0.09817	0.057617	SD

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضح تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (10) والتي تتراوح بين 29.43% و 10.51% وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2021 ، اما سنة 2015 فقد حققت اعلى قيمة وذلك مؤشر جيد للمصرف لحفاظه على أموال المودعين وجعل المركز المالي اكثر امان، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 19.68% وبانحراف معياري بلغ 0.057617 .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (10) إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2006 وقد بلغت %35.89 بينما كانت ادنى نسبة سنة 2010 وقد بلغت %0.49 ، كما بلغ المتوسط السنوي %11.41 وبانحراف معياري قدره 0.09817 .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (10) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2014 وبنسبة %55.19 نتيجة توسعة النشاط الائتماني اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2008 إذ بلغت %3.84 ويعود ذلك لتراجع مستوى الائتمان النقدي الممنوح ، وقد بلغ المتوسط السنوي %28.48 ، وبانحراف معياري 0.1491 .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (10) إذ حقق المصرف في 2012 اذ نسبة بلغت %102.7 وهي اعلى نسبة يحققها المصرف على مدار السنوات المبحوثة ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2008 إذ بلغت %5.45 وقد بلغ المتوسط السنوي %55.96 وبانحراف معياري قدره 0.262696 .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (10) ان اعلى نسبة حققها مصرف المتحد كانت %506.04 في سنة 2014 وهذا بسبب التوسع الحاصل في الائتمان النقدي وبفارق كبير عن السنوات السابقة لهذه السنة ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2008 إذ بلغت %3.06 ويعزى ذلك الى انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة مقابل ارتفاع حجم الودائع ، وقد بلغ المتوسط السنوي %213.68 وبانحراف معياري 1.766816 .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (10) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2015 إذ بلغت %106.04 ، اما ادنى نسبة في سنة 2005 وقد بلغ %12.66 ويعود ذلك لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في

البلد والتي اثرت بشكل كبير على المصرف وقد بلغ المتوسط السنوي %58.37 و بانحراف معياري (0.22586) .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (10) اعلى نسبة كانت %16.34 في سنة 2005 وهي اعلى نسبة يحققها المصرف على مدار السنوات المبحوثة، وقد بلغت ادنى نسبة %0.05 كانت سنة 2015 وذلك يدل على السياسة التحوطية المتبعة من قبل المصرف في القروض أي ان القروض ليست هي المصدر الرئيسي لتحقيق الارباح كما وبلغ المتوسط السنوي %4.02 وانحراف معياري بلغ 0.0375 .

8. مصرف بابل

من الجدول (10) نلاحظ ان اعلى نسبة في سنة 2017 وقد بلغ %281.26 وذلك لتوسع النشاط الائتماني وزيادة الايداعات النقدية وهو مؤشر لقدرة المصرف الائتمانية وكفاءة تشغيل الأموال ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2009 وبلغت %7.39 نتيجة انخفاض اجمالي القروض لتحوط المصرف بنشاطاته الائتمانية ، وقد بلغ المتوسط السنوي %91.16 و بانحراف معياري 0.7903 .

9. مصرف الاقتصاد

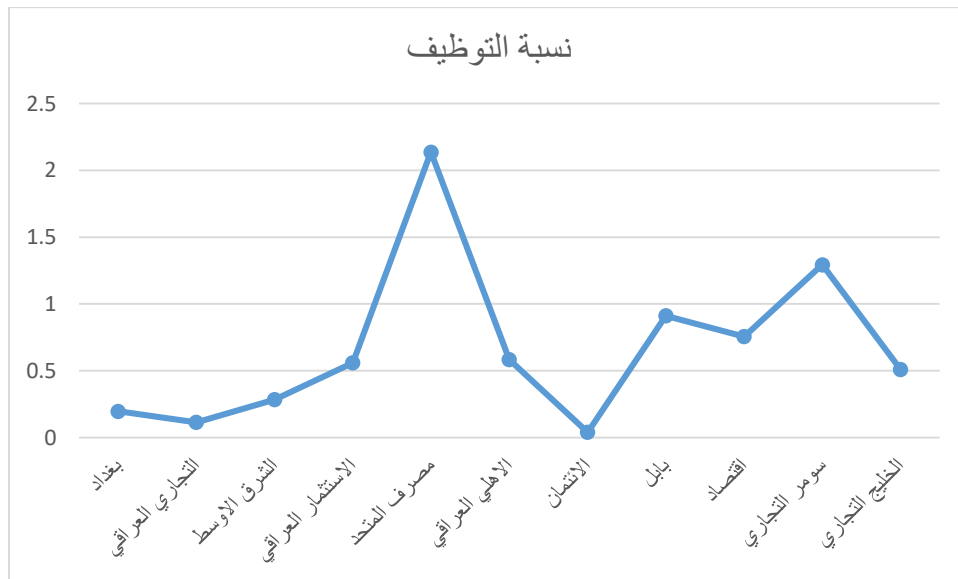
يبين الجدول (10) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2019 اذ بلغت %144.27 نتيجة لانخفاض اجمالي الودائع المصرفية ، اما ادنى نسبة في سنة 2005 وقد بلغت %5.21 إذ كانت هناك زيادة كبيرة في الودائع مقابل التسليفات والقروض، وقد وبلغ المتوسط السنوي %75.67 بانحراف معياري 0.42591 .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (10) حقق مصرف سومر اعلى نسبة في سنة 2009 إذ بلغ %235.51 وتشير لتطور جيد الا انه مخالف لتعليمات البنك المركزي بأن لا تزيد نسبة التوظيف عن نسبة %70 لتقليل من مخاطر التخلف عن السداد ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2005 وقد بلغت %17.08 وهذا لانخفاض قيمة القروض الممنوحة ، وقد بلغ المتوسط السنوي %129.34 والانحراف المعياري 0.533769 .

11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (10) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2017 والبالغة (76.85%) إذ استخدم المصرف سياسة مجازفة لتوظيف جزء كبير من أموال المودعين في القروض لزيادة الإيرادات، وكانت ادنى نسبة (13.89%) في سنة 2008 نتيجة انخفاض النشاط الائتماني وذلك بسبب تحوط المصرف بالإقراض بقصد التقليل من المخاطر الائتمانية ، وكان المتوسط السنوي (50.93%) وبانحراف معياري (0.227832) .



الشكل (10) المتوسط السنوي لنسبة التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف الائتمان قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2015 وقد بلغت 0.05% بينما حقق مصرف المتحد اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2014 بلغت 506.04%، ويظهر الشكل (10) الوسط الحسابي فقد جاء مصرف الائتمان في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة والبالغة 4.02% وقد بلغ اعلى وسط حسابي 213.68% لمصرف المتحد .

ب. فجوة التمويل

تعد فجوة التمويل احد طرق قياس مخاطر السيولة والمتمثلة بالفرق بين اجمالي القروض الممنوحة واجمالي الودائع وكلما ازدادت الفجوة التمويلية ازدادت مخاطر السيولة لدى المصرف ويمكن قياسها بالمعادلة الاتية :

$$\text{فجوة التمويل} = \text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

الجدول (11) فجوة التمويل

فجوة التمويل (بالالف)														السنة																					
المتوسط السنوي	الخليج التجاري	سومر التجاري	الاقتصاد	بابل	الانتماء	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	العراق الوسط	التجاري العراقي	بغداد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط	MAX	MIN	SD				
-63,960,214	-9,122,984	-3,543,787	-8,247,593	-8,863,189	-140,925,177	-23,869,481	-20,132,442	-27,363,207	-56,079,546	-170,964,993																									
-75,771,875	-27,726,258	3,336,549	-13,572,435	-12,081,481	-268,031,417	-6,076,849	-12,655,297	-65,046,506	-44,959,166	-188,508,052																									
-86,041,969	-68,858,469	-58,840	-21,183,943	-26,427,005	-220,914,420	-12,054,287	-16,914,356	-46,090,100	-59,626,902	-184,449,185																									
-122,988,332	-110,512,432	2,505,757	-49,176,043	-70,425,607	-194,593,286	-25,466,099	-26,335,930	-80,104,313	-75,136,244	-334,688,264																									
-139,822,098	-155,743,473	27,028,229	-14,431,542	-101,334,640	-198,689,396	-21,323,496	23,334,868	-88,987,006	-73,150,711	-563,863,000																									
-146,273,882	-154,748,922	16,511,238	-12,779,360	-86,392,543	-409,816,206	-13,859,272	77,270,907	-48,709,389	-72,342,225	-598,356,860																									
-109,838,525	-123,953,729	43,337,106	-71,548,634	-125,220,608	-239,423,255	-23,947,221	86,074,591	-35,942,510	-75,321,610	-356,011,662																									
-150,091,802	-64,877,810	9,109,907	-139,793,450	-155,128,027	-317,215,913	-75,199,499	255,475,365	4,741,030	-100,309,601	-670,038,897																									
-160,906,927	-135,964,770	30,595,687	-104,170,000	11,186,445	-364,000,826	-160,344,097	401,822,596	-23,093,090	-83,605,396	-1,024,574,444																									
-142,410,481	-171,882,752	66,657,597	-120,508,135	60,316,317	-177,667,050	-75,829,252	306,069,086	-74,445,877	-108,004,125	-1,118,674,293																									
-84,771,081	-92,787,209	30,243,320	-32,340,480	58,206,279	-144,102,948	10,477,202	177,687,213	-127,674,886	-79,948,927	-565,828,676																									
-82,662,304	-139,650,626	40,398,877	5,205,825	81,040,997	-175,963,596	-24,438,265	257,912,628	-150,602,018	-107,833,871	-557,229,637																									
-88,157,902	-61,528,626	5,067,223	-1,613,482	67,544,795	-140,546,088	-50,372,149	225,149,248	-127,293,697	-123,437,756	-538,444,802																									
-108,203,354	-61,442,496	-1,813,556	25,757,980	26,287,215	-158,818,049	-112,965,737	267,732,212	-97,524,441	-122,619,008	-620,218,813																									
-164,786,224	-56,956,413	14,145,115	40,032,192	-27,663,971	-200,272,975	-81,584,064	182,775,982	-64,456,536	-789,728,217	-651,572,139																									
-164,944,028	-53,764,927	-8,565,902	13,925,289	-50,974,554	-210,025,191	-100,726,448	-33,391,987	-130,191,163	-127,172,761	-930,742,147																									
-189,775,733	-92,959,936	-15,168,733	36,392,189	-48,669,473	-152,173,955	-278,621,491	-145,785,932	-28,092,617	-132,853,628	-1,035,826,706																									
	-93,087,167	15,281,517	-27,532,448	-24,035,238	-218,422,338	-63,305,912	118,005,221	-71,228,019	-131,301,747	-594,705,445																									
-63,960,214	-9,122,984	66,657,597	40,032,192	81,040,997	-140,546,088	10,477,202	401,822,596	4,741,030	-44,959,166	-170,964,993																									
-189,775,733	-171,882,752	-15,168,733	-139,793,450	-155,128,027	-409,816,206	-278,621,491	-145,785,932	-150,602,018	-789,728,217	-1,118,674,293																									
	46,497,116	20,980,198	51,734,180	67,842,259	77,021,564	69,470,047	148,598,889	43,075,656	166,635,390	289,036,282																									

المصدر : اعداد البلطجة بالاقتصاد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضحت تحليل نسبة المؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول(11) والتي تتراوح بين 170,964,993 – الف و 1,118,674,293- الف وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2014 وذلك لان المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلد ، اما سنة 2005 فقد حققت اعلى قيمة ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 594,705,445- الف وبانحراف معياري بلغ 289,036,282 الف .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (11) إذ حقق المصرف التجاري اعلى فجوة في سنة 2006 وقد بلغت 44,959,166- الف ، اما ادنى نسبة فقد كانت لسنة 2019 وقد بلغت 789,728,217- الف ، كما نلاحظ ان المصرف سجل فجوات التمويل سالبة خلال كل السنوات المبحوثة مما يدل على اتباع المصرف لسياسة استثمارية متحفظة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي جعلت من المصرف يحتفظ بسيولة كافية لتجنب المخاطر المتوقعة الحدوث، وقد بلغ المتوسط السنوي 131,301,747-الف وبانحراف معياري قدره 166,635,390 الف .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال النتائج الموضحة في الجدول (11) ان اعلى نسبة حققها مصرف الشرق الأوسط كانت في سنة في سنة 2016 وبنسبة 138,125,659- الف والتي تشير الى مخاطر سيولة منخفضة لان فجوة التمويل سالبة ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2012 إذ بلغت 397,772,927-الف وكانت نتيجة لارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف ، المتوسط السنوي لمصرف الشرق الأوسط فقد كان 256,461,014- الف بانحراف معياري 83,444,870 الف .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (11) ان مصرف الاستثمار حقق المصرف اعلى نسبة في 2012 اذ بلغت 4,741,030 الف ويشير ذلك الى تعرض المصرف الى مخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة إذ يجب على إدارة المصرف توفير السيولة اللازمة لتمويل هذه الفجوة ، اما ادنى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت 150,602,018- الف وذلك كان نتيجة لانخفاض ملحوظ في

القروض الممنوحة وزيادة الودائع أي ان هناك سيولة فائضة في المصرف بسبب استخدام المصرف سياسة استثمارية متحفظة ، وقد بلغ المتوسط السنوي 71,228,019- الف وبانحراف معياري قدره 43,075,656 الف .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (11) ان اعلى نسبة كانت 401,822,596 الف في سنة 2013 وهذا بسبب الزيادة الملحوظة في القروض المصرفية، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2021 إذ بلغت 145,785,932- الف ، وقد بلغ المتوسط السنوي 118,005,221 الف وبانحراف معياري 148,598,889 الف .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (11) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2015 إذ بلغت 10,477,202 الف مما يشير لتعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ بالقروض الممنوحة من قبل المصرف أي ان المصرف يمتلك عجز بالسيولة ، اما ادنى فجوة تمويل كانت في سنة 2021 وقد بلغ 278,621,491- الف كان نتيجة زيادة واضحة وكبيرة في الودائع التي يحتفظ بها المصرف ، وقد بلغ المتوسط السنوي 63,305,912- الف وبانحراف معياري 69,470,047 الف .

7. مصرف الائتمان العراقي

يظهر من خلال الجدول (11) ان جميع الفجوات خلال السنوات المبحوثة كانت سالبة مما يبين احتفاظ المصرف بسيولة عالية واتخاذ سياسة متحفظة لتجنب المخاطر ، وقد كانت اعلى فجوة له تبلغ 140,546,088- الف كانت في سنة 2017 بينما كان سنة 2010 واجه المصرف اقل فجوة بلغت 409,816,206- الف وكانت نتيجة ارتفاع في الودائع التي يحتفظ بها المصرف ، كما وبلغ المتوسط السنوي 218,422,338- الف وانحراف معياري بلغ 77,021,564 الف .

8. مصرف بابل

من الجدول (11) ظهرت اعلى نسبة في سنة 2016 وقد بلغ 81,040,997 الف ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2012 وبلغت 155,128,027- الف ، وقد بلغ المتوسط السنوي 24,035,238- الف و بانحراف معياري 67,842,259 الف .

9. مصرف الاقتصاد

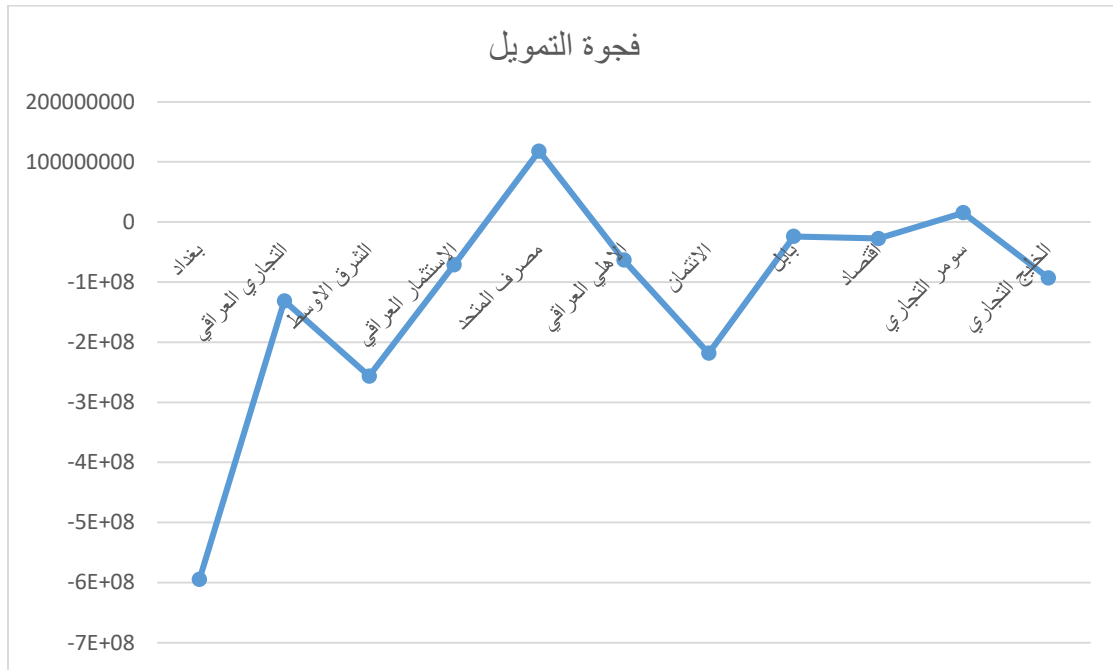
يبين الجدول (11) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2019 اذ بلغت 40,032,192 الف بينما كانت ادنى نسبة له في سنة 2012 وقد بلغت 139,793,450- الف ، وبلغ المتوسط السنوي 27,532,448- الف وبانحراف معياري 51,734,180 الف .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (11) حقق المصرف اعلى فجوة في سنة 2014 إذ بلغ 66,657,597 الف نتيجة ارتفاع ملحوظ بالقروض الممنوحة والذي عرض المصرف لمخاطر سيولة عالية وذلك لان المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلد ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2021 وقد بلغت 15,168,733- الف كانت نتيجة انخفاض بالقروض الممنوحة مع ارتفاع بالودائع التي يحتفظ بها المصرف ، وقد بلغ المتوسط السنوي 15,281,517 الف والانحراف المعياري 20,980,198 الف .

11. مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج من خلال الجدول (11) ان جميع الفجوات خلال المدة المبحوثة كانت سالبة والتي تشير الى مخاطر سيولة منخفضة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي جعلت المصرف يتبع سياسة متحفظة ضد مخاطر السيولة ، كانت اعلى فجوة للمصرف في سنة 2005 وقد بلغت 9,122,984- الف بينما سجل المصرف ادنى فجوة تمويل له في سنة 2014 بلغت 171,882,752- الف بسبب الارتفاع الملحوظ بالودائع التي يحتفظ بها المصرف، وكان المتوسط السنوي 93,087,167- الف وبانحراف معياري 46,497,116 الف



شكل (11) المتوسط السنوي لفجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات والشكل أعلاه يظهر ان مصرف بغداد قد حقق ادنى فجوة كانت في عام 2014 وقد بلغت 1,118,674,293 - الف بينما حقق مصرف المتحد اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2013 بلغت 401,822,596 الف، ويظهر الوسط الحسابي في الشكل (11) فقد جاء المصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة والبالغة 594,705,445 - الف وقد بلغ اعلى وسط حسابي 118,005,221 الف لمصرف المتحد .

ج. نسبة فجوة التمويل

وتقاس نسبة فجوة التمويل من خلال تقسيم فجوة التمويل الى اجمالي الموجودات ويمكن قياس النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة فجوة التمويل} = \frac{\text{معدل القروض - معدل الودائع}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة

الجدول (12) نسبة فجوة التمويل

نسبة فجوة التمويل												
المتوسط	الخليج	سومر	الاقتصاد	بابل	الانتمان	الاهلي	المتحد	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة
-40.85%	-19.95%	-13.09%	-66.92%	-12.69%	-65.89%	-37.29%	-50.63%	-19.75%	-73.38%	-36.04%	-53.75%	2005
-35.68%	-33.88%	8.46%	-27.58%	-16.15%	-74.99%	-13.83%	-45.37%	-38.78%	-66.19%	-27.32%	-56.92%	2006
-38.43%	-48.54%	-0.12%	-21.30%	-32.05%	-61.48%	-23.55%	-53.61%	-28.94%	-71.26%	-31.22%	-50.71%	2007
-43.21%	-46.05%	3.23%	-31.74%	-57.52%	-57.57%	-36.09%	-42.22%	-40.67%	-68.27%	-36.71%	-61.65%	2008
-35.38%	-60.21%	28.46%	-6.96%	-60.13%	-54.59%	-22.67%	5.31%	-46.45%	-66.52%	-35.12%	-70.29%	2009
-29.75%	-56.89%	13.71%	-4.06%	-42.93%	-68.88%	-12.89%	14.90%	-19.79%	-52.71%	-35.43%	-62.26%	2010
-23.03%	-36.05%	25.78%	-18.22%	-46.14%	-53.91%	-12.97%	13.12%	-10.97%	-42.85%	-30.44%	-40.67%	2011
-21.65%	-15.27%	3.37%	-7.30%	-51.09%	-48.68%	-22.30%	36.17%	1.25%	-48.57%	-34.18%	-51.52%	2012
-15.91%	-17.40%	9.84%	-5.68%	3.41%	-60.37%	-29.56%	53.23%	-4.44%	-41.05%	-24.97%	-58.05%	2013
-10.05%	-21.05%	15.85%	-19.39%	19.33%	-28.42%	-12.31%	56.32%	-13.33%	-22.33%	-24.04%	-61.21%	2014
-8.07%	-11.44%	8.18%	-6.10%	16.23%	-23.30%	1.96%	30.57%	-23.21%	-24.65%	-20.49%	-36.52%	2015
-8.19%	-17.41%	11.48%	1.14%	23.53%	-34.66%	-4.22%	49.00%	-26.06%	-21.03%	-25.44%	-46.42%	2016
-10.06%	-10.20%	1.30%	-0.32%	20.56%	-29.49%	-8.34%	43.35%	-22.19%	-29.10%	-26.80%	-49.39%	2017
-12.84%	-10.62%	-0.44%	5.51%	7.00%	-31.91%	-21.49%	51.93%	-16.06%	-41.79%	-27.62%	-55.70%	2018
-27.04%	-10.37%	4.04%	8.59%	-6.47%	-38.33%	-12.89%	30.25%	-12.17%	-26.95%	-175.58%	-57.52%	2019
-19.53%	-10.53%	-2.57%	3.03%	-11.71%	-39.85%	-11.28%	-4.78%	-22.78%	-28.21%	-20.61%	-65.57%	2020
-19.82%	-17.26%	-4.07%	7.80%	-11.19%	-32.60%	-15.30%	-17.62%	-4.32%	-30.24%	-25.93%	-67.27%	2021
	-26.07%	6.67%	-11.15%	-15.18%	-47.35%	-17.35%	9.99%	-20.51%	-44.42%	-37.53%	-55.61%	المتوسط
	-10.20%	28.46%	8.59%	23.53%	-23.30%	1.96%	56.32%	1.25%	-21.03%	-20.49%	-36.52%	MAX
	-60.21%	-13.09%	-66.92%	-60.13%	-74.99%	-37.29%	-53.61%	-46.45%	-73.38%	-175.58%	-70.29%	MIN
	0.17284	0.104853	0.188055	0.28523	0.161108	0.105192	0.391109	0.131285	0.1875382	0.359577	0.091139	SD

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضحت تحليل نسبة المؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (12) انها تتراوح بين (-70.29%) و (-36.52%) وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2009 وقد كان هناك تذبذب في النسبة لتحقق اعلى نسبة لها في سنة 2015 ، ويتضح من الجدول ان جميع النسب سالبة مما يدل على ان المصرف لا يوظف أمواله بشكل مناسب وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (-55.61%) وبانحراف معياري بلغ (0.091139) .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (12) إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2015 وقد بلغت (-20.49%) ، اما ادنى نسبة فقد كانت لسنة 2019 وقد بلغت (-175.58%) ، نلاحظ ان اغلب نسب فجوة التمويل سالبة وهذا يعني ان المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح ، كما بلغ المتوسط السنوي (-37.53%) وبانحراف معياري قدره (0.359577) .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (12) ان جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة أي ان المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح ، كانت اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2016 وبنسبة (-21.03%) مما يعني ان المصرف يواجه مخاطر سيولة مرتفعة في هذه السنة ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2005 إذ بلغت (-73.38%) ، ويتبين من خلال الجدول ان هناك تذبذب في نسب فجوة التمويل خلال سنوات الدراسة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-44.42%) وبانحراف معياري (0.1875382) .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (12) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2012 اذ بلغت (1.25%) ، اما ادنى نسبة في سنة 2009 إذ بلغت (-46.45%) مما يدل على وجود سيولة كافية لدى المصرف ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-20.51%) وبانحراف معياري قدره (0.131285) .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (12) ان اعلى نسبة كانت (56.32%) في سنة 2014 بينما كانت ادنى نسبة للمصرف خلال فترة الدراسة في سنة 2007 إذ بلغت (-53.61%) ويظهر من خلال الجدول ان اغلب نسب فجوة التمويل موجبة مما يجعل المصرف معرض لمخاطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (9.99%) وبانحراف معياري (0.391109) .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (12) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2015 إذ بلغت (1.96%) وبما ان اعلى نسبة كانت موجبة معرض لمخاطر سيولة عالية نتيجة ارتفاع القروض التي يمنحها المصرف للعملاء بالنسبة للودائع التي لديه مما يسبب عجزا في السيولة لديه اما ادنى نسبة في سنة 2005 وقد بلغ (-37.29%) لارتفاع نسب الودائع مقارنةً بالقروض وقد بلغ المتوسط السنوي (-17.35%) وبانحراف معياري (0.105192) .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (12) اعلى نسبة كانت (-23.30%) في سنة 2015 ، بينما بلغت ادنى نسبة (-74.99%) كانت سنة 2006 ويتبين من الجدول ان جميع نسب فجوة التمويل للمصرف سالبة مما يدل على ان المصرف لا يوظف أمواله بالشكل الصحيح ، كما وبلغ المتوسط السنوي (-47.35%) وانحراف معياري بلغ (0.161108) .

8. مصرف بابل

من الجدول (12) كانت اعلى نسبة في سنة 2016 وقد بلغ (23.53%) ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2009 وبلغت (-60.13%) ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-15.18%) و بانحراف معياري (0.28523) .

9. مصرف الاقتصاد

يبين الجدول (12) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2019 اذ بلغت (8.59%) اما ادنى نسبة في سنة 2005 وقد بلغت (-66.92%) ويلاحظ ان اغلب نسب فجوة التمويل كانت سالبة مما يدل على ان

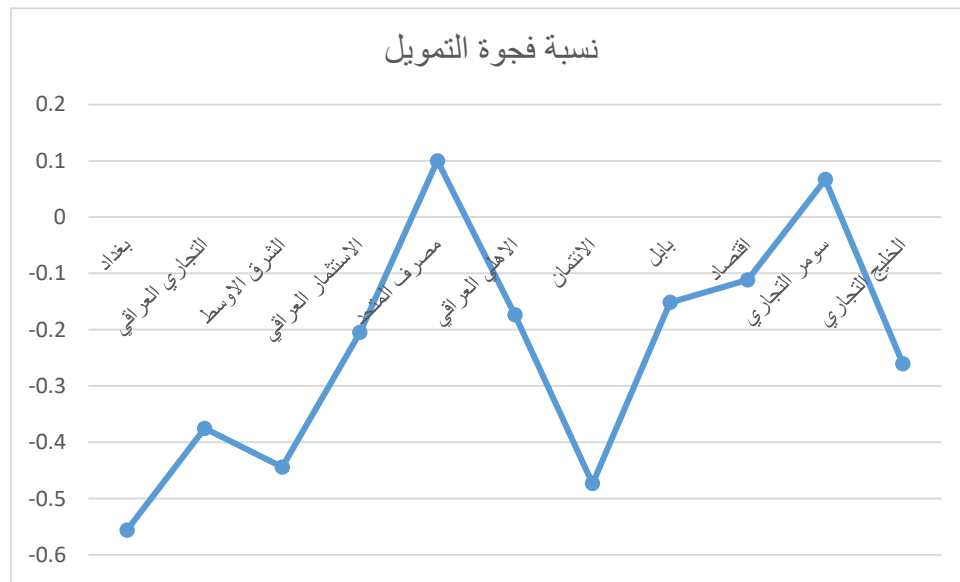
المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح ، وبلغ المتوسط السنوي (-11.15%) وبأنحراف معياري (0.188055) .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (12) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2009 إذ بلغ (28.46%) ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2005 وقد بلغت (-13.09%) ، ويتبين من الجدول ان اغلب نسب فجوة التمويل موجبه مما يعني ان المصرف معرض الى مخاطر سيولة عالية وقد بلغ المتوسط السنوي (6.67%) والانحراف المعياري (0.104853) .

11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (12) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2017 والبالغة (-10.20%) ، وكانت ادنى نسبة (-60.21%) في سنة 2009 ، ويتبين من الجدول ان جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة مما يدل على ان المصرف لا يوظف أمواله بصورة صحيحة ، وكان المتوسط السنوي (-26.07%) وبانحراف معياري (0.17284) .



لشكل (12) المتوسط السنوي لنسبة فجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف التجاري قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2019 وقد بلغت %175.58- بينما حقق مصرف المتحد اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2014 بلغت %56.32، ومن خلال الشكل (12) الوسط الحسابي فقد جاء مصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة وبالغة %55.61- وقد بلغ اعلى وسط حسابي %9.99 لمصرف المتحد .

د. فجوة السيولة

يمكن قياس مخاطرة السيولة من خلال تحديد فجوة السيولة للمصارف وهي الفرق ما بين صافي الموجودات السائلة والمطلوبات الغير متوقعة (أو المتقلبة) و هو الاسلوب الاكثر استخداماً في المصارف لتحديد وضع السيولة فيها ، وتنشأ فجوة السيولة بسبب تعرض المصرف للمخاطر بسبب عدم توافر موجودات سائلة كافية للوفاء بمتطلباتها ، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{فجوة السيولة} = \text{الموجودات السائلة} - \text{المطلوبات المتقلبة}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

الجدول (13) فجوة السيولة (بالالف)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	مصرف المتحد	الاهلي العراقي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سوم التجاري	الخليج التجاري	المتوسط السنوي
2005	-20,481,529	28,953,260	-7,402,018	-17,972,409	2,938,080	46,872,722	2,942,162	24,749,302	-24,721,423	11,853,260	-2,001,906	4,157,227
2006	-25,505,067	26,829,349	-9,375,695	-13,363,753	5,127,297	18,147,845	-1,166,836	28,164,496	619,262	7,884,654	8,195,460	4,141,547
2007	-17,552,684	32,976,948	8,434,347	17,985,400	5,272,333	19,749,389	57,754,874	22,080,930	14,837,126	9,483,916	16,371,010	17,035,781
2008	71,032,573	64,946,697	-51,732,947	41,344,511	15,700,061	27,241,164	91,994,878	38,795,908	-6,434,580	38,226,617	202,660,960	48,525,077
2009	207,502,971	86,144,057	-7,811,578	41,527,270	-28,070,911	39,769,628	97,273,315	60,321,139	-23,651,951	14,912,603	198,380,227	62,390,615
2010	-138,828,976	83,134,718	-106,188,521	9,455,475	-116,465,634	14,930,355	120,073,902	57,964,100	-91,697,309	37,857,131	196,706,653	6,085,627
2011	-85,390,535	137,796,361	-98,492,182	-24,449,670	-253,769,037	58,363,147	143,566,351	56,769,457	-98,385,813	51,517,334	246,792,224	12,210,694
2012	27,063,560	132,837,293	-55,549,372	-66,927,579	-138,932,218	92,609,169	292,145,601	90,935,346	-214,690,866	78,357,003	224,960,931	42,073,533
2013	34,019,222	189,866,380	-64,375,993	-61,339,485	-271,827,911	74,528,231	312,345,673	-10,955,861	-281,775,114	108,760,469	479,108,705	46,214,029
2014	-21,945,122	250,102,369	55,697,566	117,230,214	-156,368,239	102,406,918	403,003,185	-21,281,740	-288,074,816	129,900,226	485,688,101	96,032,606
2015	-98,999,571	31,449,312	22,505,912	157,333,478	-110,950,720	54,222,342	287,298,064	4,672,465	-280,449,424	139,887,065	441,299,580	58,933,500
2016	-56,926,336	-24,136,686	-2,760,445	150,803,291	-136,864,845	94,498,318	393,124,202	31,694,197	-220,269,573	169,676,624	447,738,834	76,961,598
2017	-30,114,515	-43,612,676	-53,552,862	148,580,514	-132,776,669	102,786,832	23,961,512	3,439,349	-169,994,330	175,317,438	308,566,610	30,236,473
2018	-26,329,409	5,286,932	-5,750,111	86,384,042	-169,444,332	100,975,820	267,891,400	-57,953,007	-175,405,206	195,714,364	341,124,204	51,135,882
2019	-136,201,229	95,392,590	-4,546,989	61,520,475	-259,310,301	81,548,189	228,924,394	-102,508,114	-172,838,259	362,808,851	339,783,418	44,961,184
2020	966,654,837	142,462,945	2,985,989	76,652,018	-491,717,637	-216,863,699	280,649,703	-107,765,644	-174,361,194	213,443,068	312,190,306	91,302,790
2021	1,256,912,968	25,570,045	31,487,052	-30,677,592	-339,798,402	-654,189,568	254,512,742	-163,168,372	-141,994,892	222,545,146	355,119,335	74,210,769
المتوسط	112,053,598	74,470,582	-20,378,109	40,828,600	-151,603,476	3,388,047	191,546,772	-2,590,944	-138,193,433	115,773,281	270,746,156	
MAX	1,256,912,968	250,102,369	55,697,566	157,333,478	15,700,061	102,786,832	403,003,185	90,935,346	14,837,126	362,808,851	485,688,101	
MIN	-138,828,976	-43,612,676	-106,188,521	-66,927,579	-491,717,637	-654,189,568	-1,166,836	-163,168,372	-288,074,816	7,884,654	-2,001,906	
SD	376,704,723	75,029,810	43,139,086	71,219,453	134,570,431	179,471,031	129,083,101	66,637,634	100,180,418	96,149,674	152,637,856	

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضح تحليل مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (13) ان قيم الفجوة خلال سنوات البحث تتراوح بين (-138,828,976) الف و (1,256,912,968) الف وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2010 أي ان المصرف كان يتمتع بتأمين جيد للمصرف اما سنة 2021 فقد حققت اعلى قيمة وذلك يجعل المصرف معرض لخطر السيولة المفاجأة ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (112,053,597) الف وبانحراف معياري بلغ (376,704,723) الف .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (13) إذ حقق المصرف التجاري اعلى فجوة في سنة 2014 وقد بلغت (250,102,369) الف ، وهي اكبر فجوة سيولة للمصرف خلال فترة الدراسة ، اما ادنى فجوة فقد كانت لسنة 2017 وقد بلغت (- 43,612,676) الف ، كما بلغ المتوسط السنوي (74,470,582) الف وبانحراف معياري قدره (75,029,810) الف .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (13) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2014 وبنسبة (55,697,566) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة التي يتعرض لها المصرف وذلك بسبب الظروف السياسية في البلد فان المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2010 إذ بلغت (-106,188,521) الف مما يشير إلى تعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب انخفاض احتفاظ المصرف بالموجودات السائلة وذلك بسبب ضعف قدرة المصرف على إدارة سيولتها مما يؤثر سلباً على الصحة المالية للمصرف ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-20,378,109) الف وبانحراف معياري (43,139,086) الف .

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (13) إذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2015 إذ بلغت (157,333,478) الف بسبب مما يشير إلى تعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب انخفاض احتفاظ المصرف بالموجودات السائلة أي ان المصرف لا يمتلك سيولة كافية لمواجهة مطلوباتها المتقلبة ، اما ادنى نسبة في سنة 2012 إذ بلغت (-66,927,579) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة التي يتعرض لها

المصرف أي اتباع المصرف إلى سياسة الحيطة والحذر بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلد فإن المصرف يتجنب مخاطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (40,828,600) الف وبانحراف معياري قدره (71,219,453) الف .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (13) ان اعلى نسبة كانت (15,700,061) الف في سنة 2008 مما يشير إلى تعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب انخفاض احتفاظ المصرف بالسيولة الكافية لمواجهة مطلوباتها المتقلبة ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2020 إذ بلغت (-491,717,637) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة وذلك بسبب الأوضاع السياسية في هذه المدة ومخاوف ادارة المصرف فأنها تحتفظ بسيولة نقدية لتجنب مخاطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-151,603,476) الف وبانحراف معياري (134,570,431) الف .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (13) حقق المصرف اعلى فجوة في سنة 2014 إذ بلغت (102,406,918) الف يدل ذلك على انخفاض مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف ، بينما كان هناك انخفاض كبير بالفجوة في سنة 2021 إذ كانت ادنى فجوة له وقد بلغت (-654,189,568) الف ، وقد بلغ المتوسط السنوي (3,388,047) الف وبانحراف معياري (179,471,031) الف .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (13) اعلى نسبة كانت (403,003,185) الف في سنة 2014 أي توفر سيولة مصرفية بصورة كبيرة ويتضح من ذلك ان المصرف يتبع سياسة متحفظة وقد بلغت ادنى نسبة (-1,166,836) الف كانت سنة 2006 مما يجعل المصرف معرض لمخاطر سيولة عالية ، كما وبلغ المتوسط السنوي (191,546,772) الف وانحراف معياري بلغ (129,083,101) الف .

8. مصرف بابل

من الجدول (13) كانت اعلى فجوة في سنة 2012 وقد بلغ (90,935,346) الف ، اما ادنى فجوة يحققها المصرف خلال فترة الدراسة كانت سنة 2021 وبلغت (-163,168,372) الف وهذا يدل على

تعرض المصرف لخطر سيولة عالي ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-2,590,944) الف و بانحراف معياري (66,637,634) الف .

9. مصرف الاقتصاد

يبين الجدول (13) اذ حقق المصرف اعلى فجوة في 2007 اذ بلغت (14,837,126) الف أي ان هناك انخفاض في مخاطر السيولة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف اما ادنى فجوة في سنة 2014 وقد بلغت (-288,074,816) الف ، كما وبلغ المتوسط السنوي (-136,884,652) الف و بانحراف معياري (101,786,752) الف .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (13) حقق المصرف اعلى فجوة في سنة 2019 إذ بلغ (362,808,851) الف ، وقد كان هناك تذبذب في قيمة الفجوة نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي ، الا ان ادنى فجوة كانت سنة 2006 وقد بلغت (7,884,654) الف وقد بلغ المتوسط السنوي (115,773,280) الف والانحراف المعياري (96,149,674) الف .

11. مصرف الخليج التجاري

نعرض من خلال الجدول (13) ان المصرف حقق اعلى فجوة في سنة 2014 والبالغة (485,688,101) الف ، بينما كانت ادنى فجوة (-2,001,906) الف في سنة 2005 وهي السنة الوحيدة خلال فترة الدراسة ذات قيمة سالبة مما يدل على اتباع المصرف سياسة الحيطة والحذر ضد أي خطر سيولة متوقع ، وكان المتوسط السنوي (270,746,156) الف و بانحراف معياري (152,637,856) الف .



شكل (13) المتوسط السنوي لفجوة السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات يظهر ان مصرف بغداد قد حقق اعلى فجوة كانت في عام 2021 وقد بلغت 1,256,912,968 بينما حقق المصرف الاهلي ادنى فجوة بين المصارف في سنة 2021 بلغت - 654,189,568 ، ويظهر الشكل (13) الوسط الحسابي فقد جاء المصرف المتحد في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة وبالغلة 151,603,476 - وقد بلغ اعلى وسط حسابي 270,746,156 لمصرف الخليج .

هـ. نسبة تغطية السيولة

تتطلب نسبة تغطية السيولة من المصارف الحفاظ على مستوى مناسب من الموجودات السائلة التي يمكن تصفيتها وتحويلها الى نقد لتلبية الاحتياجات في ظل ضغوط السيولة الشديدة ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة ويمكن قياسها بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات قصيرة الاجل}} \leq 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

الجدول (14) نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة												
السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	مصرف المتحد	الاهلي العراقي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر التجاري	الخليج التجاري	المتوسط السنوي
2005	92.11%	131.14%	90.96%	76.56%	110.31%	184.92%	97.36%	108.81%	75.32%	225.64%	85.37%	116.23%
2006	90.44%	124.89%	90.65%	87.62%	121.79%	203.32%	96.90%	135.97%	102.44%	143.21%	89.20%	116.95%
2007	87.40%	124.18%	91.77%	111.18%	121.38%	171.86%	115.00%	106.32%	136.49%	138.18%	97.95%	118.34%
2008	94.23%	127.25%	80.28%	125.71%	139.10%	148.53%	127.07%	111.83%	91.24%	222.12%	101.87%	124.48%
2009	92.75%	147.16%	89.80%	124.49%	91.06%	175.93%	132.45%	120.01%	74.86%	123.57%	100.02%	115.64%
2010	83.27%	160.89%	71.14%	101.37%	64.83%	116.32%	123.15%	112.88%	52.19%	163.86%	94.87%	104.07%
2011	87.95%	199.83%	71.09%	80.27%	37.86%	162.59%	144.49%	112.81%	58.47%	160.95%	109.97%	111.48%
2012	97.10%	176.63%	80.54%	65.13%	59.06%	143.02%	140.27%	125.66%	37.57%	149.43%	81.95%	105.12%
2013	97.44%	220.34%	77.57%	72.58%	30.75%	111.43%	144.93%	69.09%	31.56%	180.99%	100.62%	103.39%
2014	94.43%	251.60%	100.17%	132.57%	20.46%	120.39%	182.22%	60.92%	28.50%	166.33%	103.52%	114.65%
2015	88.36%	126.47%	92.63%	150.10%	47.32%	114.03%	189.98%	76.65%	12.90%	207.80%	90.43%	108.79%
2016	89.80%	82.97%	90.87%	140.38%	26.80%	126.85%	299.25%	114.17%	11.31%	267.84%	92.45%	122.06%
2017	92.69%	74.15%	84.25%	141.20%	28.08%	126.33%	100.61%	87.69%	33.00%	221.03%	109.26%	99.84%
2018	93.82%	97.39%	95.32%	117.80%	5.53%	131.18%	108.68%	31.37%	18.49%	216.98%	129.28%	95.08%
2019	80.49%	134.11%	92.04%	114.56%	3.69%	107.52%	92.48%	6.77%	17.43%	486.84%	140.15%	116.01%
2020	90.74%	129.71%	91.47%	118.39%	5.46%	62.99%	93.59%	11.69%	12.58%	367.07%	153.32%	103.36%
2021	108.08%	90.41%	99.33%	85.87%	13.20%	32.17%	89.84%	2.54%	30.92%	283.15%	151.65%	89.74%
المتوسط السنوي	91.83%	141.12%	87.64%	108.58%	54.51%	131.73%	134.02%	82.07%	48.54%	219.12%	107.76%	
MAX	108.08%	251.60%	100.17%	150.10%	139.10%	203.32%	299.25%	135.97%	136.49%	486.84%	153.32%	
MIN	80.49%	74.15%	71.09%	65.13%	3.69%	32.17%	89.84%	2.54%	11.31%	123.57%	81.95%	
SD	0.0593	0.4678	0.085	0.2563	0.4429	0.4148	0.505	0.4308	0.3529	0.8984	0.2169	

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضحت تحليل نسبة المؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (14) والتي تتراوح بين (80.49%) و (108.08%) وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2019 بسبب انخفاض الموجودات السائلة للمصرف بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتعرض البلد لوباء (كوفيد19) بينما زادت الموجودات السائلة سنة 2021 لتحقق اعلى قيمة ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (91.83%) وبانحراف معياري بلغ (0.0593) .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (14) إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2014 وقد بلغت (251.60%)، اما ادنى نسبة فقد كانت لسنة 2017 وقد بلغت (74.15%) ، كما بلغ المتوسط السنوي (141.12%) وبأنحراف معياري قدره (0.4678) .

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (14) ان اعلى نسبة يسجلها مصرف الشرق الأوسط خلال السنوات المبحوثة في سنة في سنة 2014 وبنسبة (100.17%) ، اما ادنى نسبة للمؤشر في سنة 2011 إذ بلغت (71.09%) بسبب انخفاض الاستثمارات مع ارتفاع واضح للودائع في جانب المطلوبات المتداولة وهذا يعرض المصرف لمخاطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (87.64%) وبأنحراف معياري (0.085).

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (14) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2015 اذ بلغت (150.10%) بسبب الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات خلال السنة مقابل المطلوبات المتداولة ، اما ادنى نسبة في سنة 2012 إذ بلغت (65.13%) بسبب ارتفاع واضح في جانب المطلوبات المتداولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (108.58%) وبأنحراف معياري قدره (0.2563) .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (14) ان اعلى نسبة كانت (139.10%) في سنة 2008 وهذا بسبب النمو والازدهار للأعمال المصرفية وزيادة نمو الموجودات السائلة وخصوصا الاستثمارات، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2019 إذ بلغت (3.69%) وذلك نتيجة انخفاض الاستثمارات وارتفاع الودائع بشكل واضح مما اثر على حجم السيولة النقدية لديه ، وقد بلغ المتوسط السنوي (54.51%) وبأنحراف معياري (0.4429) .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (14) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2006 إذ بلغت (203.32%) نتيجة كفاءة المصرف في إدارة مركزه المالي وتعظيم موجوداته السائلة ، اما ادنى نسبة في سنة 2021 وقد بلغ (32.17%) ويعود هذا الانخفاض الى الزيادة الكبيرة والملحوظة في المطلوبات المتداولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي(131.73%) وبانحراف معياري (0.4148).

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (14) اعلى نسبة كانت (299.25%) في سنة 2016 بسبب الانخفاض الحاصل في المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من الزيادة في الموجودات السائلة ، وقد بلغت ادنى نسبة (89.84%) كانت سنة 2021 ، كما وبلغ المتوسط السنوي (134.02%) وانحراف معياري بلغ (0.505) .

8. مصرف بابل

من الجدول (14) كانت اعلى نسبة في سنة 2006 وقد بلغ (135.97%) وذلك لانخفاض المطلوبات المتداولة بشكل ملحوظ بالتزامن مع ارتفاع الموجودات السائلة ، اما ادنى نسبة كانت سنة 2021 وبلغت (2.54%) نتيجة الانخفاض الكبير في الموجودات السائلة وقد بلغ المتوسط السنوي (82.07%) و بانحراف معياري (0.4308).

9. مصرف الاقتصاد

يبين الجدول (14) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2007 اذ بلغت (136.49%) ، اما ادنى نسبة في سنة 2016 وقد بلغت (11.31%) ، وبلغ المتوسط السنوي (48.54%) وبانحراف معياري (0.3529) .

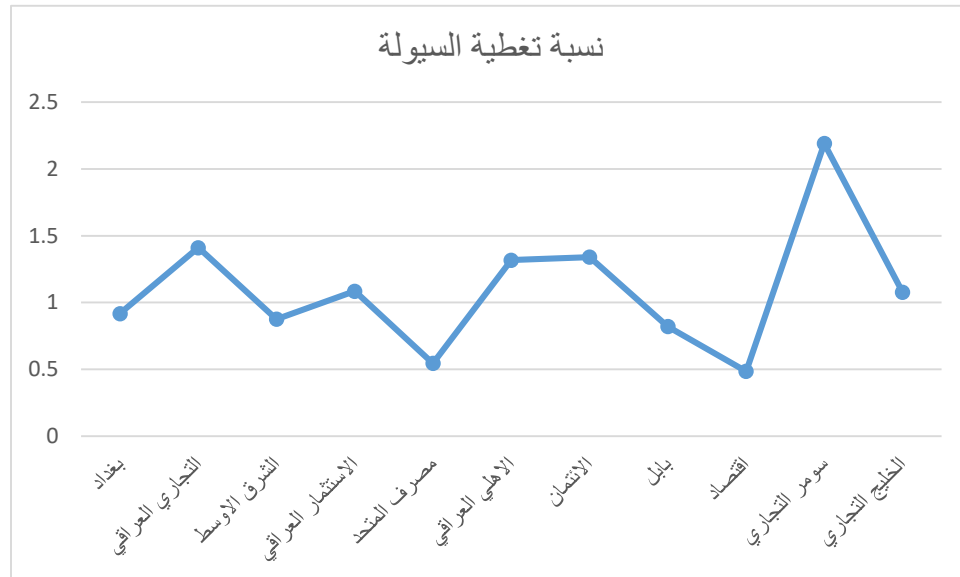
10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (14) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2019 إذ بلغ (486.84%) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة للمصرف واعتماده سياسة متكاملة لإدارة مخاطر السيولة ، اما ادنى نسبة

كانت سنة 2009 وقد بلغت (123.57%) وهذا يدل على ان المصرف اتخذ مسار تنازلي في توافر السيولة النقدية، وقد بلغ المتوسط السنوي (219.12%) والانحراف المعياري (0.8984) .

11. مصرف الخليج التجاري

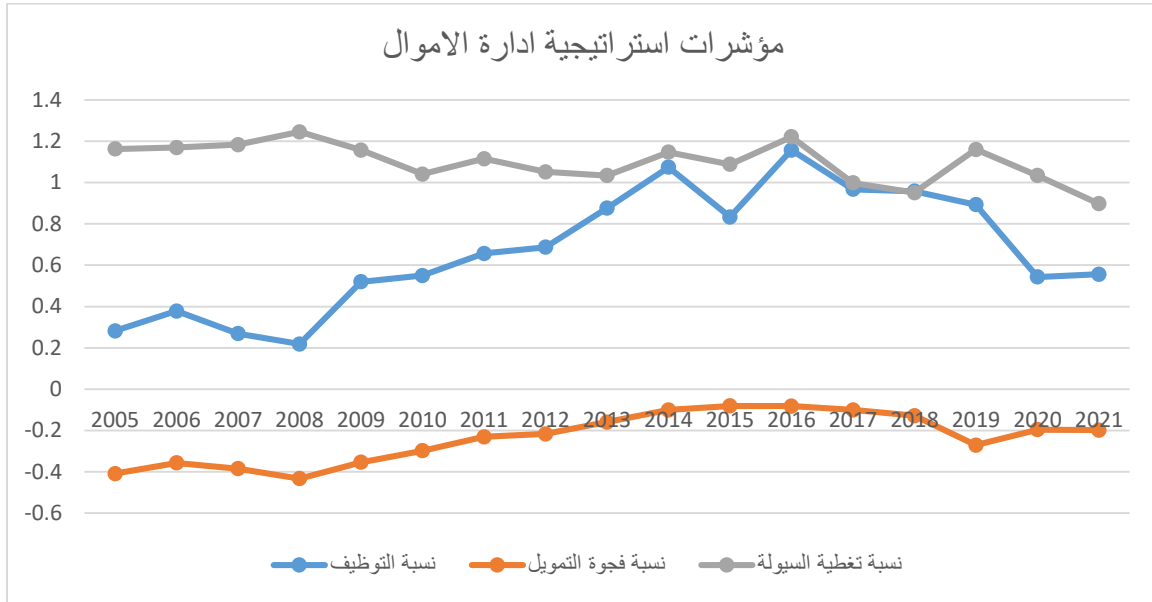
نعرض من خلال الجدول (14) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2020 والبالغة (153.32%) بسبب ارتفاع الموجودات السائلة نتيجة زيادة الاستثمار والتوسع الكبير في النشاط المصرفي، وكانت ادنى نسبة (81.95%) في سنة 2012 بسبب انخفاض الموجودات السائلة لعدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الاجل عند الحاجة اليها، وكان المتوسط السنوي (107.76%) وبانحراف معياري (0.2169) .



شكل (14) المتوسط السنوي لفجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

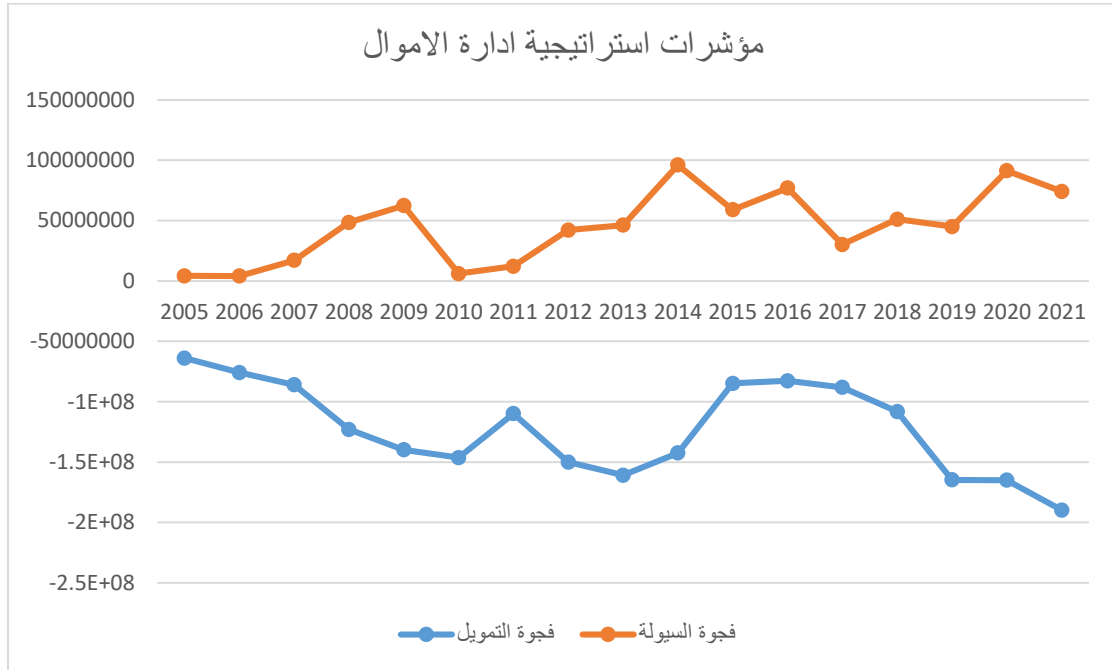
من خلال البيانات يظهر ان مصرف بابل قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2021 وقد بلغت 2.54% بينما حقق مصرف سومر اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2019 بلغت 486.84%، ويظهر الشكل (14) الوسط الحسابي فقد جاء المصرف الاقتصاد في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة والبالغة 48.54% وقد بلغ اعلى وسط حسابي 219.12% لمصرف سومر .



الشكل (15) مؤشرات استراتيجية إدارة الاموال

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال الجدول (14،12،10) و الشكل (14) والذي يشتمل على مجموعة النسب يظهر ان اعلى متوسط حسابي لنسبة التوظيف كانت في سنة 2016 إذ بلغ 1.156554852 بينما كانت ادنى نسبة في سنة 2008 وبلغت 0.218225975 ،اما نسبة فجوة التمويل فقد كانت ادنى نسبة لها سنة 2008 بلغت -0.432058378 ، بينما كانت اعلى نسبة لها سنة 2015 بلغت -0.08070136 ، كما ان نسبة تغطية السيولة كانت ادنى نسبة لها سنة 2021 بلغت 0.897419647 ، بينما كانت اعلى نسبة لها سنة 2008 بلغت 1.244750598 .



الشكل (16) مؤشرات استراتيجية إدارة الاموال

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

ان من الشكل (16) والجدول (11 و 13) اعلاه الذي يشتمل على الفجوات يظهر ان متوسط حسابي لفجوة التمويل كانت في سنة 2005 إذ بلغ 63960213.55 - الف بينما كانت ادنى مبلغ في سنة 2021 وبلغت 189775733.2 - الف ، اما فجوة السيولة فقد كانت اعلى قيمة للفجوة لها سنة 2014 بلغت 96032605.64 الف ، بينما كانت اعلى نسبة لها سنة 2006 بلغت 4141546.545 الف . و يظهر مما سبق ان المصارف تتباين في استخدام إستراتيجيات إدارة المخاطر وفقا لطبيعة المصرف والظروف المحيطة به وبالتالي تتحقق فرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (تتباين المصارف في استخدام استراتيجيات إدارة المخاطر)

المبحث الثاني / تحليل مؤشر القيمة السوقية المضافة

تهدف المؤسسات بشكل عام و رئيسي الى زيادة القيمة السوقية المضافة لأسهمها وبالتالي زيادة قيمة المساهمين ويمكن قياسها من خلال اخذ الفرق بين القيمة السوقية للاسهم والقيمة الدفترية لحق الملكية وكما يلي :

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للاسهم} - \text{القيمة الدفترية لحق الملكية}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول التالي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2005 – 2021 وكالاتي :

جدول (15) القيمة السوقية المضافة

جدول القيمة السوقية المضافة (بالآلاف)													
السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الاوسط	العراقي	المصرف المتحد	الاهلي العراقي	الاقصان	بابل	الاقتصاد	سوم التجاري	الخليج التجاري	المتوسط السنوي	
2005	283,105,190	137,338,581	59,640,488	66,813,135	86,980,594	71,645,983	437,777,847	40,906,316	12,783,884	25,605,769	58,436,080	116,457,624	
2006	46,456,745	18,510,745	12,817,189	7,490,346	89,723,633	-111,121	228,790,620	-5,629,387	3,624,835	1,743,402	4,570,411	37,089,765	
2007	88,108,997	4,892,997	27,050,976	-275,358	89,701,751	-1,695,512	102,124,244	2,178,651	1,748,111	-7,971,025	5,084,339	28,268,016	
2008	60,658,062	-24,341,938	26,459,874	-7,671,438	75,354,233	-8,580,598	106,430,136	-5,136,317	6,481,490	-27,138,753	-4,800,279	17,974,043	
2009	54,030,428	-16,169,572	30,052,785	-530,443	53,321,734	-8,271,970	87,837,363	9,637,024	44,911,079	-9,748,650	799,042	22,351,711	
2010	60,212,085	-35,387,915	-11,498,352	-25,959,196	80,012,664	-12,413,474	109,906,540	-16,333,707	2,035,839	-19,538,956	-12,257,282	10,798,022	
2011	253,272,160	-12,619,840	54,100,620	-22,107,674	290,553,760	43,583,014	208,034,513	-25,945,724	27,286,102	-23,976,397	-60,623,956	66,505,143	
2012	-4,032,848	-80,252,848	31,253,807	-17,557,667	149,735,437	-70,563,993	59,452,517	-33,969,449	-41,220,138	-40,367,372	-35,782,009	-7,573,142	
2013	69,237,586	-153,262,414	37,220,404	-36,006,658	15,166,736	-43,901,167	164,420,633	-55,932,224	-96,051,280	-9,500,541	-16,484,100	-11,372,093	
2014	95,080,802	-127,419,198	-157,074,411	-33,749,256	-103,915,074	-38,386,979	-27,671,143	-120,389,543	-96,967,002	-10,507,823	-75,974,012	-63,361,240	
2015	24,011,627	-165,988,373	-149,467,572	-111,262,187	-210,716,551	-122,896,326	-154,309,851	-172,224,012	-99,829,465	-26,210,198	-168,625,505	-123,410,765	
2016	-55,321,705	-162,821,705	-179,861,478	-139,792,736	-208,703,155	-185,232,592	-119,398,511	-182,768,515	-100,050,174	-42,139,192	-182,733,784	-141,711,232	
2017	-49,442,042	-156,942,042	-153,651,000	-133,082,676	-204,437,697	-183,219,322	-127,956,738	-186,168,768	-135,585,360	-42,513,283	-185,887,340	-141,716,933	
2018	-194,242,720	-149,242,720	-234,967,533	-213,101,619	-276,730,081	-172,849,745	-213,498,305	-224,944,261	-161,936,307	-43,424,123	-257,472,925	-194,764,576	
2019	-198,641,424	-158,641,424	-242,290,296	-193,126,478	-282,471,677	-104,141,507	-189,626,650	-245,670,203	-166,386,796	-141,967,762	-264,709,058	-198,879,389	
2020	-175,935,852	-168,435,852	-229,232,000	-207,774,449	-279,634,925	-77,294,926	-191,199,445	-243,778,585	-169,635,157	-162,925,705	-265,172,111	-197,365,364	
2021	-51,629,878	-154,129,878	-209,153,000	-188,138,358	-272,616,788	-8,362,149	-193,761,016	-231,659,328	-169,726,286	-169,092,957	-209,325,776	-168,872,310	
المتوسط	17,936,895	-82,641,964	-75,799,971	-73,872,512	-53,451,494	-54,276,023	16,903,103	-99,872,237	-66,971,566	-44,098,445	-98,291,663	-99,872,237	
MAX	283,105,190	137,338,581	59,640,488	66,813,135	290,553,760	71,645,983	437,777,847	40,906,316	44,911,079	25,605,769	58,436,080		
MIN	-198,641,424	-168,435,852	-242,290,296	-213,101,619	-282,471,677	-185,232,592	-213,498,305	-245,670,203	-169,726,286	-169,092,957	-265,172,111		
SD	130,544,391	87,385,474	115,549,858	86,304,136	179,300,108	74,904,879	182,367,217	101,097,258	75,504,967	55,692,939	107,722,570		

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف بغداد

أوضحت تحليل نسبة المؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (15) والتي تتراوح بين 283,105,190 الف و -198,641,424 الف وقد كانت ادنى قيمة لها في سنة 2019 ، اما سنة 2005 فقد حققت اعلى قيمة خلال السنوات المبحوثة ، ويرجع السبب في ذلك لتراجع القيمة السوقية للسهم مقابل الزيادة في القيمة الدفترية لحق الملكية، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة 17,936,895 الف وبانحراف معياري بلغ 130,544,390 الف .

2. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (15) إذ حقق المصرف التجاري اعلى نسبة في سنة 2005 وقد بلغت 137,338,581 الف ، اما ادنى نسبة فقد كانت لسنة 2020 وقد بلغت 168,435,852 - الف ، كما بلغ المتوسط السنوي 82,641,964 - الف وبانحراف معياري قدره 87,385,474 الف

3. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (15) ان اعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة في سنة 2005 وبنسبة 59,640,488 الف وذلك لان القيمة السوقية للاسهم كانت اكبر من القيمة الدفترية لحق الملكية ، بينما كان القيمة السوقية للاسهم اصغر من القيمة الدفترية لحق الملكية لتحقق ادنى قيمة سوقية مضافة في سنة 2019 خلال السنوات المبحوثة إذ بلغت -242,290,296 الف وقد بلغ المتوسط السنوي 75,799,970 - الف وبانحراف معياري 115,549,858 الف.

4. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (15) ان حقق المصرف اعلى قيمة في 2005 اذ بلغت 66,813,135 الف و ادنى قيمة لها خلال السنوات المبحوثة في سنة 2018 إذ بلغت -213,101,619 الف ، ويدل على انخفاض سعر السهم مع بقاء القيمة الدفترية للسهم ثابتة وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بسيولة عالية أدى الى انخفاض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية ، وقد بلغ المتوسط السنوي -73,872,512 الف وبانحراف معياري قدره 86,304,135 الف .

5. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (15) ان اعلى قيمة كانت 290,553,760 الف في سنة 2011 وهي اعلى قيمة يحققها المصرف خلال سنوات البحث ، اما ادنى قيمة كانت في سنة 2019 إذ بلغت -282,471,677 الف ، وقد بلغ المتوسط السنوي -53,451,494 الف وبانحراف معياري 179,300,108 الف .

6. مصرف الأهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (15) حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2005 إذ بلغت 71,645,983 - الف مما يدل على ان المصرف كان يحقق أرباح ، اما ادنى نسبة في سنة 2016 وقد بلغ -185,232,592 الف لانخفاض سعر السهم للمصرف مع بقاء القيمة الدفترية للسهم ثابتة تقريبا وذلك بسبب فائض السيولة النقدية ، وقد بلغ المتوسط السنوي 54,276,022 - الف وبانحراف معياري 74,904,879 الف .

7. مصرف الائتمان العراقي

نعرض في ضوء الجدول (15) اعلى نسبة كانت 437,777,847 الف في سنة 2005 وذلك يعني ان المصرف يحقق أرباح لان القيمة السوقية اعلى من القيمة الدفترية ، وقد بلغت ادنى نسبة 213,498,305 - الف كانت سنة 2018 بسبب ارتفاع السيولة النقدية التي بدورها تؤثر على ربحية المصرف وبالتالي انخفاض القيمة السوقية مقابل القيمة الدفترية ، كما وبلغ المتوسط السنوي 16,903,103 الف وانحراف معياري بلغ 182,367,217 الف .

8. مصرف بابل

من الجدول (15) كانت اعلى نسبة في سنة 2005 وقد بلغ 40,906,316 الف و كانت ادنى نسبة كانت سنة 2019 وبلغت -245,670,203 الف ، وقد بلغ المتوسط السنوي -99,872,237 الف و بانحراف معياري 101,097,258 الف .

9. مصرف الاقتصاد

يبين الجدول (15) اذ حقق المصرف اعلى نسبة في 2009 اذ بلغت 44,911,079 الف نتيجة لزيادة القيمة السوقية بالنسبة للقيمة الدفترية ، اما ادنى نسبة في سنة 2021 وقد بلغت -169,726,286 الف

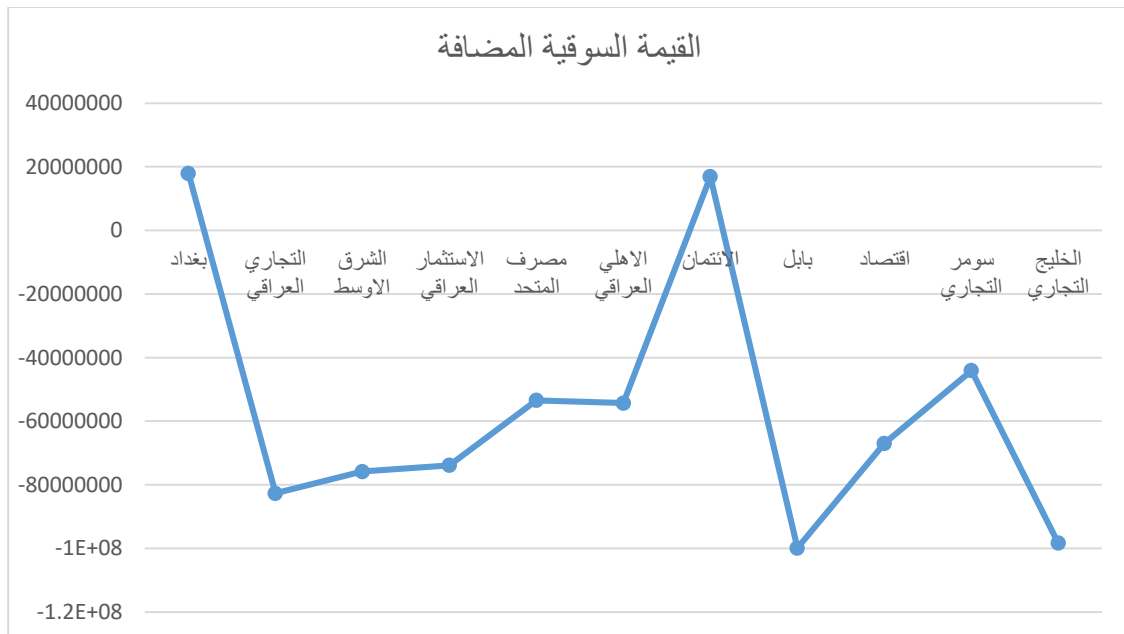
نتيجة زيادة القيمة الدفترية لحق الملكية مع ثبات القيمة السوقية للسهم ، وبلغ المتوسط السنوي 66,971,566- الف وبانحراف معياري 75,504,967 الف .

10. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (15) حقق المصرف اعلى قيمة في سنة 2005 إذ بلغ 25,605,769 الف ، اما ادنى قيمة كانت سنة 2021 وقد بلغت 169,092,957- الف ، بسبب ارتفاع السيولة النقدية التي بدورها تؤثر على ربحية المصرف وبالتالي انخفاض القيمة السوقية مقابل القيمة الدفترية ، وقد بلغ المتوسط السنوي 44,098,445- الف والانحراف المعياري 55,692,939 الف .

11. مصرف الخليج التجاري

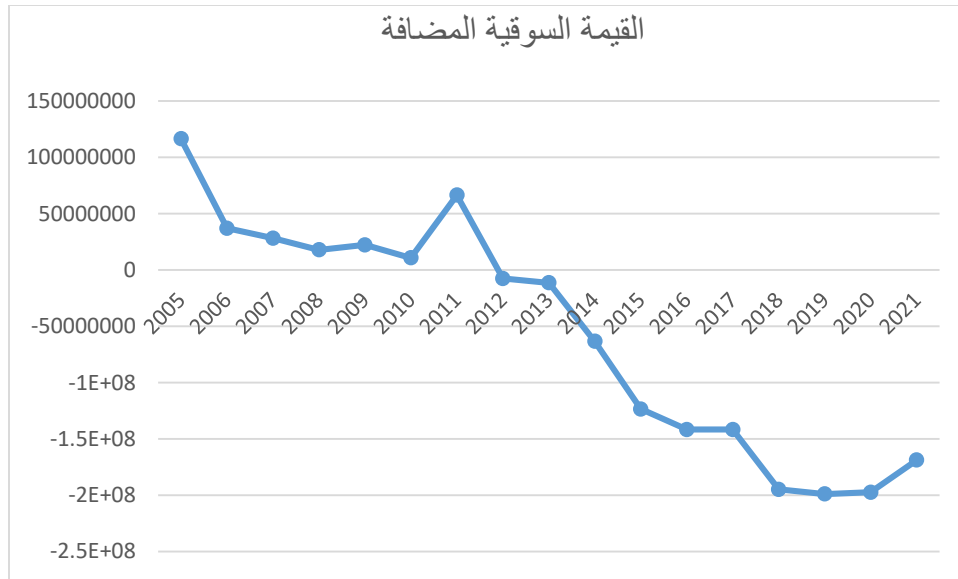
نعرض من خلال الجدول (15) ان المصرف حقق اعلى قيمة في سنة 2005 والبالغة 58,436,080 الف ، وكانت ادنى قيمة 265,172,111- الف في سنة 2020 بسبب السيولة النقدية العالية التي تؤثر على ربحية المصرف وبالتالي انخفاض القيمة السوقية مقابل القيمة الدفترية وكان المتوسط السنوي 98,291,663 - الف وبانحراف معياري 107,722,570 الف .



الشكل (17) مؤشرات القيمة السوقية المضافة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال البيانات جدول (15) والشكل (17) يظهر ان مصرف المتحد قد حقق ادنى نسبة كانت في عام 2019 وقد بلغت 282,471,677 – الف بينما حقق مصرف الائتمان اعلى نسبة بين المصارف في سنة 2005 بلغت 437,777,847 الف ، اما الوسط الحسابي فقد جاء المصرف بابل في مقدمة المصارف ليحقق ادنى قيمة وبالغة 99,872,237 – الف وقد بلغ اعلى وسط حسابي 17,936,895 الف لمصرف بغداد .



الشكل (18) المتوسط السنوي للقيمة السوقية المضافة

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

من خلال الجدول (15) الشكل (18) يظهر ان اعلى متوسط السنوي للقيمة السوقية المضافة كانت في سنة 2005 إذ بلغ 116457624.3 ، بينما كانت ادنى مبلغ في سنة 2019 وبلغت 198879388.6 - .

ومن خلال البيانات في الجدول (15) والشكل (17) و (18) يظهر ان المصارف تعاني من انخفاض القيمة السوقية المضافة. وبالتالي تتحقق الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (تعاني المصارف عينة الدراسة من انخفاض القيمة السوقية المضافة) .

المبحث الثالث / اختبار فرضيات الدراسة

توطئة

تستخدم الكثير من الدراسات المالية البيانات الطولية (**Panel Data**) لغرض دراسة الاحداث السنوية خلال فترة الدراسة ، كما يهدف هذا المبحث الى تحليل البيانات الطولية ، و تغطي مدة الدراسة السلسلة زمنية التي امتدت لـ (17) سنة من 2005-2021 مع عينة الدراسة المتمثلة بمجموعة من المصارف العراقية في القطاع الخاص المتمثلة ب (بغداد ، التجاري ، الشرق الأوسط ، الاستثمار ، المتحد، الأهلي ، الائتمان ، بابل ، الاقتصاد ، سومر ، الخليج) ، ومن خلال التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج (**Eviews V.12**) لبناء وتقدير النماذج المالية وتحليل العلاقة تأثير المتغير المستقل والمتمثل ب(استراتيجية إدارة مخاطر السيولة) في المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) .

سوف يتم اختبار الفرضيات حسب المتغير المستقل وتأثيره بالمتغير التابع وكالاتي :-

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة ، و تنفرع هذه الفرضية الى :

1. **الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنسبة النقد الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة**

من خلال الجدول (16) الاتي :- تأثير النقد الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية

المضافة في (11) من المصارف العراقية الخاصة ولسلسلة زمنية امتدت لـ (17) سنة 2005-

2020 ، وقد تم استخدام تطبيق ثلاثة نماذج إحصائية وهي :- **نموذج الانحدار التجميعي**

Pooled Regression Model ، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model

، **ونموذج التأثيرات العشوائية Effects Model Random**

الجدول (16) تأثير النقد / اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	التجميعي Pooled Regression Model				الثابتة Fixed Effects Model				العشوائية Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-1.01E+11	2.06E+10	-4.928334	0	-8.92E+10	2.37E+10	-3.76072	0.0002	-9.76E+10	2.24E+10	-4.352345	0
النقد/اجمالي الموجودات	1.00E+11	4.10E+10	2.447206	0.0153	7.35E+10	4.87E+10	1.510145	0.1328	9.22E+10	4.30E+10	2.142134	0.0335
R-square	0.031357				0.11071				0.024245			
R-squared Adj.	0.026121				0.054811				0.018971			
F-statistic	5.988817				1.980554				4.596871			
Prob (F-statistic)	0.015331				0.03283				0.033336			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلی الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل وللاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة ، وللاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS) ، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار (Hausman) ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، لاستخدامه في بيان مدى تأثير مؤشرات استراتيجية إدارة مخاطر السيولة في القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (16) كما نشاهد في الجدول ادناه (17) يتضح ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (0.672764) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى (Prob) البالغ (0.4121) اكثر من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم ، مما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنقد الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة) وكما في الجدول :

الجدول (17) اختبار (Hausman) تأثير النقد الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الأولى			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.4121	1	0.672764	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات العشوائية يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -9.76E+10 + 9.22E+10X_1$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر النقد / اجمالي الموجودات فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين مؤشر X_1 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_1 بوحدة واحدة تزداد Y بمقدار ($9.22E+10$) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية عدم الفرعية الأولى وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_1 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمؤشر النقد / اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

2. الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (18) تأثير الاستثمارات / اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	التجميعي Pooled Regression Model				الثابتة Fixed Effects Model				العشوائية Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-7.52E+10	1.08E+10	-6.973955	0	-9.79E+10	1.29E+10	-7.5947	0	-8.26E+10	1.47E+10	-5.633361	0
الاستثمارات/اجمالي الموجودات	1.31E+11	4.28E+10	3.061179	0.0025	2.85E+11	6.68E+10	4.269693	0	1.81E+11	5.07E+10	3.5728	0.0005
R-square	0.048211				0.184114				0.06304			
R-squared Adj.	0.043066				0.13283				0.057975			
F-statistic	9.370817				3.590066				12.44701			
Prob (F-statistic)	0.002533				0.000139				0.000528			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلني الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل وللاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) ، وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة وللاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (18) أعلاه وفق اختبار Hausman ، نشاهد في الجدول ادناه (19) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (5.724729) لذلك فهي معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.0167) اقل من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية وهي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (19) اختبار (Hausman) تأثير الاستثمارات الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الثانية			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.0167	1	5.724729	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -9.79E+10 + 2.85E+11X_2$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر الاستثمارات / اجمالي الموجودات فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين مؤشر X_2 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_2 بوحدة واحدة تزداد Y بمقدار $(2.85E+11)$ مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الفرعية الثانية وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_2 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لإدارة الموجودات بمؤشرها الاستثمارات / اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

الفرضية الرئيسية الرابعة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المطلوبات في القيمة

السوقية المضافة ، وتتفرع الى فرضيات فرعية وهي :

1. الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للودائع الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (20) تأثير الودائع الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-1.95E+11	2.02E+10	-9.633232	0	-3.12E+11	2.47E+10	-12.6479	0.00E+00	-2.54E+11	2.36E+10	-10.73945	0
الودائع/اجمالي الموجودات	3.22E+11	4.31E+10	7.455695	0	5.93E+11	5.49E+10	1.08E+01	0.00E+00	4.58E+11	4.69E+10	9.754894	0
R-square	0.231049				0.459348				0.315477			
R-squared Adj.	0.226892				0.425364				0.311777			
F-statistic	55.58739				13.51663				85.26122			
Prob (F-statistic)	0				0				0			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل وللاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة وللاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (20) أعلاه وفق اختبار Hausman ، نشاهد في الجدول (21) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (22.473971) لذلك فهي معنوية عند مستوى Prob البالغ (0) اقل من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للودائع الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة) وكما في الجدول :

الجدول (21) اختبار Hausman تأثير الودائع الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الأولى			
Prob.	d.f.	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0	1	22.473971	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -3.12E+11 + 5.93E+11X_3$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر الودائع / اجمالي الموجودات (المطلوبات وحق الملكية) فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين مؤشر X_3 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_3 بوحدة واحدة تزداد Y بمقدار ($5.93E+11$) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية عدم الفرعية الثالثة وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_1 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لإدارة المطلوبات بمؤشرها الودائع الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

2. الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحق الملكية الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الجدول (22) تأثير حق الملكية الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	9.42E+10	2.00E+10	4.716036	0	1.62E+11	2.33E+10	6.976151	0	1.29E+11	2.29E+10	5.611486	0
حق الملكية /اجمالي الموجودات	-3.62E+11	4.45E+10	-8.138935	0	-5.27E+11	5.36E+10	-9.83E+00	0	-4.45E+11	4.76E+10	-9.35408	0
R-square	0.263659				0.419755				0.309712			
R-squared Adj.	0.259679				0.383283				0.305981			
F-statistic	66.24226				1.15E+01				83.00419			
Prob (F-statistic)	0				0				0			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلی الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل وللاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة وللاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV)، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (22) أعلاه وفق اختبار Hausman كما نشاهد في الجدول (23) ان القيمة

الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (11.017648) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.0009) اقل من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحق الملكية الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (23) اختبار Hausman تأثير حق الملكية الى اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الرابعة			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.0009	1	11.017648	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن اكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y=1.62E+11 - 5.27E+11X_4$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر حق الملكية / اجمالي الموجودات فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر X_4 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_4 بوحدة واحدة تقل Y بمقدار ($5.27E+11$) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الفرعية الرابعة وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_2 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير السلبي وقبولها

بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير إدارة المطلوبات بمؤشرها حق الملكية /اجمالي الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

الفرضية الرئيسية الخامسة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الاموال في القيمة السوقية المضافة ، وتتفرع الى فرضيات فرعية وهي :

1. الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (24) تأثير نسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 - 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-3.36E+10	1.10E+10	-3.038683	0.003	-2.24E+10	1.23E+10	-1.827412	0.0693	-2.91E+10	1.46E+10	-1.9901	0.0481
نسبة التوظيف	-3.32E+10	1.01E+10	-3.281522	0.001	-4.98E+10	1.33E+10	-3.76E+00	0.0002	-3.98E+10	1.13E+10	-3.52652	0.0005
R-square	0.055006				0.166367				0.062649			
R-squared Adj.	0.049898				0.113967				0.057582			
F-statistic	10.76839				3.17E+00				12.36463			
Prob (F-statistic)	0.001234				0.000601				0.00055			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية

الدراسة واختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV)، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (24) ، نشاهد في الجدول ادناه (25) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (2.072922) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.1499) اكثر من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لنسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (25) اختبار Hausman تأثير نسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الأولى			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.1499	1	2.072922	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن اكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات العشوائية يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -2.91E+10 - 3.98E+10X_5$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر نسبة التوظيف فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر X_5 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_5 بوحدة واحدة تقل Y بمقدار ($3.98E+10$) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية عدم الفرعية الاولى وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_1 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير السلبي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير إدارة الاموال بمؤشرها نسبة التوظيف في القيمة السوقية المضافة .

2. الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة ذات تأثير احصائي لفجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة .

جدول (26) تأثير فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-6.56E+10	1.02E+10	-6.440689	0	-5.35E+10	1.24E+10	-4.317322	0	-6.42E+10	1.18E+10	-5.46659	0
فجوة التمويل	-0.079706	0.040961	-1.945913	0.053	0.018982	0.071836	0.264241	0.7919	-0.06843	0.045092	-1.51757	0.1308
R-square	0.020057				0.09948				0.012202			
R-squared Adj.	0.01476				0.042876				0.006862			
F-statistic	3.786576				1.757468				2.285184			
Prob (F-statistic)	0.05318				0.06475				0.132321			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية

الدراسة واختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV)، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (26) كما نشاهد في الجدول ادناه (27) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (2.44345) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.118) اكثر من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات تأثير احصائي لفجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (27) اختبار Hausman تأثير فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الثانية			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.118	1	2.44345	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن اكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات العشوائية يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -6.42E+10 - 0.06843X_6$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر فجوة التمويل فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر X_6 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_6 بوحدة واحدة تقل Y بمقدار (0.06843) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، رفض فرضية العدم الفرعية الثانية وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_2 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير السلبي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير الأموال بمؤشرها فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة .

3. الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (28) تأثير نسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-8.98E+10	1.07E+10	-8.378786	0	-1.05E+11	1.20E+10	-8.774139	0	-9.55E+10	1.39E+10	-6.85543	0
نسبة فجوة التمويل	-1.45E+11	2.84E+10	-5.089817	0	-2.09E+11	3.76E+10	-5.554492	0	-1.69E+11	3.15E+10	-5.346	0
R-square	0.122833				0.234141				0.132048			
R-squared Adj.	0.118092				0.186001				0.127356			
F-statistic	25.90623				4.863782				28.14533			
Prob (F-statistic)	0.000001				0.000002				0			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار Prob (F-statistic) أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة

(OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (28) أعلاه وفق اختبار Hausman كما نشاهد في الجدول ادناه (29) القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (3.855058) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.0496) اقل من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (29) اختبار Hausman تأثير نسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الثالثة			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.0496	1	3.855058	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -1.05E+11 - 2.09E+11X_7$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر نسبة التمويل فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر X_7 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_7 بوحدة واحدة تقل Y بمقدار ($2.09E+11$) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الفرعية الثالثة وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10%

وقبول الفرضية البديلة H_7 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير السلبي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير إدارة الاموال بمؤشرها نسبة فجوة التمويل في القيمة السوقية المضافة .

4. الفرضية الفرعية الرابعة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (30) تأثير فجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-5.39E+10	9.17E+09	-5.883324	0	-5.09E+10	9.00E+09	-5.656043	0	-5.27E+10	1.27E+10	-4.1566	0
فجوة السيولة	-0.042641	0.045115	-0.945158	0.346	-1.10E-01	5.53E-02	-1.97995	0.0493	-6.96E-02	4.87E-02	-1.42994	0.1544
R-square	0.004806				0.118859				0.010856			
R-squared Adj.	-0.000574				0.063473				0.005509			
F-statistic	0.893323				2.146016				2.030326			
Prob (F-statistic)	0.345811				0.019452				0.155872			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار Prob (F-statistic) أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS) ، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب

لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (30) كما نشاهد في الجدول ادناه (31) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (2.311064) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.1285) اكثر من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لفجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (31) اختبار Hausman تأثير فجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الرابعة			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.1285	1	2.311064	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات العشوائية يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -5.27E+10 - 6.96E02X_8$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر فجوة السيولة فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر X_8 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_8 بوحدة واحدة تقل Y بمقدار (0.069624) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية عدم الفرعية الثامنة وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects**

Model، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_8 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير السلبي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير إدارة الاموال بمؤشرها فجوة السيولة في القيمة السوقية المضافة .

5. الفرضية الفرعية الخامسة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (32) تأثير نسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 - 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-7.47E+10	1.80E+10	-4.151264	1E-04	-7.79E+10	2.36E+10	-3.292609	0.0012	-7.58E+10	2.19E+10	-3.46642	0.0007
نسبة تغطية السيولة	1.71E+10	1.42E+10	1.204681	0.23	2.01E+10	2.00E+10	1.000935	0.3182	1.81E+10	1.63E+10	1.114883	0.2663
R-square	0.007784				0.104249				0.006709			
R-squared Adj.	0.00242				0.047944				0.00134			
F-statistic	1.451256				1.851522				1.24954			
Prob (F-statistic)	0.229865				0.04883				0.26509			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلابد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب

لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (32) أعلاه ، ووفق اختبار Hausman نشاهد في الجدول (33) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (0.02659) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.8705) اكثر من (10%) وبدرجة حرية (1) أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لنسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة) وكما في الجدول :

الجدول (33) اختبار Hausman تأثير نسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الفرعية الخامسة			
Prob.	d.f .	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.8705	1	0.02659	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن اكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات العشوائية ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات العشوائية يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -7.58E+10 + 1.81E+10X_9$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشر نسبة تغطية السيولة فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين مؤشر X_9 وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_9 بوحدة واحدة تزيد Y بمقدار (1.81E+10) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية عدم الفرعية التاسعة وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية البديلة H_0 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي

وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لمتغير إدارة الاموال بمؤشرها نسبة تغطية السيولة في القيمة السوقية المضافة .
الفرضية الرئيسية السادسة : لا توجد علاقة تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لإدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (34) تأثير إدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-1.39E+11	2.22E+10	-6.22996	0	-2.04E+11	2.97E+10	-6.86069	0	-1.53E+11	2.52E+10	-6.068399	0
النقد/اجمالي الموجودات	1.31E+11	4.04E+10	3.235142	0.0014	1.94E+11	4.96E+10	3.92049	1E-04	1.42E+11	4.23E+10	3.348903	0.001
الاستثمارات/اجمالي الموجودات	1.59E+11	4.27E+10	3.729573	0.0003	4.05E+11	7.11E+10	5.69278	0	2.22E+11	4.98E+10	4.466411	0
R-square	0.099436				0.250335				0.112338			
R-squared Adj.	0.089647				0.198634				0.10269			
F-statistic	10.15822				4.841984				11.64308			
Prob(F-statistic)	0.000065				0.000001				0.000017			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة ولاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman ، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (34) نشاهد في الجدول (35) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (13.361353) لذلك فهي معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.0013) اقل من (10%) وبدرجة

حرية (2) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغير إدارة الموجودات (نقد/اجمالي الموجودات X1 ، الاستثمارات /اجمالي الموجودات X2) في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (35) اختبار Hausman تأثير إدارة الموجودات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الرئيسية الأولى			
Prob.	df.	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.0013	2	13.361353	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -2.04E+11 + 1.94E+11X_1 + 4.05E+11X_2$$

تشير معادلة الانحدار المتعدد الى وجود علاقة سواء طردية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشرات إدارة الموجودات فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين القيمة السوقية المضافة ومؤشر (X1, X2) فكل زيادة بها بمقدار وحدة واحدة تزداد Y بمقدار (4.05E+11 ، 1.94E+11) على التوالي مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الرئيسية الأولى H1 وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية الرئيسية الأولى H1 التي تنص على وجود علاقة ذات تأثير احصائي لإدارة

الموجودات في القيمة السوقية المضافة وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي او السلبي وقبولها بنسبة 100% .

الفرضية الرئيسية الرابعة : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة .

الجدول (36) تأثير إدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-1.96E+10	4.97E+10	-0.39493	0.6934	-1.09E+11	5.14E+10	-2.1284	0.0347	-6.67E+10	4.93E+10	-1.351686	0.178
الودائع/اجمالي الموجودات	1.52E+11	6.09E+10	2.493032	0.0135	3.98E+11	6.84E+10	5.813988	0	2.85E+11	6.20E+10	4.598926	0
حق الملكية /اجمالي الموجودات	-2.45E+11	6.42E+10	-3.82613	0.0002	-2.85E+11	6.43E+10	-4.42983	0	-2.71E+11	6.12E+10	-4.427802	0
R-square	0.287719				0.514142				0.382956			
R-squared Adj.	0.279976				0.480634				0.376249			
F-statistic	37.16243				15.34409				57.09787			
Prob (F-statistic)	0				0				0			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل ولاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة ولاختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV)، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار Hausman، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات

الواردة في الجدول (36) نشاهد في الجدول (37) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (23.01727) لذلك فهي غير معنوية عند مستوى Prob البالغ (0) اقل من (10%) وبدرجة حرية (2) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغير إدارة المطلوبات (الودائع/اجمالي الموجودات X3 ، حق الملكية/اجمالي الموجودات X4) في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

الجدول (36) اختبار Hausman تأثير إدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الرئيسية الثانية			
Prob.	df.	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0	2	23.01727	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن أكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -1.09E+11 + 3.98E+11X_3 - 2.85E+11X_4$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة سواء طردية او عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشرات إدارة المطلوبات فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة طردية بين القيمة السوقية المضافة ومؤشر (X₃) فكل زيادة بها بمقدار وحدة واحدة تزداد Y بمقدار (3.98E+11) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

اما المعادلة التقديرية فكانت العلاقة العكسية بين القيمة السوقية المضافة ومؤشر (X₄) فكل زيادة بها بمقدار وحدة واحدة تقل Y بمقدار (2.85E+11) على التوالي مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى.

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية H2 وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model**، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية الرئيسية الثانية H2 التي تنص على عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي لإدارة المطلوبات في القيمة السوقية المضافة وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي او السلبي وقبولها بنسبة 100% .

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإدارة الاموال في القيمة السوقية المضافة .

الشكل (38) تأثير إدارة الأموال في القيمة السوقية المضافة

Sample: 2005 – 2021 - Cross-sections included: 11 - Total panel (balanced) observations:187												
القيمة السوقية المضافة	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
constant	-1.55E+11	3.02E+10	-5.12376	0	-9.29E+10	3.49E+10	-2.6613	0.0085	-1.30E+11	3.27E+10	-3.962602	1E-04
نسبة التوظيف	2.28E+10	1.62E+10	1.414234	0.159	-1.84E+08	1.76E+10	-0.01049	0.9916	1.19E+10	1.64E+10	0.721375	0.472
فجوة التمويل	0.091248	0.057041	1.599685	0.1114	0.288239	0.080681	3.572559	0.0005	0.168063	0.06466	2.599356	0.01
نسبة فجوة التمويل	-2.63E+11	5.53E+10	-4.74843	0	-3.04E+11	5.65E+10	-5.38625	0	-2.81E+11	5.45E+10	-5.158383	0
فجوة السيولة	-0.139743	0.050885	-2.74626	0.0066	-0.101284	0.058489	-1.73167	0.0851	-0.127372	0.05325	-2.391984	0.018
نسبة تغطية السيولة	3.57E+10	1.58E+10	2.257168	0.0252	5.05E+09	2.16E+10	0.233784	0.8154	2.39E+10	1.79E+10	1.337324	0.183
R-square	0.194417				0.321273				0.212053			
R-squared Adj.	0.172163				0.261735				0.190286			
F-statistic	8.736377				5.396143				9.742171			
Prob (F-statistic)	0				0				0			

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية (الطولية) الثلاثة وعلي الرغم من معنوية النماذج الثلاث وفق القيمة الحالية لاختبار (Prob F-statistic) كانت اقل من المستوى المعنوي (10%) الواردة في الجدول أعلاه ، يتم الاعتماد على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الأفضل واختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب (Panel Data) وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار (Prob (F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضية الدراسة واختيار النموذج المناسب من بين النماذج الإحصائية الثلاثة المذكورة أعلاه بعد ان أظهرت جميع نتائج الاختبارات الثلاثة (OLS)، (LSDV) ، (EGLS) معنوية النماذج فلا بد من اختبار

Hausman، لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة وفق هذا الاختبار ، وكما يتم تفسير البيانات الواردة في الجدول (38) نشاهد في الجدول ادناه (39) ان القيمة الإحصائية Chi Sq. Statistic كانت (10.817584) لذلك فهي معنوية عند مستوى Prob البالغ (0.0551) اقل من (10%) وبدرجة حرية (5) أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مما يعني رفض الفرضية العدم الرئيسية والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإدارة الاموال (نسبة التوظيف X5 ، فجوة التمويل X6 ، نسبة فجوة التمويل X7 ، فجوة السيولة X8 ، نسبة تغطية السيولة X9) في القيمة السوقية المضافة وكما في الجدول :

جدول (39) اختبار Hausman تأثير إدارة الأموال في القيمة السوقية المضافة

الفرضية الرئيسية الثالثة			
Prob.	df.	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	نوع الاختبار
0.0551	5	10.817584	اختبار Hausman

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على (Eviews V.12)

وعليه فإن اكثر نموذج ملائم وفق هذه الفرضية والنتائج في أعلاه هو نموذج التأثيرات الثابتة ، وفق اختبار Hausman ، اما معادلة الانحدار المستخرجة من الجدول في ظل اختبار نموذج التأثيرات الثابتة يتم توضيحها بالاتي :-

$$Y = -9.29E+10 - 1.84E+08X_5 + 0.288239X_6 - 3.04E+11X_7 - 0.101284X_8 + 5.05E+09X_9$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة سواء طردية او عكسية بين المتغير التابع (القيمة السوقية المضافة) والمتغير المستقل الذي يمثل مؤشرات إدارة الاموال فكانت النتائج المستخرجة من المعادلة التقديرية بوجود علاقة عكسية بين مؤشر (X₈ X₇ X₅) وبين القيمة السوقية المضافة Y فكل زيادة في X_{8,7,5} بوحدة واحدة تقل Y بمقدار (1.84E+08 ، 3.04E+11 ، 0.101284) مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى ، اما المعادلة التقديرية فكانت العلاقة الطردية بين القيمة السوقية المضافة

ومؤشر (X_6, X_9) فكل زيادة بها بمقدار وحدة واحدة تزداد Y بمقدار ($0.288239, 5.05E+09$) على التوالي مع ثبات اثر بقية المؤشرات الأخرى .

نستنتج مما سبق ، تم رفض فرضية العدم الرئيسية الثالثة وهي فرضية العدم H_0 وفق النماذج الإحصائية الثلاثة وهي : نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model** ، ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model** ، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** عند مستوى معنوية 10% وقبول الفرضية الرئيسية الثالثة البديلة H_3 وذلك لمعنوية الاختبار الاحصائي ومعنوية قيمها بالتأثير الايجابي او السلبي وقبولها بنسبة 100% وذلك بوجود علاقة تأثير واضح لإدارة الاموال في القيمة السوقية المضافة ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة .

الفصل الرابع

استنتاجات وتوصيات الدراسة

أولا : الاستنتاجات

ثانيا : التوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. من خلال نتائج التحليل المالي يظهر ان مصرف بغداد و مصرف الاستثمار والمصرف الأهلي ومصرف سومر كانت اكثر المصارف نقدية خلال السنوات المبحوثة
2. أظهرت النتائج إن مصرف الخليج و مصرف الاقتصاد ومصرف المتحد والتجاري هي اقل المصارف سيولة نقدية وهذا يعني ان هناك اختلاف واضح في سياسة الاحتفاظ بالنقد لدى المصارف .
3. يظهر نتائج التحليل المالي ان هناك تباين كبير بين المصارف في نسب الاستثمارات فقد حقق المصرف التجاري ومصرف الائتمان ومصرف الخليج اعلى نسب في الاستثمار .
4. من خلال النتائج يظهر ان مصرف سومر ومصرف الاقتصاد وبابل والمتحد تتجه نحو استثمار أموالها بنسب ضئيلة جدا أي ان هناك اعتماد كبير جدا على الائتمان لدى اغلب المصارف .
5. يتبين من النتائج إن مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان ومصرف الخليج كانت ذات اعلى نسب ودائع بين المصارف مما يدل على ان المصرف يحقق أهدافه في حالة الحصول على قيمة سوقية عالية.
6. كان مصرف سومر ومصرف المتحد اقل نسبة ودايع بين المصارف، اي عدم قدرة تلك المصارف على جذب زبائن ومودعين .
7. تظهر نتائج التحليل المالي ان مصرف سومر على رأس المصارف عينة الدراسة تمويلاً بالملكية واقلها استثماراً لموجوداته وهذا يؤكد تعرض المصرف الى مشاكل كبيرة في عملياته التشغيلية .
8. بصورة عامة كانت المصارف تعتمد على الودائع بشكل كبير في عملية التمويل حتى سنة 2014 إذ بدأت تنخفض نسب الودائع وتعتمد على التمويل بالملكية بشكل اكبر ، مما يشير الى ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها المصارف بعد عام 2014 .

9. من خلال نتائج التحليل المالي يتبين ان مصرف المتحد حقق اعلى نسبة توظيف أي الودائع تغطي طلبات الائتمان المختلفة .
10. كان مصرف الائتمان والمصرف التجاري ومصرف بغداد ادنى نسب توظيف بمعنى ان المصرف لديه مشكله في الحصول على ودائع او لديه طلب كبير على الائتمان.
11. أظهرت نتائج التحليل المالي ان مصرف المتحد اعلى المصارف عرضةً لمخاطر السيولة واعلى نسبة فجوة التمويل وذلك لان قروضه تفوق نسبة الودائع بينما كان مصرف بغداد اقلها خطراً للسيولة واقل نسبة فجوة تمويل .
12. كان هناك تباين كبير في فجوة التمويل بين المصارف فقد كان مصرف الخليج والائتمان اكثر المصارف فجوةً للسيولة .
13. تشير نتائج التحليل المالي لمؤشر نسبة تغطية السيولة الى ان مصرف سومر هو اكثر المصارف اماناً من مخاطر السيولة بينما كان مصرف الاقتصاد و المتحد اكثر المصارف خطراً للسيولة
14. كان مصرف بغداد ومصرف الائتمان تتمتع بأعلى قيمة سوقية مضافة بين المصارف عينة الدراسة مما يؤكد ان هذه المصارف تسير بشكل صحيح وتسعى لتحقيق اهداف تعظيم الربحية.
15. تظهر من خلال الاستنتاجات السابقة ان المصارف بشكل عام سياسة استثمارية متحفظة كما انها تحتفظ بسيولة عالية داخل المصرف وغالباً تعود الأسباب الى الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد .
16. من خلال نتائج التحليل الاحصائي ان المصارف التي تعتمد على التمويل بالملكية هي اقل المصارف قيمة سوقية كما ان المصارف التي تعاني من فجوة في السيولة او فجوة في التمويل تتأثر قيمتها السوقية المضافة بشكل سلبي بينما المصارف التي تحتفظ بسيولة مصرفية تأثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية المضافة .

ثانياً : التوصيات

استناداً الى ما جاء في الاستنتاجات تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات وكما يلي :

1. نوصي المصارف بالاحتفاظ بنسب سيولة معقولة تحول دون التسبب في فجوات سيولة او تمويل وذلك لحماية المصرف من حالات السحب المفاجأة .
2. ضرورة قيام مصرف بغداد و مصرف الاستثمار والمصرف الأهلي ومصرف سومر بإعادة استثمار السيولة الفائضة لتحقيق ربحية عالية .
3. نوصي مصرف الخليج و مصرف الاقتصاد ومصرف المتحد والمصرف التجاري بالاحتفاظ بنسب سيولة تجنباً للمخاطر.
4. ضرورة الموازنة بين النقد والاستثمار وعدم المبالغة في الاحتفاظ بالنقد المعطل دون استثمار للحفاظ على ربحية المصرف وتقليل تكاليف الفرص البديلة .
5. نوصي مصرف سومر ومصرف المتحد بزيادة الحصة السوقية من خلال تقديم وسائل جذب المودعين .
6. نوصي المصارف وضع خطط تسويقية واستراتيجيات لجذب الودائع من الافراد والشركات والاعتماد عليها في عمليات التمويلية ، والتقليل من الاعتماد على التمويل بالملكية .
7. ضرورة التقليل من الاعتماد على التمويل بالملكية في المصارف للحفاظ على قيمة السوقية المضافة للمصرف والسعي لرفعها .
8. ضرورة ان تكون القيمة السوقية المضافة أساس عند رسم استراتيجية لإدارة مخاطر السيولة سواء في وضع خطط إدارة الموجودات او إدارة المطلوبات او إدارة الأموال .
9. تركيز الاهتمام على دراسات الفجوات (فجوة السيولة وفجوة التمويل) ووضع اليات وخطط لمعالجتها كونها تعيق من زيادة القيمة السوقية المضافة للمصارف .

المصادر



المصادر

المصادر العربية

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

1. ال شبيب ، دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، جامعة زيتون الأردنية ، 2020 .
2. الزبيدي ، حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

ثالثاً : الرسائل و الاطاريح

1. ال عليان ، زين العابدين عباس ، محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 .
2. الاسدي ، عبد الحسين ، إدارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2005 .
3. الاعرج ، عدنان ، " إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن " ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 24 ، 2010 .
4. ايمن ، أسماء ، تقييم المؤسسات وفق منظور القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2021 .
5. باقر، جمانة ، " دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2015)" ، رسالة قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، 2017 .

6. برغيدة ، أسماء & ماني ، هدى ، اثر رأس مال الفكري على الأداء المالي والقيمة السوقية ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، 2021 .
7. بركات ، سميرة ، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة مسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضيافة ، 2022 .
8. بو علي ، دليلة ، " إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية " ، رسالة مقدمة على مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2015 .
9. بوكرومة ، كريمة & عثمانى ، أحسين ، اثر قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي- ، 2019 .
10. بوهالي ، ريان & الواعر ، هشام ، اثر حجم المؤسسة الاقتصادية على القيمة السوقية للسهم ، دراسة حالة لشركة المصافي المدرجة في السوق المالي السعودي ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، 2020 .
11. تجانية ، حمزه ، العبسي ، علي ، " دور مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في تقييم الأداء المالي " ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، مجلد 11 ، العدد 1 ، الجزائر ، 2021 .
12. جوان ، حيدر خضير ، تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2021 .
13. حامي ، ايمان ، غفال ، الياس ، " دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية " ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر 2016 .
14. الحمداني ، محمد ، " قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف " ، رسالة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2013 .
15. الحمداني ، محمد ، " دور التسويات المصرفية الالكترونية في تعزيز الأداء المالي وانعكاسه في القيمة السوقية للمصرف " ، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2020 .
16. الخفاجي ، آيات ، " أثر بعض مؤشرات المرونة المالية على المخاطر المصرفية " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2020 .

17. الخفاجي ، حسنين حامد شاكر ، قرارات التمويل وانعكاساتها في القيمة السوقية لمنشآت الاعمال : دراسة تطبيقية لعينة من شركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2018 .
18. الخفاجي ، رسل ، " تحليل العلاقة بين ادارة المخاطرة المصرفية والاداء المالي المصرفي " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2018 .
19. الخفاجي ، محمد ، " اثر التمويل بالملكية في الأداء المالي " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017 .
20. الخفاجي ، مريم ، " تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة في للمصارف " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2019 .
21. رباط ، محمد ، إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2016 .
22. زريف ، لمياء & سلطاني ، مفيدة ، كفاءة الأسواق المالية واثرها على القيمة السوقية للاسهم ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2014 .
23. السويفي ، حيدر ، " اثر الاحتياطي القانوني ومعايير لجنة بازل على الأداء المصرفي " رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012 .
24. السويفي ، حيدر عبدالله ، استراتيجيات الاستثمار المصرفي وتأثيرها في القيمة السوقية عبر الأداء المالي للمصرف : دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية والاردنية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2020 .
25. الشمري ، سيماء ، "تحليل المخاطر المصرفية وانعكاسها على القابلية الائتمانية باستخدام نموذج التمان " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2019 .
26. الشمري ، محمد عايد ، فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف ، بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 .
27. الشنطي ، وسام رمضان ، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي ، رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2016 .

28. الصباغ ، درر ، " اثر حجم المشتقات المالية في السيولة المصرفية " دراسة حالة بنك دبي التجاري ، مجلة جامعة البعث ، المجلد 43 ، العدد 24 ، دمشق ، 2021 .
29. عباس ، نادية ، "اثر مخاطر السيولة المصرفية وكفايه راس المال في الأداء المالي " ، رسالة مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2021 .
30. عبدالعباس ، سوّدد علي ، العلاقة السببية بين التنويع المصرفي وكفاية رأس المال وتأثيرها في القيمة السوقية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2021 .
31. العبودي ، عباس ، " تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية عبر تحليل مصفوفة (الأداء ، الأهمية) " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 .
32. كنفني ، خيرة ، " دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية " ، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2016 .
33. المرسومي ، مروج ، " أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 " ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017 .
34. الموسوي ، احمد ، " تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2016 .
35. المولى ، رواء ، " تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2004 .
36. المياح ، شيماء شاكر ، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف ، رسالة وقدمه الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2019 .
37. نور ، احمد ، " قياس الجدارة الائتمانية لتنظيم الأعمال في الأردن " ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
38. ياسين ، بنان ، الرافعة المالية واثرها على مضاعف سعر السهم في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، أطروحة مقدمة الى كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2020 .

رابعاً : المنشرات والدوريات

1. احمد ، عماد محمد ، ملائمة استخدام القيمة المضافة لرأس المال الفكري كمدخل للقياس والافصاح المحاسبي لتعزيز جودة التقرير المالي واثره على القيمة السوقية للشركة ، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد الثالث ، 2021 .
2. الآمام ، صلاح الدين & حسن ، ميساء ، تأثير السيولة المصرفية في الأداء : دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 122 ، 2019 .
3. البطاط ، منتظر فاضل سعد & الجعفري هبة عامر ، اثر كفاءة سوق رأس المال في القيمة السوقية للأوراق المالية : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 65 ، العدد 17 ، حزيران ، 2022 .
4. بوعبدلي، أحلام & عمان ، احمد ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 11 ، ديسمبر 2016 .
5. تويج ، علاء عبدالرزاق & الذبحاوي ، حسن كريم ، القروض المتعثرة واثرها على القيمة السوقية المضافة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد 17 ، العدد 2 ، 2021 .
6. جاسم ، دعاء & يعقوب ، فيحاء ، اثر إدارة الازمات في تحقيق السيولة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 18 ، العدد 63 ، 2023 .
7. الجعفري ، هبة عامر عيسى & البطاط ، منتظر فاضل سعد ، الأسواق المالية الكفؤة واثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة البصرة ، العدد 45 ، أيلول ، 2020 .
8. حافظ ، حسن محمد ، نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر ، دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية ، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2018 .

9. خلف ، وحيدة & حنظل ، حنان ، تحليل علاقة مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد 1 ، كانون الثاني ، 2023 .
10. الدهلكي ، احمد جواد ، تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية ، العدد 03-8395 ، 2018 .
11. رشوان ، عبد الرحمن محمد & أبو ناصر ، حسن عاطف ، قياس وتحليل اثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية ، مجلة جامعة فلسطين المجلد 9 ، العدد 2 ، 2021 .
12. زايد ، محمد & إبراهيم ، محمد & البسطويسي ، مروة ، دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي : دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد 7 ، العدد الأول ، يناير ، 2023 .
13. الزبيدي ، حمزة & حسن ، رسول ، استخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقييم أداء بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 2 ، العدد 5 ، اذار ، 2022 .
14. الزبيدي ، حمزه محمود & محمود ، اسيل هادي ، فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة : دراسة تطبيقية في مصرف بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 41 ، 2014 .
15. سوادى ، سكرة ، دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية العراقية : دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 2014 ، العدد 10 ، 2014 .
16. السويفي ، حيدر عبدالله & محمد ، عبدالحسين جاسم & فارس ، علي احمد ، الاستثمار المصرفي واثره في القيمة السوقية للمصرف ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 16 ، العدد 64 ، 2020 .
17. شيحان ، شهلة & امين ، صلاح الدين ، تأثير قياس مخاطر السمعة في القيمة السوقية للمصارف باعتماد الاحداث الجوهرية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد الأول ، العدد 4 ، كانون الأول ، 2021 .

18. صالح ، علي & ثجيل ، علي ، اثر إدارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف : بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 17 ، العدد 61 ، 2023 .
19. صلاح ، اشرف & جريد ، عبدالرؤوف علي عبدالله ، دراسة تأثير القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة على أسعار اسهم الشركات مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 10 ، العدد 3 ، 2019 .
20. الطائي ، عبدالله محمد طاهر & الشكرجي ، بشار ذنون ، مؤشرات الربحية واثرها في القيمة السوقية : دراسة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 41 ، العدد 133 ، آذار ، 2022 .
21. عبد الرسول ، هند ضياء ، اختبار اثر العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للاسهم باستخدام بعض من أدوات التحليل المالي ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2015 .
22. عبدالستار ، رجاء رشيد & نياي ، خضير سلمان ، القيمة السوقية المضافة في ظل التناقض بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 11 ، العدد 37 ، الفصل الرابع ، 2016 .
23. عبدالكريم ، عمر زيدان & محمد ، ليلى عبد الكريم ، قياس وتحليل مستوى الأمان المصرفي واثره في القيمة السوقية المضافة : دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 60 ، كانون الثاني ، 2022 .
24. عبدالله ، بسام احمد ، استخدام كلفة رأس المال مدخلا لتفسير قيمة الشركة السوقية وادائها المالي : دراسة تحليلية لعينة من شركات الاعمال المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 51 ، 2020 .
25. عذاب ، علي عبد ، اثر الرافعة المالية في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية العراقية : بحث تطبيقي في مصرف بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ، العدد 57 ، 2021 .
26. العرود ، شاهر فلاح ، الملاءة المالية ومدى تأثيرها في القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد 10 ، يناير ، 2013 .

27. العسكري ، برشنيك صالح & محمد ، اياد طاهر & العطار ، خانم نوري ، نظم المعلومات التسويقية وانعكاساتها على النجاح المالي : دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية ، مجلة سر من رأي ، المجلد 15 ، العدد 60 ، السنة الرابعة عشر ، أيلول ، 2019 .
28. العكيلي ، صباح حسن ، العلاقة بين مخاطر السوق و الربحية واثرها في القيمة السوقية للمصارف : دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 68 ، اذار ، 2021 .
29. عيسى ، جبار صحن ، اثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 50 ، 2017 .
30. غالي ، بتول عبد علي ، دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 3 ، 2017 .
31. كنجو ، كنجو & الحلبي ، جود ، اثر مؤشرات الأداء المالي في القيمة السوقية للاسهم ، مجلة جامعة حماة ، المجلد 3 ، العدد 7 ، 2020 .
32. الكور ، عز الدين مصطفى ، "اثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء" ، دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الاردني ، الأردن ، 2010 .
33. محمد ، اياد طاهر & العسكري ، برشنيك صالح ، قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشرات المالية الحديثة : دراسة تطبيقية في سوق أبو ظبي المالي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 38 ، 2019 .
34. المصرتي ، عبدالحكيم محمد ، العلاقة بين مبادئ الحوكمة والقيمة السوقية المضافة ، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ، المجلد 9 ، العدد 2 ، ج . ، حزيران ، 2018 .
35. مظلوم ، سارة إسماعيل & سعيد ، بلال نوري ، الرافعة المالية وتأثيرها في القيمة السوقية لمنشآت الاعمال : دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد الأول ، العدد 4 ، كانون الأول ، 2021 .

36. الموسوي , حيدر يونس , " ادارة المخاطر والسيولة المصرفية " ، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد ، انساني ، 2011 .
37. الموسوي ، حيدر يونس & جواد ، محمد مجيد ، دور التسويات البنكية الالكترونية في القيمة السوقية للبنوك : دراسة تطبيقية في عينه من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة وارث العلمية ، المجلد 3 ، العدد 5 ، مارس ، 2021 .
38. نايف ، سعد & كردي ، إبراهيم ، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات واثره على القيمة السوقية المضافة : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، عدد 61 ، 576-563 ، 2023 .
39. النعيمي ، شهاب الدين حمد ، استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 18 ، العدد 68 ، 2012 .
40. يوسف ، رواء & عبدالله ، رغد ، تأثير التمويل الداخلي على القيمة السوقية للشركات : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عماد للأوراق المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 48 ، 2019 .

المصادر الأجنبية

خامساً : كتب إنكليزي

1. Brealey, R. A., Myers, S. C., Marcus, A. J., Mitra, D., Maynes, E. M., & Lim, W. , Fundamentals of corporate finance, 2007.
2. Brigham , Eugene F . & Ehrhardt , Michael C . , Financial Management: Theory and Practice , Thirteenth Edition , Printed in The United States of America 2011 .
3. Casu, Barbara, Claudia Girardone, Philip Molyneux;" Introduction To Banking", Pearson Education Limited, London, 2006.

4. Cecchetti, Stephen G.& Schoenholtz, Kermit L.," Money, Banking, and Financial Markets",4th Edition, McGraw-Hill New York,2015.
5. Hempel, George H. & Simouson, Donald G. & Coleman, Alan B. Bank Management: 4th ed, The publisher John Wiley & Son's, Inc. December 1, 1993.
6. Hopkin , Paul , Fundamentals of Risk Management, Fourth edition, 2017 . Institutions,3thed, McGraw-Hill/Irwin,2007.
7. Leonard , Matz & Peter , Neu, "Liquidity Risk Measurement and Management : A Practitioner's Guide to Global Best Practices " , Chennai, India, Published by John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd , 2007 .
8. Rose ‘ peter , hudgins , Sylvia , "Bank management & financial services" , 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore , 2008 .
9. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jaffe , Jeffrey & Jordan , Bradford D. , Corporate Finance , McGraw-Hill Education , New York, 2019 .
- 10.Ross, Stephen,A.& Westerfield, Randolph W.& Jordan , Bradford D." Essentials of Corporate Finance"9th Edition, The McGraw-Hill/Irwin , United States, 2014 .
- 11.Sannders, Anthony, "Financial institutions management Amodern perspective" Irwin McGraw-Hill, New York U.S.A ,2000 .
- 12.Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon," Financial Institutions Management" , 6th ed, Mc Graw Hill, New york, 2008.
- 13.Saunders, Anthony, Cornett , Marcia" Financial markets and institutions", 5th, The McGraw-Hill/Irwin, 2012.
- 14.Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon, "Financial markets and institutions " , 7th, The McGraw-Hill/Irwin,2011.

سادساً : الرسائل والدوريات اجنبية

1. Abuzarqa,Rawan,Evaluating Banks Financial Performance Using Financial Ratios : A Case Study Of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Volume 4, Issue 2 Published on September 2019 .
2. Akgun , Ali & Samiloglu , Famil & Oztop , Ali , The Impact of Profitability on Market Value Added: Evidence from Turkish Informatics and Technology Firms , International Journal of Economics and Financial Issues, 2018, 8(4), 105-112.
3. Al Awawdeh , Hanan Ali & Al Sakini , Sa ad Abdul Kareem , The Impact of Economic Value Added, Market Value Added and Traditional Accounting Measures on Shareholders Value: Evidence from Jordanian Commercial Banks , International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 10; 2018 .
4. Anees ، Ahmed & Arif ، Ahmed ، “ Liquidity risk and performance of banking system” ، journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 20 Iss: 2 ، 2012 .
5. Bawono , Andy Dwi Bayu & Ramadhanti , Mila & Kurniawati , Lintang , Earnings and Cash Flow Information on Its Value Relevance by The Book Value , Jurnal Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia , Vol.5 , No.1 , April , 2020 .
6. Bawono, A. D. B., Ramadhanti, M., & Kurniawati, L. , Earnings and Cash Flow Information on Its Value Relevance by The Book Value. Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia, Volume 5 No. 1, 2020 .

7. Chawwa , Tevy, Impact of reserve requirement and Liquidity Coverage Ratio: A DSGE model for Indonesia , journal Economic Analysis and Policy , 2021 .
8. Deev , Oleg , Methods Of Bank Valuation:A Critical Overview , MUNI Journal , Vol.2 , No.3 , 2011.
9. Diyana , Ida Bagus Gede & Astini, Ni Nyoman Seri & Parta , I Nyoman & Laswitarni , Ni Ketut & Wahyuni , Luh Asti , Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) Implications on Stock Returns , Jurnal Ekonomi dan Bisnis Jagaditha , Volume 9, Nomor 1, 2022 .
- 10.Effendie ‘Jessica & A. Manafe ‘Henny &Man ‘Stanis ‘ “ Analysis of the Effect of Liquidity Ratios, Solvency and Activity on the Financial Performance of the Company” ‘ Dinasti International Journal Of Economics Financial and Accounting ‘ Vol. 3, No. 5, November 2022.
- 11.Engida, B. , Determinants of Banks Liquidity and their Impact on Profitability: Evidence from Eight Commercial Banks in Ethiopia. (Doctoral Dissertation), Addis Ababa University, 2015.
- 12.Filatov , E A , Factor Analysis of the Knowledge Intensity of the Invested Capital of Russia by Filatov’s Methods , Advances in Economics, Business and Management Research, volume 128 , 17 March 2020 .
- 13.Fiordelisi , Franco & Molyneux , Phil , The determinants of shareholder value in European banking , Journal of Banking & Finance , 2010 .
- 14.Gagliolo , Federico & Cardullo , Gabriele , Value Stocks and Growth Stocks: A Study of the Italian Market , International Journal of Economics and Financial , 10 (3), 2020 .
- 15.Howells, p., & Bain, K. , Financial Markets and Institutions: 3th ed, prentice Hall , 2000 .

16. Ilmiah , Artikel , Pengaruh Economic Value Added, Market Value Added Dan Profitabilitas Terhadap Harga Saham Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar DI BEI , Faculty Of Economics And Business Hayam Wuruk Perbanas University Surabaya , 2022 .
17. Johan , Suwinto , The Relationship Between Economic Value Added, Market Value Added And Return On Cost Of Capital In Measuring Corporate Performance , Jurnal Manajemen Bisnis Dan Kewirausahaan, Volume 02, No.1, Januari, 2018 .
18. Kabir ‘Hassan & Ashraf Khan & Andrea ‘Paltrinieri ‘ “ Liquidity Risk, Credit Risk and Stability in Islamic and Conventional Banks “ Research in International Business and Finance ‘ 2018.
19. Leykun, F. , Determinants of commercial banks’ liquidity risk: Evidence from Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting, 7(15), 2016, 47-61.
20. Masyiyan , Rahmah Arafati & Isyнуwardhana , Deannes , Analisis Kinerja Keuangan Dengan Metode Economic Value Added (EVA), Market Value Added (MVA), Dan Financial Value Added (FVA) , Kajian Akuntansi , Volume 20 No. 2. September 2019 .
21. Mohammad , Sabri & Asutay , Mehmet & Dixon , Rob & Platonova , Elena , liquidity risk exposure and its determinants in the banking and sector: a comparative analysis between islamic, conventional and hybrid banks. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money , 66, may , 2020 .
22. Nakhaei , Habibollah & Hamid , nik Intan Norhan & Anuar , Melati Ahmed & Nakhaei , Karim , IS Refined Economic Value Added More Associated With Stock Return Than Accounting Measures ? The Malaysian Evidence , Society and Economy , 2016 .

23. Niresh, J. , Aloy & Alfred, M. , The Association between Economic Value Added, Market Value Added and Leverage , International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 10; 2014 .
24. Nobanee , Haitham & Abraham , Jaya , Current assets management of small enterprises , Journal of Economic Studies , September , 2015 .
25. Nurhayati & Hartiyah, Sri & Putranto , Agus , PENGARUH RETURN ON ASSET, EARNINGS PER SHARE, Economic Value Added, Market Value Added, Dan Debt To Equity Ratio Terhadap Return Saham , Journal of Economic, Business and Engineering Vol. 1, No. 1, October , 2019 .
26. Ogilo , Fredrick & Omwoyo , Jeremiah & Zipporah , Onsomu , “The Relationship between Liquidity Risk and Failure of Commercial Banks in Kenya” , Universal Journal of Accounting and Finance 6(1), 2018 .
27. Pandya, B. , Impact of financial leverage on market value added: empirical evidence from India. Journal of Entrepreneurship, Business and Economics, 4(2), 40-58 , 2016.
28. Pejman , Mohammad Ebrahim & Alipour , Mohammad , The impact of performance measures, leverage and efficiency on market value added: Evidence from Iran , Global Economics and Management Review Journal , 2015 .
29. Quintiliani , Andrea , The Relationship between the Market Value Added of SMEs Listed on AIM Italia and Internal Measures of Value Creation The Role of Corporate Strategic Planning, International Journal of Financial Research , Vol. 9, No. 1, November 2018 .
30. Rifki , Ismal ,” The Management Of Liquidity Risk In Islamic Banks: The Case Of Indonesia”, Doctoral thesis, Durham University, 2010.
31. Safitri , Abied Luthfi , Pengaruh Earning Per Share, Price Earning Ratio, Return On Asset, Debt To Equity Ratio Dan Market Value Added

- Terhadap Harga Saham Dalam Kelompok Jakarta Islamic Index ,
Management Analysis Journal , MAJ 2 (2) , 2013.
- 32.Sairani, P., A Study On Risk Management Altman Z Score: A Tool To
Measure Credit Risk , International Journal Of Innovative Research &
Development, Vol 3 Issue 12, 2014 .
- 33.Sani, A., & Irawan, I. , Model Panel Regression: Pengaruh Economic
Value Added, Market Value Added , Kebijakan Dividen Dan Kepemilikan
Manajerial Terhadap Nilai Perusahaan Food and Beverage Di Bursa Efek
Indonesia (Bei). Journal AKMAMI (Akuntansi Manajemen Ekonomi),
2(3),2021, 598-610.
- 34.Sareewiwatthana , Paiboon & Wanidwaranan , Phasin , Alternative
analyses of market value added: a case study of Thailand , Journal
Investment Management and Financial Innovations , 16(1) , 24 January
2019 .
- 35.Scannella, Enzo, Theory and Regulation of Liquidity Risk Management in
Banking , International Journal of Risk Assessment and Management ·
January 2016 .
- 36.Schoenholtz, Kermit L., Cecchetti, Stephen G.& "Money,Banking and
Financial Markets". 3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA , 2011.
- 37.Shen , Chung-Hua & Chen , Yi-Kai , “Bank Liquidity Risk and
Performance” , Article in Review of Pacific Basin Financial Markets and
Policies , 2009.
- 38.Strack , Rainer & Villis , Ulrich , Integrated Value Management for
Customer, Human, Supplier and Invested Capital , European Management
Journal Vol. 20, No. 2, pp. 147–158, 2002 .

39. Subalakshmi S. & Grahalakshmi S. & Manikandan M. , Financial Ratio Analysis of SBI (2009 – 2016). ICTACT Journal on Management Studies , 04 (01), 2018.
40. Tsi, Anye Paul, Managing Liquidity Risk In Banks, published Dissertation, Centria University OF Applied Sciences, 2018.
41. Winarta , Wiwiek & Kuntadi , Cris , “ the Effect of Company Size, Company Growth, and Company Liquidity on Going Concern Audit Opinion” , Dinasti International Journal Of Economics Financial and Accounting, V o l . 3, No. 4, September 2022.
42. Yusbardini , Yusbardini , Economic Value Added vs Firm Performance , International Journal of Economic Perspectives, 2017, Volume 11, Issue 1, 1683-1691.

الملاحق

الملحق الأول

النقدية											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	163,194,670,750	108,726,358,777	104,497,973,120	47,565,261,128	29,195,298,000	42,363,176,349	135,013,048,962	37,446,338,428	7,302,795,544	5,444,214,075	19,617,929,073
2006	187,524,605,239	31,861,468,970	138,600,463,715	50,825,171,000	19,637,547,000	28,383,979,000	162,296,722,126	22,498,829,187	21,124,553,842	6,748,841,966	31,269,795,985
2007	160,942,636,431	35,405,346,221	174,354,378,373	99,664,252,000	24,317,477,000	39,375,726,000	167,743,775,945	44,308,298,061	50,461,111,450	17,591,983,429	50,424,793,000
2008	204,708,680,000	48,778,863,840	217,433,625,501	136,158,518,000	45,588,345,000	42,299,335,000	167,378,888,551	78,271,022,057	97,685,513,255	46,317,096,524	69,356,530,947
2009	477,684,631,000	23,171,581,183	355,744,429,771	154,283,724,000	294,289,498,000	52,477,343,000	160,640,195,947	128,295,841,257	87,638,486,115	22,042,495,836	57,993,335,765
2010	571,822,356,000	42,783,240,595	343,909,605,978	149,462,240,000	210,358,911,000	50,688,580,000	209,420,028,000	140,391,466,463	106,548,094,694	55,889,703,000	75,931,334,923
2011	457,387,463,000	108,924,267,598	369,713,373,399	155,831,584,000	137,010,459,000	109,984,320,000	195,773,036,000	147,828,588,646	149,286,950,479	64,007,551,000	96,677,268,551
2012	812,391,897,000	137,403,194,698	463,908,436,167	158,849,304,000	216,118,063,000	257,642,351,311	182,302,771,000	215,023,435,461	136,878,175,913	148,887,442,000	160,054,153,308
2013	1,014,698,200,000	191,803,963,583	422,060,505,233	231,470,130,000	113,743,180,000	383,101,205,338	196,654,435,000	90,126,687,745	126,057,262,871	186,088,760,000	368,770,324,961
2014	992,408,943,000	134,597,668,786	349,766,735,144	355,451,379,000	35,529,723,837	409,591,738,545	201,694,876,000	59,459,872,321	112,680,295,367	248,141,650,000	365,144,128,726
2015	1,026,400,908,000	146,301,261,000	325,310,817,042	381,399,772,000	118,220,579,701	311,459,570,511	295,041,200,000	76,572,149,449	36,072,812,769	206,472,684,000	243,788,082,889
2016	818,184,783,000	117,711,522,000	307,499,000,000	426,463,569,000	53,466,691,022	367,688,219,000	169,548,821,000	83,683,236,445	27,481,501,398	214,489,044,000	307,543,246,421
2017	756,843,153,000	125,174,841,000	424,780,817,000	385,847,443,429	58,136,717,925	399,496,647,000	163,682,327,000	42,152,783,708	64,415,052,199	262,377,317,000	225,842,525,825
2018	788,700,737,000	155,818,299,000	474,994,577,000	355,093,483,003	8,264,124,205	378,455,143,000	411,056,911,000	27,199,423,667	30,062,756,413	299,802,652,000	248,049,292,551
2019	690,513,865,000	238,337,839,000	326,833,240,000	303,545,298,378	7,848,249,864	355,227,378,000	452,747,720,000	9,257,924,577	26,156,891,428	238,055,855,000	258,253,837,342
2020	1,034,330,193,000	401,044,663,000	317,314,325,000	357,700,691,777	25,388,391,000	441,271,772,000	513,061,225,000	19,326,315,967	19,505,833,618	250,413,128,000	234,509,931,074
2021	887,817,261,000	178,796,138,000	330,097,097,000	322,667,818,861	46,222,758,000	610,107,949,000	431,714,039,000	3,528,021,473	62,368,018,279	300,081,514,000	270,642,632,503

الملحق الثاني

اجمالي الموجودات											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	318,090,429,430	155,584,802,422	319,496,069,215	138,577,952,289	39,761,699,000	64,006,501,220	213,869,681,163	69,870,250,829	12,325,388,334	27,069,665,425	45,733,265,770
2006	331,209,583,000	164,594,170,638	299,385,631,368	167,731,022,000	27,895,016,000	43,925,751,126	357,423,459,169	74,829,421,923	49,211,757,082	39,416,056,199	81,847,073,831
2007	363,724,586,000	191,014,976,498	406,782,968,680	159,269,973,000	31,551,300,000	51,192,450,000	359,329,223,523	82,455,758,710	99,442,616,247	47,219,951,235	141,855,589,170
2008	542,911,441,000	204,674,371,349	569,667,612,693	196,952,454,000	62,382,961,270	70,563,773,000	337,992,826,946	122,436,989,388	154,916,587,324	77,531,702,034	239,984,991,213
2009	802,194,113,000	208,304,265,378	557,540,022,098	191,558,025,000	439,745,296,000	94,052,910,000	363,961,161,693	168,521,549,399	207,272,798,437	94,982,200,383	258,650,056,326
2010	961,062,610,000	204,163,838,149	580,125,543,187	246,091,572,000	518,599,704,000	107,558,290,000	594,931,934,000	201,242,641,577	314,794,796,203	120,428,016,000	272,031,632,749
2011	875,267,336,000	247,446,396,459	668,017,284,736	327,719,084,000	655,825,769,000	184,664,516,000	444,122,919,000	271,377,273,068	392,633,940,436	168,075,673,000	343,800,873,179
2012	1,300,654,984,000	293,436,517,502	818,969,589,919	380,094,355,000	706,408,071,000	337,248,547,000	651,579,222,000	303,653,144,370	1,914,500,388,254	270,141,859,000	424,766,297,564
2013	1,764,904,558,000	334,843,250,328	774,180,018,936	520,596,472,000	754,864,898,000	542,453,293,966	602,995,583,000	328,166,929,674	1,832,788,929,239	311,033,773,000	781,479,239,060
2014	1,827,505,325,000	449,272,568,429	683,076,386,655	558,655,517,000	543,486,780,474	615,935,603,929	625,187,059,000	312,027,435,860	621,400,499,817	420,615,472,000	816,478,697,199
2015	1,549,536,698,000	390,117,472,000	675,123,601,662	550,025,727,000	581,243,597,209	535,764,591,305	618,517,645,000	358,698,930,611	530,488,338,188	369,588,387,000	810,971,493,477
2016	1,200,424,117,000	423,819,261,000	656,850,484,000	577,870,247,000	526,401,681,357	579,598,327,000	507,699,460,000	344,486,645,055	456,858,027,339	351,772,887,000	802,022,034,419
2017	1,090,152,647,000	460,616,311,000	770,690,000,000	573,706,555,803	519,396,084,598	603,980,329,000	476,638,010,000	328,532,782,697	506,734,534,584	390,176,183,000	603,312,989,740
2018	1,113,538,558,000	443,945,613,000	800,749,802,000	607,084,862,905	515,535,374,763	525,757,058,000	497,694,366,000	375,666,557,542	467,616,563,563	409,535,591,000	578,336,518,931
2019	1,132,744,205,000	449,595,650,000	658,231,494,000	529,829,506,291	604,313,917,998	632,803,150,000	522,536,851,000	427,424,159,717	466,232,369,905	350,387,452,000	549,145,530,701
2020	1,419,538,337,000	616,949,229,000	647,868,750,000	571,480,175,360	699,147,651,000	893,205,652,000	527,045,441,000	435,176,073,334	459,772,873,280	333,165,030,000	510,798,283,631
2021	1,539,808,656,000	512,311,665,000	640,721,811,000	650,958,668,058	827,259,701,000	1,821,341,840,000	466,751,787,000	434,903,628,081	466,697,913,115	372,485,388,000	538,490,755,397

الملحق الثالث

الاستثمارات											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	72,695,425,000	9,806,464,931	159,735,217,625	31,354,703,245	1,067,353,000	16,500,945,202	42,138,366,922	35,843,863	289,616,909	313,418,720	8,066,764,137
2006	52,986,829,000	93,512,795,690	98,556,586,247	65,929,779,000	1,291,267,000	7,122,745,000	150,388,661,371	1,824,484,606	231,986,207	3,963,418,720	17,965,550,195
2007	84,983,859,000	120,548,997,420	151,046,473,630	1,303,419,000	2,112,212,000	439,313,000	155,783,661,271	3,469,910,486	1,060,331,504	2,231,418,720	59,136,880,079
2008	217,149,528,000	126,335,603,155	187,597,915,547	1,333,419,000	7,899,657,000	15,319,706,000	143,788,661,371	4,054,799,656	3,076,894,725	4,392,855,933	129,904,635,042
2009	163,198,369,000	159,525,111,799	77,067,476,505	1,433,848,000	3,308,599,000	19,732,000,000	173,142,378,111	1,715,529,035	3,582,439,961	1,104,973,303	135,527,441,633
2010	129,539,147,000	133,588,687,750	8,702,260,320	3,799,306,000	6,395,072,000	11,546,291,000	356,742,378,000	1,856,510,884	3,806,231,868	1,205,944,000	110,162,518,987
2011	185,465,080,000	115,410,332,363	5,257,699,027	3,232,010,000	10,786,505,000	16,335,759,000	226,294,788,000	3,042,725,230	4,249,279,065	705,944,000	129,604,956,002
2012	239,128,048,000	127,962,889,280	43,487,581,000	3,385,370,000	14,397,131,000	1,955,606,334	359,114,788,000	3,041,524,180	4,448,976,397	1,010,011,000	17,944,848,065
2013	410,177,510,000	112,852,275,410	19,065,496,297	4,250,028,000	14,103,316,000	32,785,606,334	391,570,000,000	2,984,978,110	4,209,993,152	1,010,011,000	64,783,630,176
2014	455,021,749,000	280,262,998,377	26,859,775,228	3,790,438,000	10,794,260,664	14,674,757,272	408,720,000,000	1,670,296,946	2,432,220,721	1,010,011,000	77,925,472,377
2015	258,837,884,000	231,198,000,000	42,573,025,969	16,932,319,000	4,584,432,204	2,542,082,924	306,640,000,000	1,685,519,384	1,432,220,721	1,760,537,000	167,113,347,120
2016	5,864,988,000	291,319,000,000	39,870,945,000	16,982,722,000	6,741,457,000	2,527,679,000	422,000,000,000	1,000,000,000	660,192,045	838,834,000	140,195,587,636
2017	4,634,506,000	317,371,000,000	33,336,935,000	23,738,889,264	4,187,782,000	2,548,973,000	17,988,215,000	1,000,000,000	22,422,247,692	1,738,000,000	82,724,084,407
2018	91,059,609,000	267,872,000,000	33,336,935,000	25,935,409,660	3,450,397,000	27,013,364,000	37,824,000,000	1,000,000,000	9,988,028,584	2,524,000,000	66,626,622,471
2019	102,423,041,000	190,336,100,000	32,994,835,000	4,420,422,820	3,253,064,000	58,292,403,000	100,000,000	1,000,000,000	10,571,589,423	1,729,000,000	60,428,666,231
2020	168,593,739,000	187,346,000,000	32,994,835,000	4,394,810,327	3,078,000,000	72,224,745,000	889,474,000	1,000,000,000	5,779,868,124	2,018,395,000	60,893,196,570
2021	442,311,497,000	288,679,000,000	34,994,885,000	9,950,588,943	5,989,421,000	125,787,047,000	789,474,000	1,000,000,000	1,721,061,661	3,095,279,000	69,117,734,254

الملحق الرابع

الودائع											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	234,005,655,730	77,799,292,599	259,525,318,201	77,264,982,000	22,373,731,068	27,327,915,364	168,455,606,012	34,277,896,156	8,700,469,405	4,273,787,426	16,851,683,525
2006	231,803,428,344	70,129,503,348	218,174,467,169	107,683,953,000	14,656,637,234	13,102,593,000	290,924,349,077	35,249,141,897	14,947,675,263	11,729,275,456	41,948,809,913
2007	237,113,074,923	82,909,085,804	324,789,331,061	68,958,736,000	18,372,113,250	19,052,682,000	239,616,200,241	44,023,617,993	25,330,729,224	11,916,764,756	83,092,042,404
2008	380,264,361,641	85,268,877,196	404,456,037,715	90,845,409,000	27,167,634,131	34,896,374,000	199,377,346,212	78,065,517,411	73,551,813,775	14,244,255,440	128,333,537,508
2009	641,484,978,400	79,809,803,539	434,681,611,213	109,511,128,000	86,218,650,000	37,722,244,000	209,765,940,835	109,415,972,750	81,929,825,578	19,945,929,225	187,469,559,369
2010	779,138,651,000	72,701,881,642	448,170,873,329	124,483,477,000	184,650,130,000	49,507,396,000	422,901,842,000	97,161,581,952	150,868,264,256	32,670,911,000	190,009,726,077
2011	501,669,603,055	76,150,757,520	475,118,938,449	162,081,244,000	193,938,990,000	73,001,539,000	249,056,274,000	160,446,972,249	222,547,523,140	32,211,777,000	191,088,818,884
2012	807,294,184,539	102,620,618,358	595,108,774,816	175,835,392,000	131,923,195,000	142,692,769,418	324,535,834,000	186,938,732,373	306,515,213,983	65,582,375,000	232,259,962,644
2013	1,232,758,580,000	87,561,738,300	524,606,164,429	267,256,413,000	136,006,690,000	275,882,019,687	366,473,260,000	161,345,197,342	269,839,248,670	74,876,714,000	376,984,432,586
2014	1,345,373,966,000	115,158,620,066	340,411,884,090	239,914,560,000	75,379,374,403	241,156,311,464	178,894,350,000	105,857,035,897	273,325,685,975	76,392,229,000	417,364,477,417
2015	801,751,833,000	89,784,099,000	316,337,585,479	250,916,499,000	146,541,598,278	173,565,260,630	144,170,024,000	89,503,843,559	140,920,922,128	86,035,933,000	373,257,806,880
2016	752,295,716,000	117,737,848,000	251,838,721,000	254,003,297,000	65,416,364,158	149,121,176,000	178,894,350,000	57,253,053,134	132,489,980,938	67,663,355,000	427,200,844,364
2017	684,047,064,000	134,227,044,000	324,513,571,000	246,005,724,000	103,903,709,809	184,727,884,000	144,170,024,000	37,264,865,664	131,487,388,160	89,771,184,000	265,803,562,818
2018	782,173,539,000	134,551,597,000	429,184,675,000	238,583,932,240	73,269,624,685	189,794,178,000	162,366,285,000	69,247,417,519	96,223,397,264	80,745,035,000	232,934,933,496
2019	801,174,857,000	146,013,412,000	279,215,000,000	210,962,480,920	69,438,830,486	250,548,236,000	208,358,810,000	126,548,882,747	90,427,389,570	62,691,922,000	201,579,972,579
2020	1,072,372,065,000	272,760,843,000	266,696,675,000	269,018,347,254	152,234,248,000	418,325,084,000	217,501,732,000	150,146,557,388	88,879,820,353	54,593,890,000	180,767,475,870
2021	1,157,462,988,000	159,989,675,000	278,784,094,000	246,011,272,428	294,799,103,000	1,145,235,415,000	159,111,873,000	155,994,333,861	85,530,476,802	48,152,931,000	204,966,518,867

الملحق الخامس

القروض											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	63,040,661,983	21,719,746,292	25,075,367,744	49,901,775,000	2,241,289,000	3,458,433,803	27,530,428,842	25,414,706,586	452,875,725	730,000,000	7,728,699,071
2006	43,295,376,000	25,170,336,741	20,004,757,686	42,637,447,000	2,001,340,000	7,025,743,890	22,892,931,963	23,167,660,135	1,375,239,414	15,065,824,673	14,222,551,874
2007	52,663,889,000	23,282,182,846	16,905,176,721	22,868,636,000	1,457,757,000	6,998,395,000	18,701,779,793	17,596,612,932	4,146,785,587	11,857,924,079	14,233,573,000
2008	45,576,097,000	10,132,632,341	15,516,842,118	10,741,096,000	831,704,000	9,430,275,000	4,784,059,965	7,639,910,274	24,375,770,141	16,750,012,778	17,821,105,330
2009	77,621,978,000	6,659,091,547	63,798,697,945	20,524,122,000	109,553,518,000	16,398,748,000	11,076,543,891	8,081,331,991	67,498,282,721	46,974,159,015	31,726,085,538
2010	180,781,791,000	359,656,116	142,380,805,852	75,774,088,000	261,921,037,000	35,648,124,000	13,085,636,000	10,769,038,692	138,088,903,582	49,182,149,000	35,260,803,563
2011	145,657,941,000	829,146,550	188,852,690,664	126,138,734,000	280,013,581,000	49,054,318,000	9,633,019,000	35,226,363,580	150,998,888,883	75,548,883,000	67,135,089,722
2012	137,255,287,000	2,311,016,973	197,335,847,190	180,576,422,000	387,398,560,000	67,493,269,492	7,319,921,000	31,810,704,812	166,721,763,468	74,692,282,000	167,382,152,208
2013	208,184,136,000	3,956,341,543	206,777,862,361	244,163,323,000	537,829,286,000	115,537,922,145	2,472,434,000	172,531,642,618	165,669,248,237	105,472,401,000	241,019,661,711
2014	226,699,673,000	7,154,494,691	187,865,081,586	165,468,683,000	381,448,460,847	165,327,058,647	1,227,300,000	166,173,353,332	152,817,550,862	143,049,826,000	245,481,725,026
2015	235,923,157,000	9,835,172,000	149,924,804,832	123,241,613,000	324,228,812,000	184,042,463,507	67,076,000	147,710,123,470	108,580,441,919	116,279,253,000	280,470,597,242
2016	195,066,079,000	9,903,977,000	113,713,062,000	103,401,279,000	323,328,992,206	124,682,911,000	2,930,754,000	138,294,050,799	137,695,806,224	108,062,232,000	287,550,217,570
2017	145,602,262,000	10,789,288,000	100,251,982,000	118,712,026,712	329,052,958,254	134,355,735,000	3,623,936,000	104,809,661,457	129,873,905,334	94,838,407,000	204,274,936,809
2018	161,954,726,000	11,932,589,000	94,572,477,000	141,059,490,666	341,001,836,947	76,828,441,000	3,548,236,000	95,534,632,880	121,981,377,621	78,931,479,000	171,492,437,055
2019	149,602,718,000	11,446,640,000	94,050,981,000	146,505,944,788	252,214,812,710	168,964,172,000	8,085,835,000	98,884,911,666	130,459,582,466	76,837,037,000	144,623,558,927
2020	141,629,918,000	18,840,651,000	83,942,157,000	138,827,183,508	118,842,261,000	317,598,636,000	7,476,541,000	99,172,003,168	102,805,110,242	46,027,988,000	127,002,548,274
2021	121,636,282,000	27,136,047,000	85,011,311,000	217,918,655,122	149,013,171,000	866,613,924,000	6,937,918,000	107,324,860,684	121,922,666,690	32,984,198,000	112,006,582,419

الملحق السادس

المطلوبات غير المتوقعة											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	261,973,184,945	92,904,182,929	273,129,719,393	100,572,503,594	27,503,330,471	12,120,319,422	175,126,463,126	15,812,553,640	10,085,972,603	8,621,522,287	30,697,317,652
2006	271,237,689,886	99,080,914,661	248,343,820,626	133,009,178,000	15,986,521,604	17,564,629,000	314,858,520,910	11,537,667,431	20,761,277,643	16,155,756,474	43,260,866,446
2007	268,916,674,923	123,128,894,689	318,562,944,973	84,482,036,000	21,389,911,432	20,202,150,000	265,913,563,252	28,030,777,996	36,751,316,201	18,410,935,857	94,723,018,615
2008	352,616,655,561	110,178,769,516	457,786,328,535	98,371,494,000	38,181,741,932	31,404,602,000	219,222,171,739	53,797,126,907	108,077,078,132	23,477,334,874	169,739,712,207
2009	435,262,911,133	96,554,346,987	440,624,691,329	119,110,968,000	325,897,030,000	34,615,022,000	236,565,258,470	75,477,731,123	115,489,877,744	29,243,365,363	172,227,299,221
2010	840,208,754,000	93,237,209,804	459,050,675,663	150,338,600,000	333,383,868,000	48,629,816,000	446,211,503,118	101,656,376,381	205,491,635,792	34,549,016,000	206,567,550,296
2011	732,367,120,000	86,538,238,858	475,367,562,688	193,501,264,000	408,379,529,000	70,486,530,000	278,572,473,000	128,717,666,427	256,782,042,616	48,430,961,000	214,145,116,895
2012	1,034,602,136,000	132,528,790,081	563,959,684,255	237,259,253,000	372,875,571,000	168,489,809,945	249,343,458,000	149,943,963,220	360,995,019,251	88,186,550,000	268,320,125,523
2013	1,401,842,144,000	114,789,858,958	507,591,928,253	303,924,970,000	399,743,980,000	342,109,386,993	275,933,762,000	126,492,949,075	420,122,033,859	97,888,462,000	451,569,208,078
2014	1,471,580,113,000	164,758,297,379	320,928,943,667	247,224,514,000	202,734,010,339	322,009,504,062	207,466,691,000	95,536,889,444	406,762,333,046	136,070,295,000	454,294,593,994
2015	1,230,921,962,000	114,851,949,000	345,377,930,528	243,593,613,000	233,755,732,104	259,779,310,957	314,383,436,000	82,687,702,854	322,070,458,358	80,101,800,000	465,415,761,085
2016	880,976,107,000	141,848,208,000	338,508,165,000	293,728,000,000	197,072,993,874	275,731,786,000	198,424,619,000	58,748,038,967	248,411,266,915	57,008,163,000	451,723,937,740
2017	783,862,410,000	168,787,517,000	482,821,862,000	261,787,878,876	195,101,169,515	299,272,994,000	157,709,030,000	49,052,834,067	256,831,630,258	95,805,683,000	252,730,483,952
2018	820,796,426,000	150,531,367,000	514,081,623,000	295,273,867,537	181,158,853,576	250,465,959,000	180,989,511,000	90,332,831,536	215,455,991,010	110,465,028,000	238,303,371,364
2019	827,705,060,000	143,127,937,000	364,375,064,000	246,889,062,799	270,411,615,735	215,386,786,000	223,923,326,000	112,945,988,790	209,566,740,771	50,489,011,000	227,399,582,494
2020	68,720,319,000	258,581,718,000	347,323,171,000	285,854,852,018	520,184,028,000	585,910,726,000	233,300,996,000	128,095,960,373	199,646,896,060	44,386,395,000	194,234,099,063
2021	73,215,790,000	153,226,093,000	341,523,886,000	363,705,579,791	392,010,581,000	1,138,510,470,000	177,990,771,000	167,696,433,511	206,283,972,467	84,367,727,000	225,635,375,469

الملحق السابع

الموجودات السائلة											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	241,491,655,553	121,857,443,708	265,727,701,249	82,600,094,000	30,441,411,000	58,993,041,551	178,068,625,959	40,561,856,291	7,613,830,253	20,474,782,795	28,695,411,210
2006	245,732,622,304	125,910,264,660	238,968,124,812	119,645,425,000	21,113,819,000	35,712,474,000	313,691,683,972	39,702,163,793	21,380,540,049	24,040,410,686	51,456,327,230
2007	251,363,990,213	156,105,843,641	326,997,292,900	102,467,436,000	26,662,245,000	39,951,539,000	323,668,437,316	50,111,708,547	51,588,442,954	27,894,852,149	111,094,029,079
2008	423,649,229,485	175,125,466,995	406,053,381,116	139,716,005,000	53,881,803,000	58,645,766,000	311,217,049,922	92,593,035,713	101,642,497,980	61,703,952,457	202,660,960,029
2009	642,765,882,326	182,698,404,148	432,813,112,526	160,638,238,000	297,826,119,000	74,384,650,000	333,838,574,058	135,798,870,292	91,837,926,076	44,155,969,139	198,380,227,398
2010	701,379,778,000	176,371,928,345	352,862,154,398	159,794,075,000	216,918,234,000	63,560,171,000	566,285,406,000	159,620,477,347	113,794,326,562	72,406,147,000	196,706,653,910
2011	646,976,585,000	224,334,599,961	376,875,380,278	169,051,594,000	154,610,492,000	128,849,677,000	422,138,824,000	185,487,123,766	158,396,229,544	99,948,295,000	246,792,224,553
2012	1,061,665,696,000	265,366,083,978	508,410,311,922	170,331,674,000	233,943,353,000	261,098,979,645	541,489,059,000	240,879,309,641	146,304,152,310	166,543,553,000	224,960,931,286
2013	1,435,861,366,000	304,656,238,993	443,215,934,905	242,585,485,000	127,916,069,000	416,637,618,164	588,279,435,000	115,537,087,855	138,346,919,850	206,648,931,000	479,108,705,137
2014	1,449,634,991,000	414,860,667,163	376,626,510,372	364,454,728,000	46,365,770,891	424,416,422,688	610,469,876,000	74,255,149,267	118,687,516,088	265,970,521,000	485,688,101,103
2015	1,131,922,391,000	146,301,261,000	367,883,843,011	400,927,091,000	122,805,011,905	314,001,653,435	601,681,500,000	87,360,168,833	41,621,033,490	219,988,865,000	441,299,580,009
2016	824,049,771,000	117,711,522,000	335,747,720,000	444,531,291,000	60,208,148,000	370,230,104,000	591,548,821,000	90,442,236,445	28,141,693,443	226,684,787,000	447,738,834,057
2017	753,747,895,000	125,174,841,000	429,269,000,000	410,368,393,693	62,324,500,000	402,059,826,000	181,670,542,000	52,492,183,708	86,837,299,891	271,123,121,000	308,566,610,232
2018	794,467,017,000	155,818,299,000	508,331,512,000	381,657,909,663	11,714,521,000	351,441,779,000	448,880,911,000	32,379,823,667	40,050,784,997	306,179,392,000	341,124,204,029
2019	691,503,831,000	238,520,527,000	359,828,075,000	308,409,537,902	11,101,314,000	296,934,975,000	452,847,720,000	10,437,874,577	36,728,480,851	413,297,862,000	339,783,418,200
2020	1,035,375,156,000	401,044,663,000	350,309,160,000	362,506,870,257	28,466,391,000	369,047,027,000	513,950,699,000	20,330,315,967	25,285,701,742	257,829,463,000	312,190,306,435
2021	1,330,128,758,000	178,796,138,000	373,010,938,000	333,027,986,866	52,212,179,000	484,320,902,000	432,503,513,000	4,528,061,473	64,289,079,940	306,912,873,000	355,119,335,193

الملحق الثامن

المطلوبات قصيرة اجل											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الاتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	262,168,619,818	92,923,382,929	292,136,557,671	107,891,087,000	27,595,497,000	31,902,484,376	182,897,528,341	37,276,566,895	10,109,272,603	9,074,230,293	33,614,346,267
2006	271,720,329,370	100,817,601,411	263,602,820,626	136,546,368,000	17,335,920,000	17,564,629,000	323,714,079,585	29,200,034,546	20,871,277,643	16,786,458,800	57,689,485,460
2007	287,617,584,308	125,710,969,235	356,333,944,973	92,162,045,000	21,965,907,000	23,246,938,000	281,453,467,936	47,134,410,199	37,796,316,201	20,186,925,923	113,423,928,000
2008	449,569,503,000	137,621,283,228	505,827,487,037	111,142,610,000	38,737,195,000	39,483,175,000	244,922,963,271	82,800,672,113	111,398,078,132	27,779,948,137	198,934,712,207
2009	693,024,541,000	124,153,620,314	481,992,807,383	129,035,582,000	327,067,030,000	42,280,940,000	252,048,525,306	113,158,574,164	122,683,877,744	35,733,549,473	198,349,299,221
2010	842,274,695,000	109,624,945,082	496,027,190,947	157,636,376,000	334,612,368,000	54,644,816,000	459,838,474,000	141,408,934,430	218,030,635,792	44,188,311,000	207,352,550,296
2011	735,647,496,000	112,261,767,064	530,117,905,585	210,611,410,000	408,379,529,000	79,247,530,000	292,157,432,000	164,431,548,191	270,920,042,616	62,098,526,000	224,416,116,895
2012	1,093,402,136,000	150,236,258,214	631,223,397,591	261,536,688,000	396,143,508,000	182,566,603,065	386,031,739,000	191,683,694,830	389,397,019,251	111,454,487,000	274,510,582,052
2013	1,473,642,144,000	138,264,072,282	571,400,423,727	334,239,813,000	416,031,634,000	373,912,126,000	405,916,216,000	167,234,704,832	438,369,033,859	114,176,118,000	476,167,432,103
2014	1,535,086,127,000	164,887,327,249	376,001,974,995	274,906,261,000	226,571,706,339	352,548,624,015	335,015,916,000	121,882,775,643	416,433,497,605	159,907,991,000	469,176,977,902
2015	1,281,048,325,000	115,678,173,000	397,163,029,430	267,105,000,000	259,527,046,104	275,368,264,753	316,707,794,000	113,974,918,046	322,658,872,478	105,867,222,000	487,998,540,927
2016	917,602,412,000	141,878,208,000	369,489,006,000	316,662,000,000	224,698,525,874	291,865,737,000	200,800,949,000	79,218,129,736	248,807,852,924	84,633,695,000	484,288,250,146
2017	813,210,605,000	168,807,517,000	509,539,000,000	290,623,878,876	221,958,387,515	318,261,007,000	161,181,272,000	59,864,013,721	263,149,173,875	122,662,901,000	282,425,648,974
2018	846,795,838,000	159,987,367,000	533,282,269,000	323,983,243,537	211,805,293,576	267,907,313,000	184,196,061,000	103,222,296,536	216,604,256,350	141,111,468,000	263,863,593,025
2019	859,102,781,000	177,847,850,000	390,941,198,000	269,203,027,799	300,842,294,735	276,161,143,000	225,410,201,000	154,243,955,790	210,769,573,111	80,919,690,000	242,436,472,500
2020	1,141,092,385,000	309,194,600,000	382,977,561,000	306,205,725,642	521,642,913,000	585,910,726,000	233,345,996,000	173,897,487,971	201,061,544,964	70,239,325,000	203,626,172,180
2021	1,230,678,778,000	197,768,746,000	375,540,449,000	387,820,309,612	395,512,726,000	1,505,479,691,000	177,990,771,000	178,244,299,136	207,895,455,667	108,392,431,000	234,164,978,560

الملحق التاسع

القيمة السوقية للاسهم											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الائتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	339,027,000,000	200,000,000,000	87,000,000,000	97,500,000,000	99,000,000,000	98,750,000,000	468,750,000,000	73,500,000,000	15,000,000,000	34,680,000,000	70,555,000,000
2006	105,946,000,000	78,000,000,000	48,600,000,000	38,675,000,000	99,000,000,000	26,250,000,000	262,500,000,000	30,000,000,000	19,500,000,000	24,373,000,000	28,728,000,000
2007	164,216,000,000	81,000,000,000	77,500,000,000	38,675,000,000	99,000,000,000	26,250,000,000	180,000,000,000	37,500,000,000	30,000,000,000	19,062,000,000	33,516,000,000
2008	154,000,000,000	69,000,000,000	90,300,000,000	39,375,000,000	99,000,000,000	22,500,000,000	199,500,000,000	34,500,000,000	50,000,000,000	22,613,000,000	36,250,000,000
2009	163,200,000,000	93,000,000,000	105,600,000,000	61,992,000,000	166,000,000,000	43,500,000,000	199,750,000,000	65,000,000,000	129,500,000,000	49,500,000,000	60,000,000,000
2010	179,000,000,000	83,400,000,000	72,600,000,000	62,496,000,000	264,000,000,000	40,500,000,000	245,000,000,000	43,500,000,000	98,800,000,000	56,700,000,000	51,291,000,000
2011	392,892,000,000	127,000,000,000	192,000,000,000	95,000,000,000	538,000,000,000	149,000,000,000	360,000,000,000	81,000,000,000	149,000,000,000	82,000,000,000	57,560,000,000
2012	203,220,000,000	127,000,000,000	219,000,000,000	101,000,000,000	460,000,000,000	84,000,000,000	235,000,000,000	78,000,000,000	113,000,000,000	118,320,000,000	113,305,500,000
2013	360,500,000,000	138,000,000,000	240,000,000,000	150,350,000,000	354,000,000,000	124,640,000,000	361,500,000,000	105,000,000,000	120,000,000,000	187,300,000,000	287,500,000,000
2014	387,500,000,000	165,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	213,000,000,000	225,000,000,000	262,500,000,000	69,755,116,600	108,000,000,000	250,000,000,000	270,000,000,000
2015	292,500,000,000	102,500,000,000	127,500,000,000	170,000,000,000	111,000,000,000	137,500,000,000	147,500,000,000	72,500,000,000	108,000,000,000	237,500,000,000	153,000,000,000
2016	227,500,000,000	120,000,000,000	107,500,000,000	150,000,000,000	93,000,000,000	102,500,000,000	187,500,000,000	82,500,000,000	108,000,000,000	225,000,000,000	135,000,000,000
2017	227,500,000,000	120,000,000,000	107,500,000,000	150,000,000,000	93,000,000,000	102,500,000,000	187,500,000,000	82,500,000,000	108,000,000,000	225,000,000,000	135,000,000,000
2018	72,500,000,000	117,500,000,000	32,500,000,000	70,000,000,000	27,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	47,500,000,000	89,076,000,000	225,000,000,000	57,000,000,000
2019	75,000,000,000	115,000,000,000	25,000,000,000	67,500,000,000	21,000,000,000	152,500,000,000	107,500,000,000	27,500,000,000	89,076,000,000	127,500,000,000	42,000,000,000
2020	102,500,000,000	110,000,000,000	30,000,000,000	57,500,000,000	24,000,000,000	230,000,000,000	102,500,000,000	17,500,000,000	89,076,170,519	100,000,000,000	42,000,000,000
2021	257,500,000,000	155,000,000,000	50,000,000,000	75,000,000,000	33,000,000,000	307,500,000,000	95,000,000,000	25,000,000,000	89,076,170,519	95,000,000,000	95,000,000,000

الملحق العاشر

القيمة الدفترية											
السنة	بغداد	التجاري	الشرق الأوسط	الاستثمار	المتحد	الأهلي	الاثتمان	بابل	الاقتصاد	سومر	الخليج
2005	55,921,809,612	62,661,419,000	27,359,511,544	30,686,864,789	12,019,406,000	27,104,016,844	30,972,152,822	32,593,683,934	2,216,115,731	9,074,230,293	12,118,919,503
2006	59,489,254,008	63,776,569,227	35,782,810,742	31,184,654,000	9,276,367,000	26,361,121,000	33,709,379,584	35,629,387,377	15,875,164,707	22,629,597,399	24,157,588,371
2007	76,107,002,043	65,304,007,263	50,449,023,703	38,950,358,000	9,298,249,000	27,945,512,000	77,875,755,587	35,321,348,511	28,251,888,859	27,033,025,312	28,431,661,000
2008	93,341,938,000	67,053,088,121	63,840,125,656	47,046,438,000	23,645,767,000	31,080,598,000	93,069,863,675	39,636,317,275	43,518,509,192	49,751,753,897	41,050,279,006
2009	109,169,572,000	84,150,645,064	75,547,214,715	62,522,443,000	112,678,266,000	51,771,970,000	111,912,636,387	55,362,975,235	84,588,920,693	59,248,650,910	59,200,957,105
2010	118,787,915,000	94,538,893,067	84,098,352,240	88,455,196,000	183,987,336,000	52,913,474,000	135,093,460,000	59,833,707,147	96,764,160,411	76,238,956,000	63,548,282,453
2011	139,619,840,000	135,184,629,395	137,899,379,151	117,107,674,000	247,446,240,000	105,416,986,000	151,965,487,000	106,945,724,877	121,713,897,820	105,976,397,000	118,183,956,284
2012	207,252,848,000	143,200,259,288	187,746,192,328	118,557,667,000	310,264,563,000	154,563,993,882	175,547,483,000	111,969,449,540	154,220,138,014	158,687,372,000	149,087,509,846
2013	291,262,414,000	196,579,178,046	202,779,595,209	186,356,658,000	338,833,264,000	168,541,167,966	197,079,367,000	160,932,224,842	216,051,280,431	196,800,541,000	303,984,100,291
2014	292,419,198,000	284,385,241,180	307,074,411,660	283,749,256,000	316,915,074,137	263,386,979,914	290,171,143,000	190,144,660,217	204,967,002,212	260,507,823,000	345,974,012,631
2015	268,488,373,000	274,201,298,497	276,967,572,232	281,262,187,000	321,716,551,105	260,396,326,552	301,809,851,000	244,724,012,565	207,829,465,610	263,710,198,000	321,625,505,884
2016	282,821,705,000	281,817,037,000	287,361,478,000	289,792,736,000	301,703,155,483	287,732,592,000	306,898,511,000	265,268,515,319	208,050,174,415	267,139,192,000	317,733,784,273
2017	276,942,042,000	291,558,698,000	261,151,000,000	283,082,676,000	297,437,697,083	285,719,322,000	315,456,738,000	268,668,768,976	243,585,360,709	267,513,283,000	320,887,340,766
2018	266,742,720,000	283,677,505,000	267,467,533,000	283,101,619,367	303,730,081,187	257,849,745,000	313,498,305,000	272,444,261,006	251,012,307,213	268,424,123,000	314,472,925,906
2019	273,641,424,000	271,929,254,000	267,290,296,000	260,626,478,492	303,471,677,263	256,641,507,000	297,126,650,000	273,170,203,927	255,462,796,794	269,467,762,000	306,709,058,201
2020	278,435,852,000	307,754,629,000	259,232,000,000	265,274,449,718	303,634,925,000	307,294,926,000	293,699,445,000	261,278,585,543	258,711,328,316	262,925,705,000	307,172,111,451
2021	309,129,878,000	314,542,919,000	259,153,000,000	263,138,358,446	305,616,788,000	315,862,149,000	288,761,016,000	256,659,328,945	258,802,457,448	264,092,957,000	304,325,776,837

Abstract

This study aims to study strategies for managing liquidity risks and their impact on the added market value and highlight the most important problems that can cause liquidity risk in banks by analyzing some financial indicators and gaps that negatively affect the added market value of banks, in addition to identifying appropriate strategies for managing Bank liquidity risk for the banks of the study sample. In the applied aspect of the study, reliance was placed on the secondary financial reports and data of the banks. The study sample was analyzed and studied by selecting a sample of (11) banks from among (24) private Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2005 - 2021. Longitudinal data (Panel Data) For the purpose of studying annual events during the study period, Microsoft Excel and the statistical program (Eviews V.12) were used to build and estimate financial models and analyze the relationship influence between the independent study variable (liquidity risk management strategies) and the dependent study variable (Added market value). The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a statistically significant impact relationship for liquidity risk management on the added market value. The study concluded with a set of recommendations presented by the researcher, the most important of which is (the necessity of managing the bank's liquidity in a way that harmonizes the goal of meeting customer demands and reducing opportunity costs, in addition to... There is a need to reduce reliance on proprietary financing in order to maintain the added market value and strive to increase it.

Keywords: liquidity risk management strategies, added market value

Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department



Liquidity risk management strategies and their impact on the added market value

An analytical study of a sample of Iraqi private banks listed on the
Iraq Stock Exchange

Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and
Economics, Kerbala University, in Fulfillment of the Requirements for
Master's degree in Finance and Banking

BY

Shahad Ibrahim albayati

Supervised by professor

Pro. Dr. Zainab makki Mahmood

2023

1445